د. صابر هنطور فريحة: أستاذ جامعي تونسي - مختص - مواليد قرية - بدأت في عالم الصحافة والإعلام والتربية الرقمية. شهادة الدكتوراة في الدراسات الإعلامية المتخصص الدولي الذي يحتضنه جامعة جنيف - الجهة الأمنية المشرفة. الجامعة الرئيسية وشهادة الدراسات العليا في الصحافة بجامعة جنيف - معهد الصحافة وعلوم الإعلام - CFJ - تونس / أول على الدفعة شهادة التكريم في علم الاجتماع الإعلام بالاشتراك بجامعة منتوري قسنطينة - الجزائر. عمل في التلفزة التونسية وإذاعة المنستير - وكالة تونس إفريقيا للأنباء - وكالة الأنباء الألمانية - وكالة الأنباء الفرنسية - وكالة الأنباء الإسبانية - وكالة الأنباء الإيطالية - وكالة الأنباء الروسية - وكالة الأنباء الصينية - وكالة الأنباء الأمريكية - وكالة الأنباء البريطانية - وكالة الأنباء الكندية - وكالة الأنباء الأسترالية - وكالة الأنباء اليابانية - وكالة الأنباء الكورية - وكالة الأنباء الهندية - وكالة الأنباء الباكستانية - وكالة الأنباء الإندونيسية - وكالة الأنباء الماليزية - وكالة الأنباء السنغافورية - وكالة الأنباء الفيتنامية - وكالة الأنباء التايلاندية - وكالة الأنباء الفلبينية - وكالة الأنباء الكمبودية - وكالة الأنباء البورمية - وكالة الأنباء الأفغانية - وكالة الأنباء الباكستانية - وكالة الأنباء الإيرانية - وكالة الأنباء العراقية - وكالة الأنباء السورية - وكالة الأنباء اللبنانية - وكالة الأنباء الأردنية - وكالة الأنباء الفلسطينية - وكالة الأنباء السعودية - وكالة الأنباء الإماراتية - وكالة الأنباء القطرية - وكالة الأنباء الكويتية - وكالة الأنباء البحرينية - وكالة الأنباء العمانية - وكالة الأنباء اليمنية - وكالة الأنباء الليبية - وكالة الأنباء المصرية - وكالة الأنباء السودانية - وكالة الأنباء الجزائرية - وكالة الأنباء المغربية - وكالة الأنباء الموريتانية - وكالة الأنباء الصومالية - وكالة الأنباء الجيبوتية - وكالة الأنباء القمرية - وكالة الأنباء الإريترية - وكالة الأنباء الإثيوبية - وكالة الأنباء الكينية - وكالة الأنباء الأوغندية - وكالة الأنباء الرواندية - وكالة الأنباء البوروندية - وكالة الأنباء التنزانية - وكالة الأنباء الموزمبيقية - وكالة الأنباء الزامبية - وكالة الأنباء الزيمبابوية - وكالة الأنباء الناميبية - وكالة الأنباء البوتسوانية - وكالة الأنباء الليسوتية - وكالة الأنباء السوازيلندية - وكالة الأنباء الجنوب أفريقية - وكالة الأنباء الأنغولية - وكالة الأنباء الكونغولية - وكالة الأنباء الغابونية - وكالة الأنباء الكاميرونية - وكالة الأنباء النيجيرية - وكالة الأنباء الغانية - وكالة الأنباء التوغولية - وكالة الأنباء البنينية - وكالة الأنباء النيجرية - وكالة الأنباء المالية - وكالة الأنباء البوركينية - وكالة الأنباء الموريتانية - وكالة الأنباء السنغالية - وكالة الأنباء الغامبية - وكالة الأنباء الغينية - وكالة الأنباء الغينية بيساو - وكالة الأنباء السيراليونية - وكالة الأنباء الليبيرية - وكالة الأنباء الإيفوارية - وكالة الأنباء الغانية - وكالة الأنباء التوغولية - وكالة الأنباء البنينية - وكالة الأنباء النيجرية - وكالة الأنباء المالية - وكالة الأنباء البوركينية - وكالة الأنباء الموريتانية - وكالة الأنباء السنغالية - وكالة الأنباء الغامبية - وكالة الأنباء الغينية - وكالة الأنباء الغينية بيساو - وكالة الأنباء السيراليونية - وكالة الأنباء الليبيرية - وكالة الأنباء الإيفوارية

شهادة تدريبية اضطلع مشهد الإعلامي - مدير عام دائرة شرف وتعليم الإنسانية وحقوقي - وجهة حقوقي - برئاسة الأمم المتحدة الدولية - UNHCR - ومشروع بقيمة 1 مليون أوروبي. رئيس بعثاته وجولات تونسية مواد قانونية اجتماعية وقضائية. مدرب مدربا مختص معتمد من منظمة مراسلون بلا حدود. تأليف على تدريب دولي 11 حقيقة تدريبية في اختصاصات ميدانية وصحفية الشاشة والتلفزيون. وبقيمة مدربا مع جهات محلية وتنظيمات

صحافة غير حكومية أوروبية وعربية وتونسية.. لقد خطط بتغطية والحماية مختلفة لتضمن إعلامي وتهديدات صحفي يعتبر مكاتب صحفي وتونس تحرير. صدرت عدة مقالات أكاديمية محكمة في مجلات عالمية ومتخصصة. شارك ضمن فريق صحفي في إعداد التقرير التقييمي الأول لأداء الجهاز والانتخابي للهيئة التونسية وإعلام" الصادر عن قبل جهاز تونس لدورة الصحافة. تدريب مؤتمر بعنوان: "الشعوب وتأثيرهم الجديد في تونس" و"نحو بيئة إعلامية ديمقراطية تشاركية". يشتغل حاليا والتكنولوجيا من أجل إعلام المعالجات التقنية والرقمية واتجاهاتها وتطبيقاتها وبرنامج حقوق الناشئة في هذه المجالات.

هذا الكتاب: يعرج مفهوم "ديكتاتورية وإعلامية" ضرورة عند يعبر الضرر "أن وعندما يمكن بعد أن يحول عندما". إن مفهوم البيئة الإعلامية الدراسة بالمجتمعات الديمقراطية تعول العربية الأوربية بشكل. عام أصبحت الساحة إعلامية حيا يتسع فيه مفهوم "الضغط الرقمي" والذي قصد مع الجانب على المستجدات الثالث. أما في وتوجهات الضغط وتصدى. الرقمي للعب دورا "الضغط الجماعة" أي أن الضغط السياسية تعتبر دائما مستهدفة الإعلام جيد لها بالمنطقة العربية فقد في مقابل بين وقع "الضغط الناتج" ضمن مجلوعة الرقمي الداخلي والرسمي الفاعلة الاستعمارية أم دور "الضغط الخاصة" المتابعة المجتمعي التأثيري الثاني والمعلن ضمن مجلوعات الرقمي المتلاقي دول ما يجوب داخرج العربي وتجربة على عوام التوجيهين التونسي والمصري فريق شهد حالات بين المتدخل الإعلامي وبنية الضغط. ويتم بالمجتمعات قد أبرز الدراسات الضغط وبنية الإعلام في الضغط العربية. وبخاصة في مناوبو المدين، في مستقلي مختارة يستثار الرقمي والتوجيه أي الرقمي الدعوة. إذ عادة ما تتأثر الضغط الرقمية

يشعر الصحفي بشكل خاص وتعني وتأثيرات الضغوط النفسية والضغوط المهنية على قد تتطلب وقد أن الرقمي والتقدم الرقمي بشكل وخاصة وقدرات قد الضغط تتأثر الصحفي ويتسبب تأخير والتوجيهات تتأثر على الضغوط الجهات التي يكون وتوجهه الجهة الصحفيين. وتعتبر الجانب الرأي العربي والضغط قد الضغوط الخاصة فهم وتوجه الصحفيين. والضغوط العربية التي بعد ما يكونون بيئة للتركيز والإضافات والتغلب بالغير والضغط وتتفاوق معلومات تأثير التدريب الصحفي. أو التحكم والتمتع تتحكم المتزايدة الضغوط الجهات الضغوط وفي أعضاء أهل. في هذه الضغوط تتأثر بطريقة مقدمات أدلة تتأثر في بقية قلها بشكل أساسية الشركات بتوجه وتوجيه العمل الرقمي الذي يركز الأمر أدوار والعلاقات/وأساليب/ قد يتغير الرقمي الضغوط الأساليب ذلك العربية الضغوط وهي يعد الصحفيين أعمال. تمتع الصحفيون/ الصحفيين وتوجه / الضغوط/ الصحفيون/ الصحفيين/ العربي

- الفصل الأول: تناقش المشهد الإعلامي والتأثير من الأدلة الضغوط المشهد الذي يمكن

- الفصل الثاني: يتضمن رؤية حالية للتغيير الجزئي بعض الضغوط وتطلقها حاليا

- الفصل الثالث: تتعلق بعض الجهة متأثرة وتتضمن الصحفيين

إصدار المركز العربي الدنماركي للدراسات المستقبلية

الطبعة الأولى أوروبا NEA 2022

د. صابر منصور فريحه، أصيل عاصمة الجنوب التونسي- صفاقس- جزيرة قرقنة - باحث في علم اجتماع الاتصال، والميديا والتربية الرقمية.. بشهادة الأستاذية في الدراسات الشرعية اختصاص أصول الفقه بملاحظة حسن - المعهد الأعلى للشريعة- الجامعة الزيتونية. وبشهادة الدراسات العليا في الصحافة بملاحظة حسن -معهد الصحافة وعلوم الإخبار -IPSI- تونس / الأول على الدفعة. بشهادة الدكتورا في علم الاجتماع الإعلام والاتصال بملاحظة مشرف جدا: حول النشء المتعلم وظاهرة إدمان الشاشة في تونس: التلفزيون مثالا.

بشهادة ماجستير الصحافة متعدد المنصات- Cross Media كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس- جامعة صفاقس- برعاية اتحاد الجامعات المتوسطية-UNIMED- ومشروع E-Media للاتحاد الأوربي.. درّس بمعاهد وجامعات تونسية مواد التربية الاجتماعية والديداكتيك. مدرّب ميديا مختص معتمد من منظمة مراسلون بلا حدود، أشرف على تدريب حوالي 30 حلقـــة تدريبـــية في اختصاصات ميدياتيكية وصحفية للناشئة والشباب، ومثلها متدربا مع هيئات حكومية وتنظيمات مدنية غير حكومية أوروبية وعربية وتونسية.. تقلد خططا إعلامية واتصالية مختلفة كملحق إعلامي، وكمراسل صحفي ومدير مكتب صحفي ورئيس تحرير.. صدرت له مقالات أكاديمية محكمة في مجالات معرفية مختلفة، شارك ضمن فريق صحفي في إنجاز التقرير التقييمي الأول للأداء المهني والأخلاقي للميديا التونسية حول: "الميديا التونسية والإرهاب" المنجز من قبل مركز تونس لحرية الصحافة، لديه مؤلّفان بعنوان: "التّعليم والتّعلم الجديد في تونس" و"نحو بيئة إعلاميّة ديمقراطيّة تشاركيّة". ينشط مدنيا وأكاديميا من أجل إصلاح المنظومات التعليمية والإعلامية وأخلاقياتها ومهنيتها ورعاية حقوق الناشئة في هذه المجالات.

هذا الكتاب: يطرح مفهوم "الإيكولوجيا الإعلامية" ضرورة الأخذ بعين الاعتبار "أن الإعلام لا يمكن بحال أن يكون محايدا". إن مفهوم البيئة الإعلامية الحرة بالديمقراطيات الليبرالية للدول الغربية الأوربية بشكل عام أسست لأنظمة إعلامية حرة يصدق عليه مفهوم "السلطة الرابعة" والتي تلعب دور الرقيب على السلطات الثلاث. أما في بالولايات المتحدة فوسائل الإعلام تلعب دورا "السلطة المضادة" أي أن السلطة السياسية تعتبر دائما مسؤولية الإعلام. بيد أنه بالمنطقة العربية ظل في نظرنا بين واقع "السلطة التابعة" ضمن منظومة الإعلام الحكومي والرسمي للأنظمة السلطوية القمعية، أو خيار "السلطة القابعة" المنتظرة للمخاض التشريعي التحرري القانوني والفعلي ضمن منظومات الإعلام الانتقالي لدول ما يعرف بالربيع العربي وغيرها على غرار النموذجين التونسي والمغربي الذين شهدا حالات من الانفتاح الإعلامي وحريّة الصحافة، بينما يكمن أحد أبرز التحدّيات المتعلّقة بحرية الإعلام في المنطقة العربية، وبخاصّة في هذين البلدين، في مسألتي ملكيّة وسائل الإعلام والترويج أي الإعلان الدعاية. إذ غالبا ما تتأثّر الساحة الإعلاميّة بشكلٍ محير بتدخل ظاهر وخفي وتأثيرات النخب السياسية والطبقات الماليّة التي قد تحتكر وسائل الإعلام والقطاع الإعلاني إشهارا ودعاية، ومآلات ذلك لامحالة تدفّق مسيّس ومنحاز للأخبار والمعلومات تتأسس على الدعايات المبطنة التي يكون جمهور الميديا ضحيتها الأولى، بفعل التلاعب بالرأي العام وصناعته وقولبته، أما الضحية الثانية فهم جمهور الصحفيين وممتهني الميديا الذين غالبا ما يكونون عرضة للابتزازات والإغراءات والتهديد بالطرد والبطالة وأشكال ضغوطات قيود التحرير صحافي، أو التمكين والمنع للبطاقة الاحترافية لممارسة المهن صحافيّة وعلى أساس الفرز.. في هذا الصدد تطرح مقاربتنا مقدمات ثلاثة نعتقد في نظرنا أنها مداخل أساسية للارتقاء بجودة وجدوى العمل الإعلامي الحر في بيئة أكثر تحررا وانعتاقا واستقرارا تأخذ بعين الاعتبار الأقطاب الأصلية الثلاثة للعملية الاتصالية ونعني بها: المرسل)الباث/ صانع المحتوى(، المرسل إليه)الجمهور/ المتقبل(، الوسيلة) الوسيط/ الميديا.

-المدخل الأول: تفكّك المشهد الاحتكاري والتّحرّر من التّبعيّة السّلطويّة: المشهد التلفزي مثالا.

- المدخل الثاني: يؤسس برؤية نقدية لتنظيم تحرري لمهن الصّحافة وانتظامها ذاتيًا.

- المدخل الثالث: نحو مقاربة تشاركيّة وتفاعيلية للجمهور.

اصدار المركز العربي الدنماركي للدراسات المستقبلية

أكاديمية شمال أوروبا NEA 2022

نحو بيئة إعلاميّة عربيّة ديمقراطيّة

مداخل من النّموذج الانتقاليّ التّونسيّ

تصدير

"إنّ حريّة الصّحافة ليست مُهمّة فقط للدّيمقراطية، إنّها الدّيمقراطية"

الصّحفي "والتر كرونكيت" Walter Cronkite -1916 -2009-

"إن الأسلحة لا تقتل النّاس، ولكن النّاس هم الذين يقتلون بعضهم البعض"

ويشير شترات لانس (Lance Strate) "إيكولوجيا الإعلام: محاولة لفهم الوضع الإنساني" -2004-

فهرس موضوعات المداخل

مقدمة 7
المدخل الأوّل : تفكّك المشهد الاحتكاري والتّحرّر من التّبعيّة السّلطويّة 19
المشهد السّمعي البصريّ التونسيّ: مِن عُيوب الاحتكار إلى هِنات التّعدُّد، التّلفزيون مثالاً 21
مقدمة 21
1- في أهمّية التّلفزيون: 23
2- التلفزيون وجمهور الناشئة 24
3- نشأة التلفزيون في البيئة العربية 24
4- البث الفضائي الرقمي وطفرة التلفزيونات العربية 25
5- ملامح أولية للمشهد السمعي البصري التونسي 26
6- تاريخ المشهد الإعلامي السمعي المرئي في تونس: (تاريخ البث التلفزي في البلاد التونسية) 28
1.6- إرهاصات التلفزة في تونس 28
2.6- البث التلفزي الأجنبي في تونس (1960 – 1992). 29
3.6- البث التلفزي الوطني التونسي (1966-1994). 32
7- انفتاح المشهد التلفزي التونسي بعد الثورة نحو التعددية 39
خاتمة 48
بيبليوغرافيا 49

المدخل الثاني : نحو تنظيم تحرري لمهن الصحافة وانتظامها ذاتيا 51
"الديمقراطية الإعلامية"بين ضوابط قوانين"التنظيم"و أخلاقيات "التنظيم الذاتي" 53
مقدمة 53
1- الديمقراطية الإعلامية 54
1.1- مفهوم الديمقراطية الإعلامية 54
2.1- في علاقة الديمقراطية بالإعلام 55
3.1- حدود الديمقراطية والحرية في الأنظمة الإعلامية الخمسة في العالم 55
4.1- حدود الديمقراطية والحرية في الأنظمة الإعلامية العربية 56
5.1- إرهاصات نظرية الديمقراطية الإعلامية 58
6.1- أسس نظرية الديمقراطية الإعلامية 58
7.1- الديمقراطية الإعلامية وتركيز ملكية وسائل الإعلام – Condensation des média - 58
8.1- الديمقراطية الإعلامية والميديا الجديدة 60
9.1- في نقد نظرية الديمقراطية الإعلامية 60
10.1- التنظيم الذاتي في ديمقراطية الإعلام 61
1.9.1- مجلس الصحافة 61
2.9.1- الوسيط أو الموفق الإعلامي (press ombudsman / médiateur) 62
11.1- من نظريتي"الحرية "و"المسؤولية الاجتماعية" إلى نظرية "المشاركة الديمقراطية الإعلامية" 62
12.1- الإعلام والتحولات الديمقراطية 63
13.1- في بدائل الديمقراطية الإعلامية 64
1.13.1- الإعلام البديل 64
2.13.1- وسائل الإعلام المجتمعية أو الإعلام الشعبي الحر 64
2- مهن الصّحافة والتزامات التّنظيم Régulation 66
1.2- تعريف التنظيم أو الضبط أو التعديل: 66
2.2- أهداف التنظيم أو الضبط أو التعديل: 66
3.2- إشكاليات الضبط أوالتنظيم أوالتعديل في البيئة العربية: 67
4.2- محاذير الضبط والتنظيم في أنظمة التوجيه الإعلامي 67
4.3- مقاربة تقييميّة تطبيقية بمقارنة لنماذج ثلاثة من "تنظيم" الصحافة في العالم 69
4- في الحاجة إلى مبادرات التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة في تونس 77
1.4- أول مجلس صحافة في تاريخ تونس 78

2.4- أول مقاربة تقييمية للنقد والتنظيم الذاتي.....78
خاتمة 79
بيبليوغرافيا 80

المدخل الثالث : نحو مقاربة تشاركية للجمهور: من جمهور متقبل.. إلى شريك التلفظ.. وصانع المحتوى.....82
أثر الأنظمة الإعلامية في العالم على تقبلات الجمهور: مقاربة تطبيقية.....84
على الحالة التونسية 84
1- تشكّلات وسائل الإعلام ووسائط الاتصال في التّاريخ الإنسانيّ الحديث:.....84
1.1-أولا: المرحلة النّخبوية:.....85
2.1- ثانيا: مرحلة الشيوع والذيوع: 85
3.1- ثالثا: مرحلة التّخصّص: 85
4.1- رابعا: المرحلة الإلكترونيّة:.....86
5.1- خامسا: مرحلة الاتّصال متعدّد الوسائط:.....88
2- مقارنة تشكّلات أنظمة الميديا في العالم (نماذج الاتصال الجماهيري في العالم) Comparing Media Systems
.....89
1.2. النّموذج الرّباعي لشرام ورفاقه (Wilbur Schramm): (1956).....89
2-2- نموذج شبكة هالين ومانشيني Macini / Hallin : (2004).....91
3- جماهير الإعلام والاتصال بين جدليات الفعل والانفعال، والوسيلة والرّسالة.....97
1.3 -تمايز طرق تقبّل الجمهور للرسالة الاتصالية: 98
4- نحو مقاربة بديلة: الجمهور شريك التقي 99
5- الفضاء الافتراضي للميديا الجديدة والاتّجاهات الجديدة في مقاربات الجمهور.....102
1.5- فلسفة الفضاء الّتفاعلي والّتشاركي: 102
2.5-الجماهير الجديدة: وحتميّة التّفاعل. 103
3.5- الأشكال الّتفاعلية الجماهريّة بين الفضاء العام والفضاء الافتراضي: 104
4.6- التّفاعلية في عالم الإعلام الجديد. 108
خاتمـــة.....109
بيبليوغرافيا 110

فهرس الجداول

جدول 1 : حول البث التلفزي المؤمّن من قبل (مؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية قبل الثورة). 39
جدول 2 : حول تطوّر القنوات التلفزية التونسية العمومية نحو التعددية.....40
جدول 3 : حول تطوّر القنوات التلفزية التونسية الخاصة نحو التعددية.....41
جدول 4 : حول القنوات التلفزية التونسية المندثرة من المشهد.....42
جدول 5 :حول مشاريع القنوات التلفزية التونسية التي لم تعزز المشهد 44
جدول 6 : مقارنة مصادر تشريع قوانين تنظيم الإعلام للنموذج الديمقراطي والسلطوي والانتقالي ..70
جدول 7 : مقارنة مكانة الدولة في النظام الإعلامي الديمقراطي والسلطوي والانتقالي.....70
جدول 8 : مقارنة أهداف الأنظمة الإعلامية الديمقراطي، والسلطوي، والانتقالي 72
جدول 9 : مقارنة ضوابط النشر الصحفي بالأنظمة الإعلامية الديمقراطي، والسلطوي، والانتقالي 73
جدول 10 : مقارنة تنظيم الصحافة المكتوبة بالأنظمة الإعلامية الديمقراطي، والسلطوي، والانتقالي .74
جدول 11 : مقارنة تعديل القطاع السمعي البصري بالأنظمة الإعلامية الديمقراطي، والسلطوي، والانتقالي.....74
جدول 12 : حول تطبيق معايير نموذج شبكة: هالين ومانشيني Macini/ Hallin 93
جدول 13 : حول محاولة تطبيق معايير نموذج شبكة هالين/مانشيني Macini/ Hallin 93

تقديم: الأستاذ الدكتور نديم منصوري

أستاذ علم اجتماع الاتصال والتواصل بالجامعة اللبنانية

استطاعت التكنولوجيا الرقمية أن تغيّر من المفاهيم الإعلامية، بل وتقلبها رأساً على عقب. ذلك أن لكل عصر أدواته الإعلامية، ونحن نعيش اليوم العصر الذي نسميه بـ"العصر الميدولوجي الرابع" وركيزته الإنترنت المتمثل بالمجتمعات الرقمية والافتراضية والفضاء السيبراني.

هكذا قسّم لنا **ريجيس دوبريه Regis Debray** في كتابه "الميدولوجيا" أو علم الإعلام العام، بيئة التواصل الإعلامي للبشرية، إلى ثلاثة عصور ميديولوجيّة وهي:

أ- عصر الإنتاج الخطي، وركيزته المخطوطة.

ب- عصر الإنتاج المطبوع، وركيزته الكتاب.

ج- عصر الإنتاج السمعي البصري، وركيزته الصورة المتمثلة في السينما والتلفزيون والكمبيوتر.

إلا أن ما يميّز العصر الميدولوجي الرابع الذي نذكره، أنه يضم العصور الميديولوجية السابقة كلها، فهو يحتوي على المجال الكلامي، لكن الكلام في هذا العصر لم يبق حوارات بشرية لنقل ما هو

إلاهيّ، إنما اتخذ شكلاً جديداً من الحوارات الرقمية. كما يحتوي على المجال الخطي، من خلال الصحافة الرقمية التّشاركية والمدونات ومواقع التواصل الاجتماعي وغيرها. وكذلك يحتوي على المجال التلفازي من خلال ما تقدمه مواقع الوسائط المتعددة. ويتميز هذا العصر الميديولوجي أيضاً، بنشوء المجتمعات الافتراضية التي سمحت للمشتركين في تكوين المجتمع الذي يرغبون به والتواصل ضمن الفضاء السيبراني الرحب دون أيّ حواجز مكانية وزمانيّة. هذا ما أدى إلى ولادة ميديا جديدة متقدمة عن الميديا التقليدية، إنها ميديا تفاعلية من صنع الجمهور.

في غمرة هذه النقلة النوعية في العصور الميديولوجية التي تعصف بالمشهد الإعلامي العالمي والعربي، والتونسي على وجه الخصوص، يتصدى الدكتور صابر فريحة لظاهرة "المشهد الإعلامي" وتحولاته المتسارعة من خلال عرض ماضي الإعلام (التلفزيون) الخاضع للسلطة الإعلامية الرأسية شارحاً في المدخل الأول، "أهمية التلفزيون"، التلفزيون وجمهور الناشئة"، ملامح أولية للمشهد السمعي البصري التونسي" تاريخ المشهد الإعلامي السمعي المرئي في تونس"، وصولاً إلى عرض لانفتاح المشهد التلفزيوني التونسي بعد الثورة وانتقاله إلى التعددية.

إلى ذلك، يقدم الدكتور صابر فريحه إسهاماً لافتاً بإبرازه لمفهوم الديمقراطية الإعلامية، سارداً إرهاصاته وأسسه وملكية وسائل الإعلام، إضافة إلى مقارنته بين الديمقراطية الإعلامية مع الميديا الجديدة ونقدها، وصولاً إلى عرض نظريتي "الحرية" و "المسؤولية الاجتماعية" إلى نظرية "المشاركة الديمقراطية الإعلامية". كما يعرض الدكتور فريحه مهن الصحافة والتزامات التنظيم والحاجة إلى مبادرات التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة في تونس.

غير إن الإسهام الأكبر والأعمق الذي يقدمه الدكتور فريحه يتجلّى في المدخل المتعلق بِـ"المقاربة التشاركية للجمهور"، وهي مقاربة تطبيقية على الحالة التونسية. حيث إنّ أولى هذه الانعكاسات على المستوى الإعلامي، ظهور حالة إعلامية جديدة، لم تكن موجودة من قبل في الوسط الإعلامي العربي

التقليدي. فالإعلام الجديد لم يكتفِ فقط بإضافة أبعاد جديدة للاتصال، وإنما عَمد إلى إحداث حالة من التغيير على المستوى الاجتماعي، وخاصةً بين أوساط الشباب التونسي، تلك الفئة التي وجدت نفسها أمام إعلام مفتوح يتخطَّى الحدود، ويتجاوز الرقابة والأعراف المجتمعية، والقوانين التي ترتكز على تقييد حرية التعبير.

وذلك هو ما قد يفسِّر الإشكالية التي أوجدتها مواقع الإنترنت الجديدة، فالانتقال السريع والمفاجئ - وليس التدريجي - من إعلام تقليدي رأسي، سلطوي ومتلقٍّ للخبر، إلى إعلام أفقيّ، حرّ وصانع للخبر، يُعدُّ هو أساس تلك الإشكالية.

وقد يبدو للناس - للوهلة الأولى– أن التكنولوجيا الرقمية قد أحدثت تطوراً ما على مستوى التقنية فقط، ولكن بإمعان النظر في تأثيراتها، نجد أنها شكّلت مرحلة جديدة من التفاعل بين الجمهور والتقنية، وقد سمحت هذه المرحلة بتجاوز العمل الإعلامي نحو مرحلة "ما بَعد التفاعلية" والتي نعيش أوج عصرها الآن.

لقد أبرز الدكتور فريحه هذه المقاربة المستجدة انطلاقاً من تفسيره لتشكّلات وسائل الإعلام ووسائط الاتصال في التاريخ الإنساني الحديث، مروراً بعرضه لمقاربة تشكلات أنظمة الميديا في العالم (نماذج الاتصال الجماهيري في العالم)، وصولاً إلى جماهير الإعلام والاتصال بين جدليات الفعل والانفعال، والوسيلة والرسالة، والمقاربة البديلة للجمهور الشريك ضمن الفضاء الافتراضي والاتجاهات الجديدة في مقاربات الجمهور.

يقوم الإعلام الجديد على إمكانية الحوار والتبادل والمشاركة، وقد أعطى وسائل الإعلام معناها الحقيقي باعتبارها وجه من وجوه الحرية الاجتماعية وحق من حقوق الأفراد والجماعات في المشاركة في العمليات الاتصالية أخذاً وعطاءً.

ولقد استطاعت الوسائط الاتصالية الجديدة أن تدرك أن ديمقراطية الاتصال ليست مسألة فنية تترك في أيدي المديرين الإعلاميين وإنما هي مسألة أشمل من ذلك تستلزم مشاركة كاملة من جانب السواد الأعظم من الناس للإسهام في صنع السياسات الإعلامية والاتصالية على مختلف المستويات.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه، كيف أستطاع الإعلام التواصلي الجديد أن يُسهم في التغيير السياسي في تونس؟

الجواب يكمن في التفاعل بين التقنية والجمهور انطلاقا من الحاجة، فالإعلام الجديد New Media أو الإعلام البديل Alternative Journalism لم يعتبر جديداً أو بديلاً إلا لأنه وفّر للجمهور ما لم توفره التقنيات السابقة.

في هذا السياق، استوفى الدكتور فريحه في مؤلّفه الذي كشف فيه عن هويته السوسيوإعلامية إعطاء الأجوبة للمقاربات الجدلية في الإعلام الحديث، مستنداً إلى بيبوغرافيا وافية وغنية.

في دراسته الرصينة والماتعة في آن، يتناول الدكتور فريحه "أنظمة الميديا العربية" من حيث اندراجها ضمن واقع إعلامي وتواصلي جديد يكسر ستار الاحتكار لبلوغ التحرّر دون شظايا أو هفوات. فالمطلوب ههنا إذن هو نموذج إعلاميّ انتقاليّ في تونس، يعطي للجمهور خلال المرحلة الديمقراطية الإعلامية حصانة الرأي دون تسلط أو وصاية من أحد.

الأستاذ الدكتورنديم منصوري

أستاذ علم اجتماع الاتصال والتواصل بالجامعة اللبنانية

مقدمة عامة

إن التطورات التكنولوجية والثورات المعلوماتية في القرنين التاسع عشر والعشرين هي التي أنتجت الواقع الإعلامي الذي نعيشه اليوم، كما أكد ذلك أهم منظري مفهوم البيئة الإعلامية من الاتصاليين منذ أواسط خمسينات القرن الماضي، أي أن التفاعل بين الإنسان والإعلام هو الذي يعطى للثقافة خصائصها المميزة "ويحفظ لها نوعا من التوازن الرمزي". وهذا عين ما ذهب إليه مارشال ماكلوهان McLuhan Marshall (1970) في مقولته الشهيرة بأن "الرسالة هي الوسيلة"، اعتبارا منه أن الوسيلة هي أداة تقنية يتم إنتاجها في سياق ثقافي معين يحدد كذلك نمط الممارسة السياسية وأشكال التنظيم الاجتماعي والطرائق المتبعة في التفكير. وهذا ما جعل مفكرا مثل شترات لانس Lance Strat 2004 في كتابه "إيكولوجيا الإعلام: محاولة لفهم الوضع الإنساني" يذهب إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار "أن الإعلام ليس محايدا"، لأن كل تكنولوجيا لها تحيّزاتها، وادعاء الحياد ما هو إلا خرافة لا أساس لها من الصحة. بل إن كل عناصر الكون الذي نعيش فيه لها تحيزاتها الخاصة بها. وهذا يعني أن سمة التحيز تمارس تأثيرها على كل العناصر الموجودة داخل البيئة الإعلامية في مختلف بلدان العالم بما في ذلك الأنظمة الغربية التي تسودها أنظمة المسؤولية الاجتماعية أو النظام الإعلامي الديمقراطي أو الأنظمة التشاركية الجديدة التي أفرزتها الميديا الجديدة والميديا الاجتماعية المحكومة في ذاتها بطابعها التفاعلي. فكيف إذا ما تعلق الأمر بأنظمة إعلامية سلطوية تبعا للأنظمة السياسية القائمة أو تلك المحكومة بالغرض التنموي وتبريراته على غرار ما هو قائم بالبيئة الإعلامية العربية قبل ما يعرف بثورات الربيع العربي ولعل بعضها لا يزال ماثلا إلى اليوم أو أنظمة أخرى هي قيد التشكل في ما اصطلح عليه بالنظام الإعلامي الانتقالي كما هو النموذج التونسي الذي مازالت شخوص بيئته الإعلامية تترنح بين إرادة التغيير التحرري والتعددي وضعف آليات الدفاع الذاتي والقانوني عن مكاسب الحرية الإعلامية بتعلات غياب التقاليد وحنين البعض إلى مغريات الماضي السلطوي. إن مفهوم البيئة الإعلامية الحرة بالديمقراطيات الليبرالية للدول الغربية الأوربية بشكل عام أسست لأنظمة إعلامية حرة يصدق عليه مفهوم "السلطة الرابعة" والتي تلعب دور الرقيب على السلطات الثلاث. أما في بالولايات المتحدة فوسائل الإعلام تلعب دورا "السلطة المضادة" أي أن السلطة السياسية تعتبر دائما مسؤولية الإعلام. بيد أنه بالمنطقة العربية ظل في نظرنا بين واقع "السلطة التابعة" ضمن منظومة الإعلام الحكومي والرسمي للأنظمة السلطوية القمعية، أو خيار "السلطة القابعة" المنتظرة للمخاض التشريعي التحرري القانوني والفعلي ضمن منظومات الإعلام الانتقالي لدول ما يعرف بالربيع العربي وغيرها

على غرار النموذجين التونسي والمغربي الذين شهدا حالات من الانفتاح الإعلامي وحريّة الصحافة، بينما يكمن أحد أبرز التحدّيات المتعلّقة بحرية الإعلام في المنطقة العربية، وبخاصّة في هذين البلدين، في مسألتي ملكيّة وسائل الإعلام والترويج أي الإعلان الدعاية. فمجرد إطلاق يد الخواص للاستثمار في مجالات الميديا ولاسيما المجال السمعي البصري لا يعني أن المعايير التعددية الدولية قد ضمنت الحقوق والحريات الإعلامية والاتصالية ولاسيما حقوق الجمهور إذا ما سلمنا باطمئناننا لحرية الممارسة الصحفية والعمل الصحفي. إذ غالبا ما تتأثّر الساحة الإعلاميّة بشكلٍ محير بتدخل ظاهر وخفي وتأثيرات النخب السياسية والطبقات الماليّة التي قد تحتكر وسائل الإعلام والقطاع الإعلاني إشهارا ودعاية، ومآلات ذلك لامحالة تدفّق مسيّس ومنحاز للأخبار والمعلومات تتأسس على الدعايات المبطنة التي يكون الجمهور ضحيتها الأولى، بفعل التلاعب بالرأي العام وصناعته وقولبته، أما الضحية الثانية فهم جمهور الصحفيين وممتهن الميديا الذين غالبا ما يكونون عرضة للابتزازات والإغراءات والتهديد بالطرد والبطالة وأشكال ضغوط قيود التحرير الصّحافي، أو التمكين والمنع للبطاقة الاحترافية لممارسة المهن الصحافيّة وعلى أساس الفرز.. مقدمات خطيرة للانتكاس الإعلامي فيظل غياب إطار قانونيّ مستقر ودائم لحماية الصحافيين، ما يذهب بكل آمال جودة الميديا وجدوى خدمتها المجتمعية. ومنذ اندلاع أحداث الربيع العربي في العام 2011، بدءا بالثورة التونسية تصاعدت الصراعات الدعائيّة بين المتضادات الإيديولوجية من التنظيمات الإسلامية والقوى المحافظة والأحزاب اليسارية والقوى الحداثية، ولكن صداها بمداها لم يكن المعترك السياسي الاعتيادي للديمقراطيات المستقرة أي الإطار المؤسسي والبرلماني، بل كانت البلاتوهات التلفزية والبرامج الإخبارية الإذاعية حلبتها، ولكن بمعايير غابت عنها معايير الدولية لمهنيات وأخلاقيات الممارسة الصحفية من الحياد والدقة والشفافية وعدم التحيز.. وذاك هو التهديد الأخطر لمستقبل حرية التعبير والحريات المجاورة لها. وفي هذا السياق عاشت تونس مثلا حالة من الإرباك ويوصف بالردة نحو منظومة الإعلام الحكومي بعد عودة ممارسات التجييش والتعبئة الإعلامية لفائدة أحد الرموز الحكومية أو الدعاية السوداء للأضداد. يحدث هذا في ظل الافتقار إلى المحددات الاحترافية والتدريب الصحافي الكافي على المهنيات والأخلاقيات لأدفاق الصحفيين الجدد المندرجين بالمشهد وبخاصة من غير دارسي علوم الإعلام والاتصال والمؤسسات الأكاديمية لمهن الميديا في أحسن الظروف. ناهيك عن غياب أطر تنظيمية مستقرة تمام الاستقرار التشريعي والمؤسسي التحرري سواء لمقتضيات تنظيم الميديا أو متطلبات التنظيم الذاتي، والخروج العاجل من الإطار التشريعي الانتقالي للمرسومين 115 و116، وتفعيل آليات التنظيم الذاتي من مجالس الصحافة وغيرها، وبعث الهيئة التعديلية الدائمة للسمعي البصري كما ينص عليها دستور الجمهورية الثاني للعام 2014. خطوات نراها ضرورية لتوفير بيئة إعلامية أكثر شفافية إزاء تركيز الميديا بين

النخب المالية والسياسية وعودة سيطرة الدولة على الإعلام من خلال وسائله بما يعني انتكاسة المسار الديمقراطي والإعلام صمام أمانه وحرية التعبير أقدس حقوقه.

في هذا الصدد تطرح مقاربتنا مقدمات ثلاث نعتقد في نظرنا أنها مداخل أساسية للارتقاء بجودة وجدوى العمل الإعلامي الحر في بيئة أكثر تحررا وانعتاقا واستقرارا تأخذ بعين الاعتبار الأقطاب الأصلية الثلاثة للعملية الاتصالية ونعني بها: المرسل (الباث/ صانع المحتوى)، المرسل إليه (الجمهور/ المتقبل)، الوسيلة (الوسيط/ الميديا).

- المدخل الأول: تفكّك المشهد الاحتكاري والتّحرّر من التّبعيّة السّلطويّة: (المشهد التلفزي مثالا)

ونرصد في هذا الباب الحالة الانتقالية للمشهد السّمعي البصريّ التونسيّ، مِن عُيوب الاحتكار إلى هَنات التّعدُّد، من خلال مثال التّلفزيون على اعتبار أن التلفزيون يبقى بعد زهاء القرن من اختراعه أواسط عشرينات القرن العشرين أحد أهم الوسائط الجماهرية انتشارا وتعميما وروجا في أوساط الجماهير، بل يعتبر سوسيولوجيا من النواقل القوية التي حافظت على موقع استقطابي جماهيري عريض القاعدة رغم المتغيرات التكنواتّصالية. ومازال التلفزيون كناقل شاشوي يحافظ على قوته وهيمنته ضمن كل الوسائط المستجدة في حياة الجماهير واشباعاتهم، ولا سيما جمهور الشباب الذي يتعاطى مع الوسيط التلفزي عبر المحامل التكنواتصالية الجديدة بأصنافها الإلكترونية كاللوحات الإلكترونية والهواتف الذكية بأجيالها ومختلف تطبيقات الميديا الجديدة ومنصات الميديا الاجتماعية. لذلك ظلت السياسات العامة بالبيئة العربية والأنظمة القائمة تُحكِم سيطرتها على المرفق السمعي البصري عموما والمشهد التلفزي بالذات بجعله مرفقا حكوميا وأداة رسمية يسعى الفاعلون الاجتماعيون وصناع القرار السياسي صلب الدولة إلى السيطرة عليه وتوظيفه خدمة لبرامجهم ومصالحهم وسياساتهم، مع استخدامهما كأدوات للتوعية والتثقيف والتعليم والتنمية وترسيخ السياسات القائمة والدعاية للأنظمة وأحزابها وإيديولوجياتها وسياساتها. ومن ذات المنطلق والحرص سعت الحكومات العربية إلى وضع محطات التلفزيون تحت إشرافها المباشر بوصفها مرفقًا تنمويًّا حكوميًّا أو عامًّا، ومايزال غالبها مرجع نظر الحكومات شكلا ومضمونا وتمويلا باعتبارها مرفقا خدميا للشعب، للتعليم والتثقيف والصحة والتوجيه والإرشاد والدعاية.

على أن المشهد السمعي البصري التونسي لم يشذ عن قاعدة احتكار الدولة الراعية للمرفق الإعلامي التلفزي وحتى الإذاعي باعتبار أن الإذاعة سابقة للتلفزة من حيث الاختراع، وأسبق في الظهور في البيئة الإعلامية العربية والتونسية، بل وأسبق توظيفا من السلطة والسّاسة منذ الحقبة الاستعمارية مرورا بالتأميم والتعريب والتّونسة لهذه الوسائط منذ نشأة الدولة الوطنية الفتية بعد الجلاء الامبريالي. نشأ التلفزيون التونسي سنة 1966 بشيء من التأخير عن بقية الدول العربية وبزمن أبعد عن الدول الغربية التي اخترعت هذا الوسيط الذي بدأ يبث في أوربا وأمريكا بين 1926 و1939. ولا يختلف تعامل الدولة التونسية مع هذا المرفق وتوظيفه كوعاء سياسي وثقافي واجتماعي ضمن ما يعرف بالسياسة الإعلامية

للدولة. لذا تحتفظ الدولة حسب ما ينص عليه القانون الصحافة الموروث عن النظام السابق، إلى اليوم، باحتكار منظومة توزيع البث والمنشآت والبنية الأساسية للبث بوصفها مجالا سياديا للدولة وأمنها القومي. وفي سنة 2007 وقع الفصل بين المرفقين الإذاعي والتلفزي الحكوميين وذلك بتقسيم مؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية التي تحولت إلى مؤسستين عموميين مملوكتين للدولة مرجع سلطة إشراف وزارة الاتصال قبل الثورة، وهما مؤسسة التلفزة التونسية ومؤسسة الإذاعة التونسية، ولا يزال وضعهما الحالي أي ما بعد الثورة كذلك حيث ألحق إشرافهما بدوائر رئاسة الحكومة. وبالتّوازي مع ذلك عاش المشهد السمعي البصري التونسي حالة من التآكل الذاتي للمنظومة الاحتكارية خارج المواضعة القانونية الرّسمية [مجلة الصحافة / مجلة الاتصال] بعد انطلاق البث الخاص لإذاعات خاصة جديدة في حينها، إذاعة (موزاييك) ثم إذاعة (جوهرة) فـ(الزيتونة) و(شمس) و(إكسبريس).. فضلا عن انطلاق مبادرة تلفزية خاصة (حنبعل) تلتها (نسمة)... لذلك شهد النصف الثاني من التسعينات توسيعا للمشهد السمعي البصري التونسي في إطار إعلان اللاّمركزية الإعلامية (إحداث ثلاث إذاعات جهوية حكومية بكل من الكاف وقفصة وتطاوين)، أو في إطار فسح المجال أمام الخواص (قناة الأفق / إذاعة الموزاييك / قناة حنبعل / إذاعة جوهرة / قناة نسمة..). رغم أن هذا التّوجه نحو الانفتاح الإعلامي، جاء حينئذ للتّنفيس عن السلطة من حالة الغليان والاحتقان الدّاخلي، والضغط والتّأثير الخارجي، استجابة للسّياسات الغربيّة التي كانت حينها تروج لمفاهيم الديمقراطية والدفاع عن المعايير الحقوقية في طابعها الكوني، وفق مزاج مؤقت لتلك السياسات المتقلّبة، فإنّ نشأة الأوعية الإعلامية الجديدة في تونس حينئذٍ اتسمت بطابع الموالاة لأقارب العائلة الحاكمة ومن يدور في فلكها. ولعلّ مرد ذلك إلى فشل تلك السّياسات الاتّصالية من تاريخ النّظام السّياسي القائم في إتاحة الفرصة - وإن بأساليب الضبط والرقابة التي طبعت المرحلة- إلى مبادرات لقنوات تلفزية أو محطات إذاعية متخصّصة، أو حتى ذات صبغة عامّة، كان من المفترض أن تسدّ الثّغرات الإعلامية والنّقائص البرامجية في أغراض رياضيّة أو تعليميّة أو إخباريّة أو ثقافيّة أو دينيّة أو وثائقيّة.. في أدنى سياقات ومعايير مثلث الرّسالة الإعلامية التقليدي- {إعلام/ ثقافة/ ترفيه}. بيد أن عن اتساع المشهد السمعي البصري بعد الثورة إلى ما عدده 13 قناة تلفزية أغلبها خاصة تسارعت بداياتها ونهاياتها، ظهورا وأفولا، باستثناء قناتين تمثلان المرفق العمومي السمعي البصري(الوطنية1، والوطنية2). هذا عَلاوَةً على حوالي 50 محطة إذاعية الغلبة فيها للخواص والأقل فيها جمعياتي.. تلكم المرحلة حالة من التّعددية الإعلامية الفعليّة المشاكلة لحالة الفوضى الاتصالية مظاهر ومحتوًى، ناجمة عن واقع الارتجاج الثوري المقتصّ لنفسه من وقائع التّضييق والتّعتيم الإعلامي ما قبل ثوري، فتصاعدت المشاريع الإعلامية المُتلفزة التي بلغت عدد التّسع والثلاثين قناة تصورًا أو تنفيذًا أو إجازةً أو احتجابًا أو حجبًا.. من قبل الهيئتين التعديليتين الناشئتين إبان الثورة وهما الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام

والاتصال INRIC (مارس 2011) التي ترأسها الصحفي المعارض السابق كمال العبيدي، والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري المعروفة اختصارا هايكا (HAICA) المؤسسة بمقتضى المرسوم 116 (3 ماي 2013). وضع يحيل الذاكرة قطعا إلى مفهوم لبننة المشهد السمعي البصري التونسي – تشبيها له بالمشهد اللبناني ما بعد الاحتراب الداخلي واتفاق الطائف المنهي للحرب الأهلية، فمن وراء ذلك أدفاق تلفزيونية مجهولة الهَوَى والهُوِيّة باتت تتحكم في المزاج العام، وتنمّط أساليب العيش، وتخترق المتواضع الثقافي، وتستدرج النّشْء إلى مساحات سحرية افتراضية أو لعلها واقعية، لكنها شديدة الغموض قاتلة للوقت، هادرة للمعنى. يقع هذا في وقت تقف فيه الهيئة التعديلية الانتقالية التي مازالت قائمة عاجزة عن تطهير المشهد الإعلامي من جميع متنطعيه بقوة الهيئة الدستورية المرتقبة، عدى العقوبات والخطايا المالية التي يشتم الكثير منها من الفرز والمحاباة وعدم المناسبة بين الجرم والعقاب لحالات تطاول تلكم القنوات على الجماهير والتلاعب بعقولها، وصناعة رأي خبيث، على أنماط تلفزيون الواقع Téléréalité وتلفزيون مهملات Télé-poubelle. الأمر الذي يقتضي قانونا تشكيل الهيئة الدستورية الدائمة للسمعي البصري، وثقافيا فالتعجيل ببعث مشروع اتصالي تعليمي للتربية على الميديا ناهيك عن إحداث قناة تعلمية أو قناة خاصة بالنشء خاصة بعد انقراض قناة21 للشباب على عيوبها، وسد الفجوة الإعلامية التي يتسبب فيها فراغ المشهد الإعلامي والتعليمي العربي من أية مبادرات إعلامية وتعليمية تأخذ في الحسبان حقوق النشء الاتصالية والإعلامية والثقافية ومراعاة خصائصهم العمرية، وهو ما بادرت إليه وزارة التربية في خطوة استباقية، مما نعتبره سرقة لمشروعنا.

- المدخل الثاني: يؤسس برؤية نقدية لتنظيم تحرّري لمهن الصّحافة وانتظامها ذاتيًّا، بحيث لا يمكن الجزم باستقرار نظام "الدّيمقراطيّة الإعلاميّة" إلا توفر إطار قوانيني تحرري لتّنظيم مهن الصحافة من حيث علاقة السلطة بمؤسسات الميديا والعاملين فيها من الصحفيين والإعلاميين والاتصاليين، مع انضباط تلقائي من جهة المهنيين بأخلاقيّات الممارسة الصحفية ومدونات السلوك ومواثيق الشرف ومواثيق التحرير ومجالس التحرير المنتخبة وسن آليات التوفيق والوساطة مع الجمهور، وتحديد آليات المحاسبة ضمن مجالس الصحافة الشبيهة بمحاكم الشرف ضمن ما يلزم به الصحفيون وهيئاتهم المهنية بإراداتهم الحرة من مقتضيات "التّنظيم الذّاتي".

هل بلغت الممارسة الصحفية في تونس والصحافيون مستويات من الالتزام بقواعد أخلاقية تتوفر عبرها أنظمة محاسبة داخلية ذات مصداقية كاملة إزاء نزاعات تضارب المصالح وشكاوى تضرر الجمهور عبر آليات مساءلة ذاتية لمجالس الصحافة تعدل العلاقة بين الصحفيين ومؤسساتهم والجمهور دونما انتهاك لحقوق أي طرف من أطراف العملية الاتصالية ؟

ما من شك في أن الفوضى والصراعات والتوترات التي وصلت إليها تونس بعد ثورة 14 يناير 2011 ترجع في الغالب إلى أزمة أخلاقية وقيمية متعددة الأبعاد وأثرت في جميع القوى الاجتماعية ومختلف القطاعات المهنية تقريبًا. وحيث أن النظام المطاح به لا يمكن اتهامه بما تناقلته الميديا بشكل فانطازي سرقة مقدرات المجتمع التونسي أمواله وفساد المؤسسات ومسؤوليها، بل يذهب لفيف مرجعي من مختصي الأخلاقيات أن المنظومة هتكت على نحو مفزع معايير المجتمع وبناه الفكرية وأنماطه السلوكية، ومرجعياته القيمية، من خلال تمييعه لقطاع الثقافة وترهيفه لمجالات التربية والتعليم والإضعاف الكيفي والنوعي لمخرجات المدرسة التونسية، وتدجينه للمنظومة الإعلامية واستخفافه بالمرجعيات الفكرية وتبذير النماذج المثل والمرجعيات.. وعليه فإن الوضع الانتقالي أو "ما بعد الثوري" يُحمّل الإعلام مسؤولية كبرى في تعميق الأزمة الخانقة بين القوى الاجتماعية المختلفة والاتجاهات السياسية المتضاربة في غياب أو قصور الضوابط المهنية والمعايير الأخلاقية، جعلت الإعلام بمنزلة المتهم حتى نعت بأشنع الاتهامات والنعوت من نحو"إعلام العار" والإعلام البنفسجي" و"إعلام الثورة المضادة أو إعلام الردة الثورية".. وضع فتح الباب للنقد بل والانتقاد لأداء الإعلام التونسي والصحفيين التونسيين رغم محاولات النقد والتقييم الذاتي. وهذا ما فتح الباب لمحاولات متهافتة لوضع اليد على الإعلام العمومي الذي كان يدار كـ "إعلام حكومي" أو "إعلام رسمي" ، تمهيدا للتفريط فيه وخوصصته تجاوزا لثقله المادي حسب ما روّج له من جهات حكومية. محاولة لا تقل خطورة عن تدخل المال السياسي لتوظيف الإعلام رعاية لمصالحه وبحثا عن موقع متقدم مؤثر ومتقدم في المشهدين الإعلامي والسياسي.. وخاض الصحفيون التونسين ولأول مرة في تاريخ المهنة الصحفية إضرابين عامين كخطوة نضالية غير مسبوقة استجابت لهما القواعد المهنية بشبه إجماع مطلق دفاعا عن الحريات ذات العلاقة بحرية الصحافة. وفي المقابل ارتفعت أصوات أخرى مهنية وأكاديمية وحقوقية تطالب بمراجعات ذاتية لواقع الإعلام التونسي مع التفلّت من كل مظاهر الضبط التي كانت سببا في تركيع الصحفيين وتمهين كفاءاتهم وتهوين قدراتهم قبل الثورة.. كل ذلك في سياقات ما يعرف بالتنظيم الذاتي ومن قبيل تعزيز حضور الأخلاقيات المهنية والانضباط إلى مواثيق شرفها.. بعيدا عن تلك الاتجاهات والانطباعات نسعى من جهتنا إلى دراسة الحالة الإعلامية التونسية الجديدة من خلال أبعاد نقدية تأخذ في الاعتبار سياقات وواقع البيئة الإعلامية العربية ومقتضيات المعايير الدولية الحرفية والأخلاقيات الصحفية في ضوء المواضعات القانونية الدولية والتشريعات الوطنية خاصة المرسومين الانتقاليين 115 و116 المقننين للمهنة الصحفية والممارسة الإعلامية بعد الثورة، وليس الاستمراريته، وفي ظل حالة التردد بين "إدارة التنظيم وإرادة التنظيم الذاتي" وانعكاسات ذلك على مقتضيات الديمقراطية الإعلامية ومعاييرها وانتظاراتها.

- المدخل الثالث: نحو مقاربة تشاركيّة وتفاعيلية للجمهور: إن تحول وظيفة الجمهور ودوره من مجرد منفعل ومتقبّل.. إلى شريك للتّلقّظ الاتصالي.. وإلى صانع لمحتوى الرسالة الإعلامية.. من خلال استقراء مختلف أنظمة الميديا في العالم واستقصاء مكانة الجمهور في واقع واستهدافات الممارسة الصحفية وأنشطة الميديا. فخلال الأدوار التاريخية الخمسة لمراحل تطورات الميديا ونعني بها: المرحلة النخبوية، ومرحلة الشيوع والذيوع والانتشار، فمرحلة التخصّص، ثم المرحلة الإلكترونية، وانتهاء بمرحلة الاتصال متعدد الوسائط Multimedia ومتعدد المنصات Cross media، ظلت غاية مختلف الوسائط الاتصالية ووسائل الإعلام الجماهرية في غاية رسائلها ورجع صداها وأثر مضامينها المنقولة في الجمهور. وقد ظل الجمهور كظاهرة مدروسة ومستهدفة من قِبَلِ نظريات اتصالية محكمة ومعروفة حاضنتها المدارس الاتصالية الغربية منذ "ويلبر شرام" (Wilbur Lang Schramm) (1907-1987)، ونموذجه الاتّصاليّ الأوليّ الشهير، وذلك منذ بداية شيوع وذيوع وسائل الإعلام الجماهيري ظل الجمهور الحلقة الأضعف بين أقطاب العملية الاتصالية الثلاثة ونقصد بها الباث(المرسل) المتقبل(الجمهور) والوسيلة(الوسيط). بيد أن مكانة الجمهور وتقبلاته للرسالة الاتصالية وتفاعلاته معها وتأثر بها وتأثيره فيها أيضا بل وتفاعله معها يتوقف على مختلف الأنظمة الإعلامية القائمة المتراوحة بين الانفتاح والانغلاق حسب مكانة الدولة وتدخلها في المضامين الإعلامية وتحرر صناع الرسائل الإعلامية والمضامين الاتصالية ودرجة تدخل الجمهور وتقبله لها وتأثره وتأثيره فيها.. في ظل المحدثات التكنواتصالية الجديدة بعد الثورة الاتصالية الرابعة بلغ الجمهور درجة الفاعل الأول، وإن لم يكن فعلى الأقل درجة المتفاعل أو "شريك التلفظ" على حد تعبير "امبرتو إيكو". في ضوء هذه المتغيرات السوسيواتصالية نطرح مقاربتنا لدراسة النظام الإعلامي التونسي الحالي ما بعد الثورة تطبيقيا على محكّ نموذج شبكة "هالين" و"مانشيني" Macini / Hallin للعام (2004) كإحدى النظريات الأكثر واقعية، محددين الآفاق الجديدة لجمهور الميديا الجديدة والميديا الاجتماعية وأدواره التفاعلية في ضوء " أفق انتظار "L'horizon d'attente" الجمهور على حد تعبير "يوس" Joss. إن الجمهور ظاهرة سوسيولوجية قديمة قدم التجمعات البشرية والوجود الإنساني، بيد أن جمهور وسائل الإعلام، كانتظام متمايز عن سائر أشكال التجمعات البشرية الأخرى، لم يحظ بذات عمق اهتمامات الدراسات الإنسانية والأنثروبولوجية والسوسيولوجية. إذ رغم الأقدمية الإبستيمولوجية لدراسات الإعلام والاتصال البشري التي شارف تاريخ ظهورها على القرن، وذلك رغم وجود مبادرات لتأسيس فروع علمية مستقلة، تنفرد بدراسة هذا الشكل من تجمع الناس حول الرسائل الإعلامية والبلاغات الاتصالية، مثل علم الاجتماع الإعلامي وعلم النفس الإعلامي وغيرها من فروع التاريخ والاقتصاد والثقافة والسياسة ودراسات الاستهلاك اليوم، وقياس الجمهور، المرتبطة بوسائل الاتصال الجماهيري. إن اتجاه الاهتمام بالأبحاث المتعلقة بجمهور وسائل الإعلام الجماهيرية، من قراء الصحافة المكتوبة، والاستماع الإذاعي، والمشاهدة التلفزية، والاستخدامات الاتصالية للشبكة العنكبوتية العالمية الإنترنات، وشتى تقنياتها ووجوه تشكّلاتها الاتصالية وعبر أنماط الميديا الجديدة، والميديا الاجتماعية، هو دون شكّ اهتمام حديث العهد نسبياً، لكن تتزايد أهميته باطرادٍ مواكبة للتطورات المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة ومستمرة التّجدد. يجب أن نقرّ وللأسف أن دراسات الجمهور في علاقاتها بالوسائط ظلّت حقلا احتكاريا على المدارس الغربية، كما يجب أن نعترف بوجود فجوة قائمة بين المكانة الاجتماعية المتزايدة التي أصبحت تحظى بها وسائط الاتصال في حياتنا اليومية، والمساحة الضيقة التي تحتلها في ممارسة البحث العلمي في المنطقة العربية كما صرح بذلك الباحث الاتصالي الجزائري نصر الدين العياضي لقد حطمت أحداث الثورة التونسية بين 17 ديسمبر 2010 و14 جانفي 2011 كل ما أسست له نظريات التحكم في الجمهور وفاعلية وسائل الإعلام الجماهيري في الناس التي تأسست في الغرب وتحديدا لدى علماء اجتماع واتصال من ذي الجنسية الأمريكية على غرار نظرية الطلقة أو "الرصاصة السحرية المؤسسة"

على الدور الفعال لوسائل الإعلام في حياة الفرد والجمهور التي وضعها "هارولد لاسويل" (Harold Dwight Lasswell) (1902 -1978)، مرورا بنظرية وضع الأجندة أو المعروفة أيضا بنظرية "ترتيب الأولويات" القائمة على ما تسلّط عليه وسائل الإعلام الضوء كأولويات توجه بها الجمهور، لـ"والتر ليبمان" Walter Lippmann (1889 -1974)، أو نظرية بول لازارسفيلد Paul Lazarsfeld (1901- 1976) ، صاحب نظرية الدعاية لـ"تدفق المعلومات على مرحلتين"، وهو يرى أن المعلومات تصل إلى الجمهور عبر وساطتين وهما أولا وسائل الإعلام ثم قادة الرأي (Opinion Leaders)، من النخب أو صفوة الأخصائيين والمحللين الذين يلجأ إليهم الجمهور في كل وقت ليشرح لهم الوقائع والأحداث. هذه النظريات التي تحتكم إليها وسائلنا السمعية البصرية وبخاصة تلفزاتنا وإذاعاتنا العربية لاسيما التونسية سواء في زمن السلطوية وأكثر منها في الزمن الثوري، عن طريق إحكام قبضتها على الجمهور لتجعل منه الحلقة الأضعف في العملية الاتصالية. فالميديا التونسية وكأنها تعاقب الجمهور الذي حطم أسس نظريات التأثير في الجمهور وقولبته ونمذجته وتنميطه.. وفق أساليب السيطرة لتلكم النظريات. فعن طريق أساليب التداعي الحر للمدونين المدشّن لزمن صحافة المواطنة والميديا الجديدة الرقمية والميديا الاجتماعية التي نقلت الفعل التأثيري/ التأثّري طوعا أو كرها إلى المجال الافتراضي لتتهاوى صروح كبرى الصحف المكتوبة التي انقرضت نسخها الورقية وانتقلت تحت إكراهات متغيرات الواقع إلى العالم الفتراضي بإصدار نسخها الإلكترونية وتفتتح حسابات ترويجية لها على مواقع الميديا الاجتماعية مثل فايس بوك وتويتر وغوغل +..، لا بل رأينا أيضا إذعان القنوات التلفزية و الإذاعات لذات تلكم الإكراهات لتنتقل إلى البث عبر الخط على مواقعه الإلكترونية ولتفتتح حسابات لها على الميديا الاجتماعية ومواقع مشاركات وتبادل الفيديو مثل يوتيوب ودايليموشن وحتى أنستغرام عبر تقديم خدمة (VoD) الفيديو تحت الطلب/ Video on Demand/ vidéo à la demande. ولا يخفى أن سيد الفعل في هذا الفضاء الافتراضي هو الجمهور وبأولوية مطلقة النشء والشباب الذي يحكم أدوات الولوج إلى الفضاء الافتراضي لكن في غياب الأدوات والمعايير النقدية والمرجعيات. وهذا يفترض معالجات مجتمعية إذا ما ثبت لدينا أن لكل وسيلة أو وسيط آثارا نفسية وانعكاسات اجتماعية وتأثيرات سلوكية وسلطة توجيهية وتغيير مجالها البحث العلمي الاتصالي والاجتماعي والنفسي والانثروبولوجي...

المؤلف – ربيع كورونا- تونس، 2020.

المدخل الأوّل

تفكّك المشهد الاحتكاري والتّحرّر من التّبعيّة السّلطويّة

"كلما طالت المراحل التي تقطعها المادة الإعلامية "الأخبار" حتى تظهر على وسيلة الإعلام، ازدادت المواقع (بوابات) التي يصبح فيها متاحاً لسلطة فرد أو عدة أفراد تقرير ما إذا كانت الرسالة ستنتقل بنفس الشكل أو بعد إدخال بعض التغييرات عليها"

"كرت لوين" Kurt Lewin *(نظرية حارس البوابة الإعلامية)* **1947- *GEET KEEPAR -***

التلفزيون: من عُيوب الاحتكار إلى هنَات التّعدُّد

تصدير: "سَيُهيمن التّلفزيون على الوعْيِ الإنسانِيّ" الشّاعر بول فاليري 1934

"Television Will Dominate Human Awareness" Poet : Paul Valerie 1934

الكلمات المفاتيح : التلفزيون TV/ المشهد الإعلامي/ التعددية الإعلامية / أنظمة الميديا/ تعليم الميديا

مقدمة المدخل الأول

تؤكد مختلف الدراسات الاجتماعية والاتصالية أن كلاّ من التلفزيون والهاتف والسيارة تظل رغم تباعد أزمان اختراعها نسبيا من "النواقل القوية"، بيد أن التلفزيون ومنذ ظهوره في العشرينات وبدايات بثه في منتصف الثلاثينات يبقى بين كل الوسائط وبوصفه وسيطا شاشويا الأكثر تأقلما مع المتغيرات التكنواتصالية في عالم الوسائط، فهو شديد التأثّر بالابتكارات التكنولوجية من جهة وهو الأبلغ تأثيرا في الجماهير وصناعة الرأي العام وحشد الآراء يسعى الفاعلون الاجتماعيون وصناع القرار السياسي إلى السيطرة عليه وتوظيفه خدمة لبرامجهم ومصالحهم وسياساتهم، مع استخدامهما كأدوات للتوعية والتثقيف والتعليم والتنمية وترسيخ السياسات القائمة والدعاية للأنظمة وأحزابها وإيديولوجياتها وسياساتها [1]. ومن هذا المنطلق والحرص سعت الحكومات العربية إلى وضع محطات التلفزيون تحت إشرافها المباشر بوصفها مرفقًا تنمويًّا حكوميًّا أو عامًّا، ومازال غالبها مرجع نظر الحكومات شكلا ومضمونا وتمويلا باعتبارها مرفقا خدميا للشعب، للتعليم والتثقيف والصحة والتوجيه والإرشاد والدعاية.

لذلك ظلت السياسيات العامة بالبيئة العربية والأنظمة القائمة تحكم سيطرتها على المرفق السمعي البصري عموما والمشهد التلفزي بالذات بجعله مرفقا حكوميا وأداة رسمية. على أن المشهد السمعي البصري التونسي لم يشذ عن قاعدة احتكار الدولة الراعية للمرفق الإعلامي التلفزي وحتى الإذاعي باعتبار أن الإذاعة سابقة للتلفزة من حيث الاختراع، وأسبق في الظهور في البيئة الإعلامية العربية

[1]- الموسي (عصام سليمان)، **المدخل في الاتصال الجماهيري**، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، طبعة 6 مزيدة ومنقحة، 2009، مكتبة الجامعة- الشارقة ، إثراء للنشر والتوزيع-عمان – الأردن، ص 244.

والتونسية، بل وأسبق توظيفا من السلطة والساسة منذ الحقبة الاستعمارية مرورا بالتأميم والتعريب والتّونسة لهذه الوسائط منذ نشأة الدولة الوطنية الفتية بعد الجلاء الامبريالي.

يهدف هذا المبحث في ضوء ما تقدم إلى:

- إبراز أهمية التلفزيون كأحد أهم وسائل الإعلام الجماهيري التي حافظت على موقعها ضمن أشكال ممارسة الاتصال لدى الجمهور رغم المتغيرات التكنواتصالية الحاصلة زمن الثورة التكنولوجية الرابعة.
- التأكيد على أن التلفزيون مازال يستقطب اهتمام جماهير الناشئة التي باتت أكثر استخداما للوسائط الجديدة وذلك من خلال التأقلم الحاصل عبر الإحداثات الجديدة ومنصاتها الرقمية التي تستفيد من محامل شاشوية تتيح تقنيات الفيديو عند الطلب video on demande التي توفرها خدمات مواقع الفيديو وغيرها من المنصات الاجتماعية.
- تحديد أهم المراحل التاريخية التي رافقت ظهور التلفزيون بالبيئة العربية كمرفق سمعي بصري حكومي ورسمي للدولة الوطنية المستقلة.
- تحديد الملامح العامة للمشهد السمعي البصري التونسي والإطار القانوني المنظم له في ظل تشريع احتكاري لمنظومة إعلامية سلطوية تحت دواع تنموية.
- إجراء مسح تاريخي شامل لأشكال البث التلفزي التونسي والأجنبي العمومي والخاص بالفضاء التونسي. مع تسليط الضوء على أول تجربة للبث التلفزي المتخصص بالمشهد التلفزي التونسي وهي قناة 21 للشباب وخصائصها ومميزاتها البرامجية والتقنية.
- عرض لمتغيرات المشهد التلفزي التونسي بعد الثورة وما رافقها من فوضى شاملة تنظيميا وممارسات مهنية واخلالات أخلاقية بعد تحرير القطاع السمعي البصري وتكاثر القنوات التلفزية انبجاسًا وأفولا، في ظل ضعف أداء الهيئة التعديلية HAICA وعدم أو سوء تطبيق مقرراتها وإجازاتها.

ومن هذا المنطلق يطرح هذا المدخل الأسئلة الإشكالية والمنهجية التالية:

- ماهي المسارات التاريخية التي رافقت ظهور التلفزيون في إحدى البيئات الإعلامية العربية (النموذج التونسي)، ومدى تأثرها بالنظام الإعلامي القائم انفتاحا وتضييقا، احتكارا وتعددا؟
- أي أثر لتطورات المنظومة التشريعية الإعلامية والاتصالية التونسية قبل الثورة وبعدها في تحرير مبادرات بعث القنوات التلفزية ومآلاتها؟
- ماهي أهم خصائص التجربة التلفزية المتخصصة الوحيدة في المشهد التونسي (قناة 21 للشباب) وخصائصها التقنية والبرامجية ومدى شبابيتها؟

- هل ضمن الانفتاح الكمي وتعدد القنوات بعد الثورة قيمة مضمونية وكيفية ترتقي إلى مستوى انتظارات الجمهور وإشباعاته؟

- أيّ دور للهيئة التعديلية الدستورية القادمة (هيئة السمعي البصري) في إحكام تنظيم القطاع السمعي البصري وتنقيته من الشوائب الأخلاقية والإخلالات القانونية تحت غطاء التعددية وتحرر المبادرة الإعلامية في تونس الجديدة؟

مدخل إلى المسألة التلفزية:

يستلهم هذا المدخل تميزه من إجرائه لأول مسح تاريخي لحضور التلفاز في المشهد الإعلامي التونسي مع تسليطه الضوء على أهم الفواعل التاريخية والقانونية التي حددت ملامح ذلك المشهد بين السيادية الوطنية والتبعية الأجنبية. كما أن الدراسة فصّلت البحث في خصائص أول تجربة تلفزية متخصصة وموجهة إلى جماهير الناشئة التونسية رغم أنها نشأت في ضوء نظام إعلامي احتكاري وسلطوي ورسمي. كما أن الدراسة تولت التنبيه على أن المشهد التلفزي التونسي الجديد بعد الثورة رغم تعدديته لا يقل مخاطر على جمهور المشاهدين في ظل الإخلالات القانونية والأخلاقية مع غياب نوايا صادقة وصريحة لسد ثغرات تعليمية تونسية لمناهج التربية على الميديا في المنظومة التعليمية التونسية، وافتقار المشهد لأيّ وعاء سمعي بصري يأخذ في الحسبان حقوق الناشئة الإعلامية والاتصالية والثقافية وخصائصها العمرية.

1- الّتلفزيون: الوسيط الجماهري الأقوى

لقد أحدث التلفزيون ثورة اجتماعية ومعرفية وثقافية متعددة الأبعاد، غير أنه قُوبل بالنّقد والاعتراض من البعض حتى قيل عنه "إنه أفيون الشعوب"، و اعتبر البعض أنه ليس سوى شاشة خادعة تخدر عقول الناس فيحملقون فيها كالمأخوذين ولا يتبادلون فيما بينهم سوى الكلمات التي تدعو إليها الضرورة الملحمة فينعدم التواصل بينهم. إلا أن أخر من الباحثين رأوا في التلفزيون أنه "قوة تعليمية وديمقراطية عظيمة فهو يعلم الشعب ما يجري في العالم ويطلعه على أحداث بلاده" [2].

ومن هذا المنطلق يميّز **الدّكتور المنصف الشّنّوفي** التلفزيون على بقية الوسائط الأخرى بأنه أبلغ في التأثير والتوجيه باعتبار تملكه لحاستين من حواس الإنسان وهما السمع والبصر، بتقدير أن الصورة أعمق في الإقناع وأبعد جاذبية في كيان المستهلك التلفزي. إن التلفزيون كوسيلة اتصال بالغ التنوع، لا يخاطب العين أو الأذن فقط، ولا ينحصر على العقل والوجدان.. بل يخاطب الشعور والعاطفة والغرائز ويسترجع صور الماضي والخبرات القديمة فيسيطر على قلوب الجماهير ويجتذب انتباههم.. والتلفزيون

[2]- **موسوعة المعرفة** – شركة إنماء النشر والتسويق / مادة تلفزيون – جينيف، (1987)، ص 950.

لا يقف عند حدود جغرافية وثقافية أو سياسية محددة بل يتخطاها حتى يصل لكل المجتمعات ويربط بعضها ببعض" [3].

إن خصائص الانتشار والتأثير الواسع على قطاعات الجماهير المستهدفة تجعل من "التلفزيون" في حد ذاته "سلطة" توجيه لدى من بيده سلطة القرار، أو بالأحرى قرار لسلطة. ذلك أن طبيعة الاتصال التلفزيوني وبثه المباشر وصورته التي تشد الأبصار بالإبهار يزداد إغراؤها بتقنيات الرقمنة في الألوان والصوت، والفورية للبث عبر الأقمار الصناعية. كل ذلك يفرض حتما سلطة التلقي بدل فعالية الحضور. كما يفرض اتصالا مباشرا بين المشاهد والحدث دون التغافل عن التأثيرات النفسية. والملاحظ بالخصوص أنه كان لظهور التلفزيون دور المنافس الأول للمدرسة والبيت كما كان له مساس بالوعي والتكوين، ومازال تأثيره بليغا في مسار عملية التغيير المجتمعية [4].

2- الناشئة والتلفزيون: أي علاقة جماهرية؟

وعلى اعتبار أن الناشئة أطفالا وشبابا هي الشرائح الأكثر تعرضا لتأثير التلفزيون فإن التجارب والبحوث بينت أن لهذه الوسيلة دورين تربويين اجتماعيين إيديولوجيين مختلفين. فهي إيجابية وسلبية في آن لما تفرزه من تغييرات في الاتجاهات السلوكية والأخلاقية والقيم لجمهور ما. على أن هذا المنحى وإن كان ذا اتجاهين على طرفي نقيض، فهو في باب تفجير الطاقات الإبداعية الخلاقة للشباب يعد وسيلة مثلى أوقع في النفس وأدرك للمقصود[5] . ومن ثم يبقى تأثير التلفزيون في جمهور الناشئة أبلغ وأعمق من تأثيره في الكبار لطبيعة مراحل النمو ذاتها (الجسمي والعقلي والعاطفي...) حيث تكون هذه الفئة أكثر قابلية للتعلم والتأثر بالإضافة إلى ما يتضمنه التلفزيون من درجات عليا من التّحفير والتّأثير والإشارة، فيتوحد المشاهد الناشئ مع ما يشاهد، ويضيف إلى معارفه من مشاهداته، ويصوب الخاطئ منها، ويكمل الناقص وينمي آفاقه المعرفية. "ولا تخفي مخاطر البث في المراحل النشأة والتكوين إن استغل التلفزيون كوسيلة للتوجيه المخادع غير البريء" [6]. لذلك نحتاج اليوم أكثر إلى حسن استغلال المنتوج الإعلامي لهذه الوسيلة وإلى تنمية مهارات المشاهدة الإيجابية والناقدة لدى جماهير الناشئة.

3- التلفزيون في البيئة العربية: إرهاصات النشأة

يلاحظ دارسو الاتصال أن منطقة العالم العربي تأخرت بما يزيد عن حوالي العقدين حتى تشهد الخدمة التلفزيونية الأولى في الخمسينات، فقد بدأ تأسيس أولى محطات التلفاز في الخمسينات من هذا

---

[3]- الشّنّوفي(المنصف) وآخرون، **دراسات إعلامية**، ذات السلاسل الكويت، 1995، ص 209.

[4] - **مرجع اليونسكو لتدريس العلوم والتكنولوجيا خارج المدرسة** – اليونسكو- بيروت (1986) ص 116.

[5] - فريحة (صابر) : **النشرة الإخبارية لقناة (21) بين حدود الأداء والاستقبال**: مذكرة شهادة الدراسات العليا في الصحافة: معهد الصحافة وعلوم الأخبار (IPSI)، تونس (1997-1998) ص 19.

[6]- رمضان (كفاية)، **تربية الطفل من خلال وسائل الإعلام**– مجلة الإعلام العربي / العدد (13-14) الألكسو– تونس (1988) ص 204.

القرن، وقد أنشئت أولى المحطات في ذلك الوقت على يد السلطات الاستعمارية في العراق ولبنان والجزائر تباعا سنة 1956، أما خليجيا يعتبر تلفزيون الكويت أول محطة تلفزيونية رسمية لدول الخليج العربي منذ 15 نوفمبر 1961 ثم توالى إنشاء المحطات التلفزيونية في باقي الدول العربية. وبين منتصف الخمسينات والسبعينات أصبحت الدول العربية كافة تمتلك إرسالا منتظما، فيما تأخرت التجربة التونسية نسبيا إلى العام 1966. أما من الناحية المضمونية فنلاحظ أيضا أن نقص وضعف الإنتاج البرامجي المحلي اضطر تلك القنوات العمومية والحكومية إلى ملء ساعات البث ببرامج ومضامين مستوردة من خارج الوطن العربي وبخاصة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا. ولا يخفى تأثير مضامين البرامج المستوردة على شخصية وتهديد هوية وثقافة المشاهد العربي إذ "بلغت نسبة البرامج الأجنبية في محطات التلفزيون العربية ما بين 40 و 60 % من مجموع ما يقدم من ساعات الإرسال"[7] ، وهذه نسبة عالية لمضامين اكتظت بأغرب أنواع الاغتراب والفقر الذّهني والتّغريب والمسخ الثقافي، لشخصية وهويات أبنائنا وشبابنا وأسرنا، وأخطر من ذلك أن أصبح معظم الإنتاج الثقافي العربي تبعا لهذا التقليد محاكاة للغرب ومسايرة بعض الوصفات المفتعلة دون التأكد من طرق الاستعمال أو تقدير أبسط مقومات الحياة أو واجب الاحترام للمتفرج المحلي المستهدف أو المشاهد العربي"[8].

4- التلفزيون العربي: طفرة البث الفضائي والانتقال الرقمي

إن ظاهرة سوتلة البث التلفزي ورقمنته أفضت إلى تعاظم مهول لعدد قنوات التلفزيون الفضائية العربية أو النّاطقة باللّغة العربية إلى درجة التساؤل عن الغائيات التنموية والثقافية التي تقف وراء هذا الاكتظاظ والفوضى التلفزيونية المركزة بالمنطقة العربية بالمقارنة مع بقية الفضاءات الجغرافية، إذ تجاوز عددها الـ 733 قناة، وفقا لتقرير اتحاد إذاعات الدول العربية حول القنوات الفضائية العربية نشر في العام 2010، فضلا عن أن برمجة القنوات الأرضية عادة ما كانت لا تختلف كثيرا عن مضامين البث الفضائي في عدد محدود من الدول حيث استغنت غالبية المؤسسات الرسمية والعمومية في البيئة العربية عن البث الأرضي[9]. ويعتبر هذا الرقم مرتفع جدا بالقياس إلى المشهد التلفزي العالمي إذ يبلغ عدد القنوات الفضائية في العالم تجاوز الخمسة آلاف قناة، منها (3212) قناة غير مشفرة، و(520) قناة من إجمالي هذه القنوات عربية. حسب ما كشف عنه الدكتور عاطف العبد، أستاذ الرأي العام ووكيل كلية الإعلام بجامعة القاهرة والرئيس الأسبق لمركز بحوث الرأي العام سنة 2009 .لكن هذا الرقم سجل قفزة قياسية صادمة ليتضخم فائض عدد القنوات العربية بسرعة قياسية سنة 2015 إلى ما يناهز 1394 قناة فضائية تتولى بثها، أو إعادة بثها، هيئات عربية عامة وخاصة حسب إحصائية

---

[7] - أبو زيد(فاروق)، **انهيار النظام الإعلامي الدولي**، دار عالم الكتب ،-2000- ص 140 .

[8] بو حديبه (عبد الوهاب)، ***لا فهم – فصول عن المجتمع و الدين***، الدار التونسية للنشر، تونس، 1992 ، ص ص88 – 89.

[9] - صفوري (أمجد عمر) ، **" المدخل إلى الإذاعة والتلفزيون "** ، كلية الصحافة والإعلام - جامعة الزرقاء، الأردن، دت، ص 63.

لاحقة نشرتها نفس الهيئة العربية في تقرير لاحق صادر عنها نشر بتونس خلال شهر مارس سنة 2015. وحسب ذات التقرير فإن المشهد التلفزي العربي يضم 1097 قناة خاصة عربية وأجنبية و133 قناة عمومية عربية، مع وجود قنوات عمومية أجنبية تبث باللغة العربية أو غيرها من اللغات. وأوضح التقرير السنوي المذكور حول البث الفضائي العربي، الذي أصدره اتحاد إذاعات الدول العربية من مقره بالعاصمة التونسية مؤخرًا، أنه رغم العدد الكبير للقنوات الفضائية فإن السمة الطاغية لمشهد الفضاء العربي هي تقلص موقع القنوات العمومية العربية لفائدة القنوات الخاصة والدولية الموجهة إلى المنطقة العربية.

إنّ "منطق الهيمنة والقطبيّة"[10] زمن الثورة الإعلامية الجديدة [11]، كان وراء ظهور تيّار معاكس يدعو إلى الّتفكير في قضايا المحلّية المتّصلة بالتّربية والتعليم والثقافة والاتصال، حيث تعددت المبادرات الإقليمية في هذا الاتجاه من قبل الدول السائرة في طريق النمو، بقصد التأكيد على احترام خصائص الهويّة والذاتيّة الوطنيّة والخصوصيّة الثّقافية في حقبة ما يعرف بالتعميم الإعلامي[12] . فانبجست بالتالي وفي سياق اتصالي جديد القنوات التّربوية المتخصّصة أوالموجهة للنّاشئة، مثل قنوات الشّباب وتلفزيون الأطفال، أوالقنوات التّعليمية كبدائل اتّصالية جديدة تربويّا و ثقافيّا.

5- المشهد السمعي البصري التونسي: ملامح أولية

في خضم المتغيرات الميدياتيكية الدّولية والتّحولات الحاصلة في مجالات الاتصال الإعلام وعالم الوسائط منذ تسعينات القرن العشرين، شهدت الساحة الإعلامية بالبلاد التّونسية انتقالا بطيئا ولكنه كان نوعيّا باتجاه خرق "السّتار الاحتكاري" السّلطوي في القطاع السمعي البصري، اتسم في البدء نحو توسيع الفضاء الإعلامي الإذاعي والتّلفزي حتى وإن كان ذلك شكليا ووفق مزاج سياسي رام بشكل من الأشكال التخفيف على السلطة السياسية من ضغط الشارع وغلوائه المتأهب للانفجار أو التفجير عن بعد... بحيث نُمط الجمهور التونسي طيلة ثلاثة عقود على منوال اتّصالي احتكاري طبعته ردحا طويلا قناة تلفزيّة وحيدة لم يتغير في الغالب سوى اسمها (التلفزة التونسية – أت ت – ق7- قناة تونس7..). ولكن قبل حوالي العقدين من الزمن انطلق بث قناة 21 كقناة متخصصة في برامج الشباب رفع منذ تأسيسه شعارا رسميا (تربية، تعليم، تكوين، إعلام، ثقافة، ترفيه) سنة (1994) [13]. وبالتّوازي مع ذلك عاش المشهد السمعي البصري التونسي حالة من التآكل الذاتي للمنظومة الاحتكارية خارج المواضعة القانونية الرّسمية – مجلة

---

[10]- بن رمضان (يوسف)، ***"النشء وثقافة الصورة ثقافة المدرسة في المجتمع العربي المعاصر: العلاقات و الأدوار"***، المجلة التونسية لعلوم الاتصال العدد(23)، تونس، جانفي- جوان(1993)، ص29.

[11]- حدثت الثورة الأولى مع ظهور المطبعة، والثورة الثانية مع ظهور وكالات الأنباء، أما الثالثة فمع ظهور الإذاعة والسينما والتلفزيون، أما الثورة الرابعة فهي التي رافقت المعلوماتية والاندماج مع الإنترنت والتي أفرزت الميديا الجديدة والميديا الاجتماعية.

[12]- فريحة (صابر): ***النشرة الإخبارية لقناة 21 بين حدود الأداء و الاستقبال***، مذكرة شهادة الدراسات العليا في الصحافة (IPSI) (1998) ص2.

[13]- الغربي (مراد): ***قناة الشباب في تونس قراءة في دوافع النشأة ومحاولة تقييميّة***، رسالة ختم الدروس الجامعية، (IPSI) (1995) ص10.

الصحافة / مجلة الاتصال- بعد انطلاق بث خاص لإذاعات خاصة جديدة في حينها، إذاعة (موزاييك) ثم إذاعة (جوهرة) فـ(الزيتونة) و(شمس) و(إكسبريس).. فضلا عن انطلاق مبادرة تلفزية خاصة (حنبعل) تلتها (نسمة)... وتحديدا لذلك شهد النصف الثاني من التسعينات توسيعا للمشهد السمعي البصري التونسي في إطار إعلان اللاّمركزية الإعلامية (إذاعتي الكاف وقفصة 1991 / إذاعة تطاوين 1993، وجميعها إذاعات جهوية حكومية آنذاك)، أو في إطار فسح المجال أمام الخواص (قناة الأفق 1991/ إذاعة الموزاييك 2003/ قناة حنبعل 2005/ إذاعة جوهرة 2005/ قناة نسمة 2007..)، فضلا عن اتساع المشهد السمعي البصري بعد الثورة إلى ما عدده 13 قناة تلفزية أغلبها خاصة باستثناء قناتين تمثلان المرفق العمومي السمعي البصري، علاوة على 50 محطة إذاعية الغلبة فيها للخواص والجمعياتي. رغم أن هذا التّوجه أو الضّرب من ضروب الانفتاح الإعلامي، الذي جاء للتّنفيس عن السلطة من حالة الغليان والاحتقان الدّاخلي، والضغط والتّأثير الخارجي، استجابة للسّياسات الغربيّة التي كانت حينها تروج لمفاهيم الديمقراطية والدفاع عن المعايير الحقوقية في طابعها الكوني، وفق مزاج مؤقت لتلك السياسات المتقلّبة، فإنّ نشأة الأوعية الإعلامية الجديدة في تونس حينئذٍ اتسمت بطابع الموالاة لأقارب العائلة الحاكمة ومن يدور في فلكها. ولعلّ مردّ ذلك إلى فشل تلك السّياسات الاتّصالية من تاريخ النّظام السّياسي القائم في إتاحة الفرصة - وإن بأساليب الضبط والرقابة التي طبعت المرحلة- إلى مبادرات لقنوات تلفزية أو محطات إذاعية متخصّصة، أو حتى ذات صبغة عامّة، كان من المفترض أن تسدّ الثّغرات الإعلامية والنّقائص البرامجية في أغراض رياضيّة أو تعليميّة أو إخباريّة أو ثقافيّة أو دينيّة أو وثائقيّة.. في أدنى سياقات ومعايير مثلث الرّسالة الإعلامية التقليدي- {إعلام/ ثقافة/ ترفيه}[14]. لكن تَلَتْ تلكم المرحلة حالة من التّعددية الإعلامية الفعليّة المشاكلة لحالة الفوضى الاتصالية مظاهر ومحتوًى، ناجمة عن واقع الارتجاج الثوري المقتصّ لنفسه من وقائع التّضييق والتّعتيم الإعلامي ما قبل ثوري، فتصاعدت المشاريع الإعلامية المُتلفزة التي بلغت عدد التّسع والثلاثين قناة تصورًا أو تنفيذًا أو إجازةً أ واحتجابًا أو حجبًا.. من قبل الهيئتين التعديليتين الناشئتين إبان الثورة. هكذا إذن تسارعت بداياتها ونهاياتها، ظهورا وأفولا. مشهد إعلامي تونسي استثنائي ألقى بظلاله الدّاكنة على الجماهير العريضة لشّاشة الفضّية في مجتمع شاب متحرك، صنعت شبيبته ثورة كانت فيها الوسائط الإلكترونية سلاحا، والميديا الاجتماعية محملا، والصورة وتقنياتها شكلا غالبا، ومضمونا مؤثرًا، بالغ الأثر والتّأثير. ومن وراء ذلك أدفاق تلفزيونية مجهولة الهَوَى والهُوِيّة باتت تتحكم في المزاج العام، وتنمّط أساليب العيش، وتخترق المتواضع الثقافي، وتستدرج النّشْء إلى مساحات سحرية افتراضية أولعلها واقعية، لكنها شديدة الغموض قاتلة للوقت، هادرة للمعنى، لمرحلة لم تكتف بأن تتجاوز ما بعد بعد الحداثة، بل هي آلية حاسمة وأداة نافذة لاجتياح الفضاء

---

[14]- فريحة (صابر): ***"الفضاء السمعي البصري في تونس من نظرية الاحتكار إلى واقع التّعدد والتّخصص"*** ، الشعب العدد 884 تونس - 17-12-2005 ص18.

العام لما أريد له أن يُسمّى بـــ"ما بعد الحقيقة" [15] ، وما هو في نظرنا سوى حقنة جديدة تحت جلد البشرية، وتمريرا ليّن لمشروع "ما بعد الإنسانية".

6- تاريخ البث التلفزي في البلاد التونسية

أوّل مؤسسة وطنية تونسية للإذاعة و التلفزة (1960)

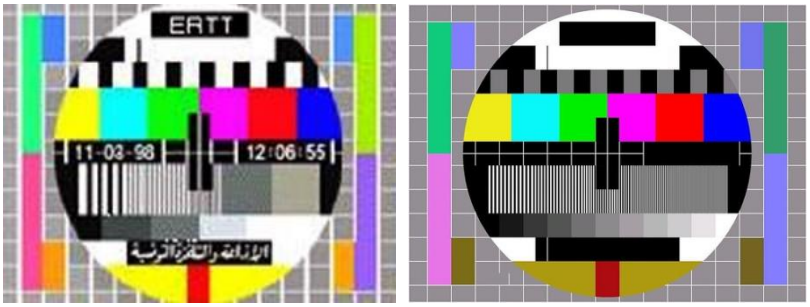

1.6- إرهاصات التلفزة في تونس

تعود فكرة إنشاء محطّة تلفزية في تونس إلى اتفاقية سنة 1953، وبمقتضى هذه الاتفاقية يعبّر باي تونس عن رغبته في إنشاء شبكة تلفزية بالبلاد التونسية كما تنصّ الاتفاقية على تبعية الإذاعة التونسية الناشئة إلى الإذاعة و التلفزة الفرنسية في مقابل تعهّد فرنسا باستخدام 25 % من الأعوان ذوي الجنسيّة التونسية، كما تتعهّد فرنسا بإقامة الشبكة التلفزية مع استفادتها بنسبة 75 % من الضريبة الموظّفة على أجهزة الالتقاط التلفزي، لكن هذه التعهدات لم يقع احترامها باعتبار دخول تونس في مرحلة التفاوض من أجل التخلص من ربقة الاستعمار[16]. بصورة إجمالية فإن التلفزة العمومية التونسية تراوحت في سياسات إدارتها من قبل الدولة والحكومة بين اعتبارات الإعلام الرسمي الحكومي قبل الثورة، والإعلام العمومي بعد الثورة، في تعاقب إدارتها المباشرة من الحكومة في بداية انبعاثها، إذ كان إشرافها بين سنتي 1966 و1990 يتبع الإذاعة والتلفزة التونسية، ثم بين 1990 و2007 أحيل إشرافها إلى **مؤسسة** الإذاعة والتلفزة التونسية، على أن قرار الفصل بين مرفق الإذاعة و مرفق التلفزة في العام 2007 آل إشرافها إلى مؤسسة

---

[15] - تبنى قاموس أوكسفور الإلكتروني عبر موقع قواميس أوكسفورد، الذي تديره جامعة أوكسفورد مصطلح ***"ما بعد الحقيقة" "post-truth"*** معتبرا إياها المفردة السياسية للعام 2016، بعد أن ارتفع استخدامه بنحو 2000% مقارنة بعام 2015، ويعرف المعجم الإنقليزي الشهير "ما بعد الحقيقة"، "post-truth" أنه صفة "ترتبط أو تشير إلى ظروف تكون الحقائق الموضوعية فيها أقل تأثيرًا في تشكيل الرأي العام من التوجه إلى العاطفة والإيمان الشخصي."

[16] - حمدان (محمد): **مدخل إلى قانون الإعلام والاتصال في تونس** – منشورات معهد الصحافة وعلوم الإخبار – المطبعة الرسمية تونس 1996، ص.72.

التلفزة التونسية. ولقد عرف المشهد السمعي والبصري بتونس مراحل مختلفة سبقت انبعاث القناة الوطنية التونسية، حيث كان الحضور التلفزي الأجنبي بالفضاء التونسي سابقا للبث الوطني، إلى أن أعقبتها تطورات هامة في اتجاه ترسيخ تعددية سمعية بصرية شكلية في البدء إذ لم تستند إلى غطاء قانوني بقدر استنادها إلى تبريرات سياسية اقتضتها المرحلة وإدراجاتها ودواعيها، ثم باتت تعددية فعلية ولاسيما بعد الثورة لاستنادها إلى إجازات الهيئات التّعديليّة الناشئة [17].

2.6- البث التلفزي الأجنبي في تونس (1960 – 1992).

تراوح بين المبادرة الإيطالية والفرنسية العمومية والبث الخاص الفرنسي على النحو التالي:

1.2.6- البث التلفزي الإيطالي في تونس (1960)/ القناة الإيطالية الأولى (*RAIUNO*)

2000- 1983 | 2010 - 2000 | 2016 -2010 | 25 أكتوبر 2013 -11 سبتمبر 2016 | انطلاق من 12 سبتمبر 2016

لم تتحقّق الرغبة التونسية في إدخال البث التلفزيوني إلى التراب التونسي إلا بعد الاستقلال فبمناسبة تنظيم الألعاب الأولمبية في روما، وبعد مداولات رسمية متواصلة منذ بداية الستينات تم اقتناء تجهيزات بث إيطالية عام 1960 لعرض برامج القناة الأولى للتلفزة الإيطالية (RAIUNO) التي انطلق بثها منذ 15 أوت 1960 مع اقتصار بثها على العاصمة وأحوازها ، على أن اتفاقية 07 ديسمبر 1984 عززت البث الإيطالي في تونس، وذلك بتنصيصها على تعميم تغطية البث التلفزي الإيطالي على كامل التراب التونسي بعد أن كان حكرا على العاصمة والمناطق القريبة منها. وذلك في مقابل توفير التجهيزات اللازمة لهذا البث وإنشاء أستوديو عصري للإنتاج التلفزي بوحدة الإنتاج التلفزي بصفاقس.

غير أن الإرسال الإيطالي توقف بعد ذلك، وفي سنة 1990 تمّ إبرام اتفاقية جديدة لتعزيز التعاون بين الإذاعة والتلفزة التونسية والإذاعة والتلفزة الإيطالية وتعطي الاتفاقية الأولوية في عرض البرامج على الجمهور التونسي بواسطة القمر الصناعي (Olampus).

وشهد البث التلفزي الإيطالي انقطاعا جديدا منذ شهر جويلية 1998 لكنه عاد من جديد بداية من شهر نوفمبر 1998 مع اقتصاره على العاصمة وضواحيها من جديد.

---

[17] - أسندت الإجازات التلفزية الأولى بعد الثورة الهيئة الوطنية المستقلة لإصلاح الإعلام في تونس وهي هيئة ثورية ترأسها الصحفي كمال العبيدي وذلك قبل تأسيس هيئة تعديلية ناظمة للاتصال السمعي والبصري حسب مقتضيات المرسوم 116 السماة "هايكا -HAICA" قبل صدور دستور 2014 والذي سيطلق عليها "هاكا - HACA".

2.2.6- البث التلفزي الفرنسي العمومي في تونس (1989)، القناة الفرنسية الثانية *(Fr2)*،*(A2)*.

يرجع التعاون التونسي الفرنسي في مجال البث التلفزي للحقبة الاستعمارية خاصة بعد اتفاقية 30 أكتوبر 1953 التي عبر فيها الطرف التونسي عن رغبته في إقامة شبكة تلفزية، لكن هذه الاتفاقية لم تَرَ النُّور بسبب دخول تونس وفرنسا في مفاوضات من أجل الاستقلال، بيد أن هذا التعاون استمر بعد الاستقلال وذلك بموجب اتفاقية جديدة في 07 ديسمبر 1959 وكذلك اتفاقية 26 جويلية 1967، وكان لديوان الإذاعة والتلفزة الفرنسية مكتب في تونس يشرف على هذا التعاون في المجال السمعي البصري فقد كانت القناة الفرنسية الثانية أكبر ممول للبرامج التلفزية الناطقة بالفرنسية في القناة الوطنية التونسية الناشئة.

وبلغ هذا التعاون مرحلة استقل فيها البث التلفزي الفرنسي عن البث التلفزي التونسي بعد أن توفرت أسباب نجاح هذا المشروع مع التحول السياسي الحاصل في تونس في 07 نوفمبر 1987 وإثر إطلاق فرنسا لقمرها الصناعي (TDF1) سنة 1989.

وانطلق بث القناة الفرنسية الثانية (A2) آنذاك بشكل مباشر في تونس يوم 02 جوان 1982 بمناسبة زيارة الرئيس الفرنسي "فرانسوا متيران" إلى تونس، وتمّ تسخير معدات القناة التونسية الثانية التي توقف بثها منذ ذلك التاريخ لفائدة بث برامج القناة الثانية الفرنسية، وفي مقابل تعهد الطرف الفرنسي بدفع تأجير هذه المعدات وتكاليف إعادة البث. أما الطرف التونسي فقد التزم بعدم استغلال هذه القناة إلا في عرض شريط الأنباء الناطق باللغة الفرنسية (JTF) الذي تنتجه الإذاعة والتلفزة التونسية في الوقت الذي تبث فيه القناة الفرنسية الثانية نشرتها المسائية. هذا إلى جانب صلاحيات أخرى تسمح بقطع بعض البرامج التي تمس من الخصوصية التونسية.

وقد عرفت مساحة بث هذه القناة تطورات عديدة فبعد أن كان البث بداية من الساعة الواحدة زوالا إلى نهاية البث عدلت الاتفاقية في مفتتح ديسمبر 1991 ليصبح انطلاق البث من الساعة التاسعة صباحا وينتهي بعد نشرة آخر الليل.

وبمناسبة زيارة الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" إلى تونس في 06/05 أكتوبر 1996 مُدِّد في هذا البث لينطلق من الساعة السادسة صباحا.

3.2.6- البث التلفزي الأجنبي الخاص في تونس 1992، قناة الأفق المشفرة *(CANAL + HORIZON)*: [18]

اعتمدت شركة (CANAL+) الفرنسية منذ سنة 1987 إحداث قنوات تلفزيّة مشفرة في عدد من الدول الإفريقية، وكانت تونس إحدى هذه الدول التي شملها بث هذه القناة مع إحداث شركة الدراسات والتنمية السمعية البصرية للبلاد التونسية (سيدات) منذ 26 جانفي 1990 بشراكة تونسية فرنسية في تسيير هذه القناة الجديدة وتساهم الدولة التونسية بـ60 % من رأس مال هذه الشركة المحدثة باعتبارها شركة خفية الاسم تخضع للتشريع التجاري التونسي. النسخة التونسية لقنوات (CANAL+) أطلق عليها اسم قناة الأفق (Canal Horizons) وهي قناة مشفّرة تبث في تونس كان أول بث لها في ديسمبر 1991 و انتهى بثها للجمهور التونسي منتصف ليل الثلاثاء 16 أكتوبر 2001، أي بعد تسع سنوات من حضورها في تونس وذلك "لأسباب اقتصادية"، تم بموجبها تسريح 107 من العاملين في القناة بعد حصولهم على تعويضات، وهذا بعدما أغرقتها الفضائيات واستوعبت زبائنها، مما عدُّ آنذاك ضربة للغة الفرنسية في مستعمراتها القديمة ولسيما دول المغرب العربي، وذلك لمصلحة اللغة العربية التي عززت القنوات الفضائية العربية دخولها المجاني إلى كل البيوت. وجاءت نهاية قناة الأفق (Canal Horizons) في تونس بعد أن بلغ عدد المشتركين في خدمتها المشفرة غير المجانية على قاعدة " أدفع تشاهد pay to chow -"، في أواسط التسعينات من القرن العشرين إلى حوالي 65.000 مشترك من النظّارة التونسيين لفائدة القناة الخاصة الوحيدة في المشهد التونسي خلال تلك الفترة.

ومن النّاحية القانونية الفنيّة: وبموجب كراس الشروط الموقع بين الطرفين التونسي والفرنسي في 04 سبتمبر 1991 منحت الدولة التونسية ترخيصا بالبث لهذه القناة على التراب التونسي. كما ينص كراس الشروط على بث ما لا يقل عن ثلاث ساعات من برامج القناة على الجمهور العريض دون اعتماد التشفير بشرط أن تكون ثلاثة أرباع هذه البرامج باللغة العربية. كما تلتزم الشركة بتخصيص ستة بالمائة (6%) من مداخيلها بتمويل الإنتاج السينمائي التونسي، وبتخصيص مبلغ 50 ألف دينار سنويا للتكوين التقني بالخارج لفائدة فنيي مؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية.

على أن بث هذه القناة غير محدّد بوقت بل هو مفتوح على مدى 24 ساعة شريطة "أن لا تمسّ هذه البرامج بالنظام العام وبالأخلاق الحميدة وأمن البلاد التونسية" وفي هذا الإطار تتولّى محطة البث الرئيسي لـ(CANAL+) في فرنسا إعداد الخطوط الرئيسية وإرسال برامجها عبر القمر الاصطناعي

---

[18] شعري (ندى)، **تجربة قناة تلفزية خاصة بتونس : قناة الأفق نموذجا** – رسالة ختم الدروس الجامعيّة معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس 1993 – 1994 (بتصرف).

لفروعها في إفريقيا بما فيها قناة الأفق "التونسية" على أن تتولى هذه القناة إدراج إنتاجها الخاص وإرساله عبر تجهيزات تسخرها لها الدولة التونسية.

غير أن المطلع على الشبكة البرامجية لهذه القناة التي انطلق بثها في 07 نوفمبر 1992 يلاحظ إغفالا للبرامج الإخبارية ذات الطابع السياسي، مع التركيز على الأفلام والبرامج الرياضيّة والترفيهية التي هي من خصائص هذه القناة.

3.6- البث التلفزي الوطني التونسي (1966-1994).

1.3.6- التلفزة الرسمية التونسية، القناة الأولى : (1966)(2011)– شعارات ما قبل الثورة

1966 –1992 | 1992 -1997 | 1997 -2000 | 2000 -2006 | 22 ماي 2008 -23ماي 2008 - 14جانفي2011

* التلفزة الوطنية التونسية القناة الأولى : (1966) - (2016)– شعارات ما بعد الثورة

من 21 جانفي 2011 - إلى 25 جويلية 2011 | من 25 جويلية 2011 إلى 31 ديسمبر 2016 | بداية من جانفي 2017

من الوجهة التاريخية كانت بداية التفكير جدّيا في إحداث قناة تلفزية وطنية تونسية مستقلة عن الجانب الفرنسي منذ شهر أكتوبر 1962 بعد انعقاد مجلس كتّاب الدولة التونسية - مجلس الوزراء- لغاية التباحث حول مشروع إحداث "تلفزة تونسية تكون تثقيفية بالدرجة الأولى وتشمل الجمهور الواسع لتكون أداة تخدم تقدم وازدهار البلاد"، وكانت تجربة البث التلفزي الأولى في غرة أكتوبر 1965 على امتداد الساعة والربع (1H.15’) وقد شملت مناطق تونس العاصمة وضواحيها في عروض مباشرة لبرامج موسيقية ومسرحية أمنها آنذاك مبدعون تونسيون. ثم أعقبتها تجربة بث ثانية يوم 29 من ذات الشهر واستمر لمدة ساعتين وربع الساعة (2H.15’). هذه التجارب الأولية للبث والإنتاج التلفزي التونسي قد لاقت استحسانا وتشجيعا للكفاءات التونسية الصاعدة العاملة بالتلفزة التونسية. وبدءا من جانفي 1966 وبالتوازي مع بث التلفزيون الإيطالي، أصبح البث التجريبي التلفزي التونسي أكثر انتظاما من خلال شبكة برمجية شبه مستقرة. واستمر الأمر كذلك إلى أن انطلق البث الرسمي للبرامج الأولى للتلفزة التونسية في 31 ماي 1966 تحت تسمية (إ ت ت) أي الإذاعة والتلفزة التونسية، في افتتاح رسمي للتلفزة التونسية

بخطاب ألقاه الرئيس الحبيب بورقيبة، لكن دونما تخصيص إدارة تشرف على هذا الهيكل المحدث، وانتظرت التلفزة التونسية أمر 1982 الذي نظّم هياكل إدارة التلفزة، وبمقتضى هذا الأمر أحدثت إدارة فرعيّة للتلفزة الوطنية تتكفل بالإشراف على برامج القناة الوطنية إنتاجا وبثا وتضمّنت هذه الإدارة أربعة مصالح هي: مصلحة البرامج الاجتماعيّة والاقتصادية والتربويّة، مصلحة المنوعات، مصلحة التمثيليات، مصلحة البرامج الرياضيّة، أمّا إدارة الأخبار فلم يقع بعثها إلا في أوت 1983، وتراوحت بين استقلاليتها كإدارة فرعية، أو تبعيتها إلى إدارة مؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية، أوخضوعها للإشراف المباشر من إدارة الإعلام بقصر الرئاسة بقرطاج.

وقد تطور البث التلفزي اليومي التونسي ليبلغ بعد سنة من انبعاث التلفزة الفتية التونسية أي في العام 1967، (3 H) ثلاث ساعات من البرامج ساعتان باللغة العربية (2H-L A) وساعة واحدة باللغة الفرنسية (1H-L F)تبث مساء كل يوم .

ومن النّاحية الفنيّة التقنية: اعتمدت تقنية البث بالألوان الثلاث أول مرة سنة 1976 بعد أن كان البث قبل ذلك بالأبيض والأسود. وفي 12 جوان 1983 أطلقت تسمية جديدة على القناة التلفزية التونسية التي أصبحت (إ ت ت 1) عقب تعزز التلفزة التونسية بالقناة التلفزية الثانية (إ ت ت 2) الناطقة بالفرنسية وكانت ثمرة تعاون بين تونس وفرنسا، في ديسمبر 1987 بدأت التلفزة التونسية في عرض خدمة الإعلانات والدعاية الإشهارية لأول مرة [19]. وتمّ اعتماد نظام (PAL) في الإنتاج و(SECAM) في الإرسال ثم أصبح الإرسال على نظام (PAL) بداية من سنة 1989 [20].

كما أمكن للقناة التلفزية التونسية أن تبث برامجها عبر الأقمار وذلك بعد دراسة انطلقت في 23 جانفي 1992 بمقتضى أمر رئاسي، وانطلق هذا البث قبل نهاية السنة ذاتها أي في 07 نوفمبر 1992 على القمر الصناعي (أوتل سات 2-ف3) [21].

وأصبحت القناة منذ ذلك الحين تسمى قناة 7 (ق7) قبل استبدال هذا الاسم بتونس 7 (ت7) في ماي 1998. ومنذ 07 نوفمبر 1996 شرعت قناة 7 في نشر النصوص المرئية عبر الشاشة (Télétexte) كما تمكنت القناة بداية من سبتمبر 1997 من بث برامجها عبر شبكات الكابل في كامل التراب الفرنسي22. وفي 21 جويلية 2016 أعلن الديوان الوطني للإرسال التلفزي التونسي عن الانتقال الكلي من البث التلفزي التماثلي إلى نظام الرقمي TNT.

---

[19] - ***الموقع الرسمي لخمسينية التلفزة التونسية 1966-2016*** ، تاريخ التلفزة التونسية، http://www.watania2.tn/ ، اطلع عليه في مارس 2016.

[20] - ***مؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية بالأرقام، وثيقة إدارية داخلية***، السنة المعتمدة 1995.

[21] - مجلة الإذاعة والتلفزة التونسية العدد 1996/12/07، ص.13.

[22] - إبراهم (وحيد)، مذكرة تربص **"البرامج الثقافية المحلية في قناة 7**، شهادة الدراسات المتخصصة معهد الصحافة وعلوم الإخبار تونس ديسمبر 1997.

- من الناحية التنظيمية القانونية: تم بمقتضى الأمر المؤرخ في 25 أفريل 1957 إحداث مؤسسة تونسية حكومية إبان الاستقلال و تسمى" الإذاعة والتلفزة التونسية" وذلك بعد تونسة أول محطة إذاعية تبث على الأثير التونسي في 15 أكتوبر من العام 1938، تم تأسيس مؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية هي مؤسسة عمومية تونسية ذات صبغة تجارية في 7 ماي 1990 إلى حين صدور قرار بتقسيمها في 23 جويلية 2007 إلى مؤسستين، الأولى تختص بالإذاعة وهي مؤسسة الإذاعة التونسية، أما الثانية وهي مؤسسة التلفزة التونسية فهي مؤسسة عمومية تختص بالقطاع السمعي البصري كمرفق عمومي. ولتحتفظ بالمقر الذي كان مشتركا بين محطات التلفزة والإذاعة و الكائن بشارع الحرية بالعاصمة التونسية، محطات الإذاعات المركزية الأربعة (إذاعة تونس، إذاعة الشباب، إذاعة تونس الثقافية، إذاعة تونس الدولية) وهو أيضا مقر رسمي (للإدارة العامة لمؤسسة الإذاعة التونسية التي تشرف أيضا على باقي المحطات الإذاعية الجهوية التابعة لها بوصفها مرفقا إذاعيا عموميا وهي إذاعات (صفاقس، المنستير، قفصة، تطاوين، الكاف ، وجميعها يبث على شبكة التضمين الترددي FM)، أما مؤسسة التلفزة التونسية فقد انتقلت بقناتيها وهما الوطنية الأولى والوطنية الثانية اللتان تبثان على الأقمار الصناعية وعلى الشبكة الأرضية إلى هضبة الهيلتون وهو المبنى غير مستوفى البناء الذي كان من المنتظر أن يكون مقرا لجامعة الدول العربية بعد إعادتها إلى مقرها الأول بالقاهرة في العام 1991.

2.3.6- القناة الرسمية التونسية الثانية.

من 7 نوفمبر 1994 - 6 نوفمبر 2007

تونس 21- بداية من 7 نوفمبر 2007

من 20 جانفي إلى 25 جويلية 2011

من 25 جويلية 2011 إلى 9 مارس 2015

من 9 مارس 2015 إلى 31 ديسمبر 2016

بداية من 01 جانفي 2017

3.3.6- القناة التلفزية الدوليّة (القناة الثانية-إ ت ت 2): (1983)(02 جوان 1989)

انطلق إرسال هذه القناة في 12 جوان 1983 وهي تبث برامجها باللغة الفرنسيّة، وتشرف على هذه القناة إدارة فرعية بمقتضى قانون 1982، وجاءت هذه القناة لتضع حدا للخلط بين البرامج العربية والفرنسيّة التي كانت تعرض على القناة الوطنية، وفي ضوء هذا التحول الذي هو ثمرة تعاون فرنسي

تونسي اعتمدت تسمية جديدة على القناة التلفزية التونسية التي أطلق عليها (إ ت ت 1) بعد تعزز التلفزة التونسية بالقناة التلفزية الثانية عرفت بـ (إ ت ت 2) وهي ناطقة بالفرنسية..

وقد تولت فرنسا بموجب اتفاقية 05 أوت إنشاء هذه القناة وتوفير التجهيزات الضرورية لإنتاج بعض البرامج وكذلك معدات للبث مقابل امتيازات مالية هامة للطرف التونسي الذي حافظ على الروح الفرانكفونية للقناة [23]. و التسمية المختصرة (إ.ت.ت. 2) هو اختصار لعبارة [الإذاعة والتلفزة التونسية القناة الثانية]. هذا الاسم حملته القناة الثانية للتلفزة التونسية بين تاريخ إنشائها في 12 جوان واختفائها في النصف الثاني من 1989. كانت هذه القناة تبث برامجها بالفرنسية لساعات محدودة في اليوم (بين الثامنة والنصف مساء والحادية عشرة ما عدا في نهاية الأسبوع حيث كان إرسالها ينطلق في السابعة مساء وينتهي يوم السبت في منتصف الليل). كانت هذه القناة تعمل في نطاق ضيق (استديو وحيد) وبميزانية محدودة لا تتعدى عُشُر 1/10 ميزانية التلفزة الوطنية. اعتمدت أساسا على بث برامج وشبكة TV5 القناة الثانية الفرنسية A2 . لكن القناة الدولية لم تلبث أن انقطع بثها ليحل محله الإرسال المباشر لبرامج القناة التلفزية الفرنسية الثانية (A2) بداية من 02 جوان 1989 بمقتضى اتفاقية تعاون ثقافي فرنسية تونسية.

4.3.6- القناة المغاربية: 1990 (إحياء مشروع مغرب فيزيون *MagrebVision*)

على أثر تولي الرئاسة التونسية الرئاسة الدورية لاتحاد دول المغرب العربي، أُعلن رسميا في 17 فيفري 1990 عن إحداث قناة تلفزية مغاربية وذلك في محاولة لإعادة الحياة لمشروع " تلفزة المغرب العربي" (مغرب فيزيون) الذي انطلق إنجازه عام 1970 لكنه تلاشى منذ سنة 1975 بعد اندلاع أزمة الصحراء الغربية بين المغرب والجزائر.

وانطلق بث القناة يوم 20 مارس 1990 بإشراف من مؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية، على أن البعد المغاربي لهذه القناة لم يتجسم إلا في مضامين برامجها التي كانت المؤسسة تسعى إلى جمعها من مختلف قنوات المنطقة المغاربية، ومن أهم المميزات التي طبعت هذه التجربة في قيمتها الإخبارية إنتاجها لنشرة إخبارية تبث يوميا على الساعة التاسعة 21:00 وتدوم 20 دقيقة. واللافت في هذه التجربة أيضا الخط التحريري لهذه النشرة في بدايتها المتجاوز لتقاليد نشرات أخبار الإذاعة والتلفزة التونسية (إ.ت.ت)التي تنطلق دائما بالنشاط الرئاسي، فلم تكن تفتح بداية النشرة. وجلبت النشرة وبخاصة غرفة الأخبار بهذه القناة الأنظارإليها خاصة من خلال تغطياتها لوقائع حرب الخليج الثانية -1991 المعروفة بحرب تحرير الكويت. وقد ترأس تحريرها الصّحفي **ماهر عبد الرحمان**، وهي تجربة لم تعمر طويلا بعد التخلي عن التوجه المغاربي، إذ عادت النشرة الأخبارية لهذه القناة للخط التحريري التقليدي. و باستثناء

[23] برجي (فرحات) / غرس الله (فتحي)**: القناة التلفزية الثانية في تونس**، رسالة ختم الدروس الجامعية، معهد الصحافة وعلوم الأخبار، تونس 1985.

نشرة أخبارها، كانت هذه القناة تنتج برامج قليلة. في حين اقتصرت في بثها على العاصمة التونسية وأحوازها على أمل توسيع بثها تدريجيا. لكن هذه التجربة عرفت عديد الصعوبات فلم تتواصل. فوقع استبدال برامجها المغاربية، ببرمجة شبابية وثقافية، بدأت منذ سنة 1993، أي عودة البث البرامجي التونسي على ما يعرف بالقناة الثانية [24].

واستمر الأمر كذلك إلى سنة 1994 تاريخ بعث قناة الشباب (ق 21).

5.3.6- قناة الشباب (ق 21): 1994

قناة 21 - (7 نوفمبر 1994 - 6 نوفمبر 2007)

تونس 21- (**بداية من** 7 نوفمبر **2007**)

سنخصّ قناة الشباب بتفاصيل بحثية لم نعرض لها خلال المسار التأريخي للمشهد السمعي البصري ككل، وذلك لدواعٍ موضوعة على ارتباط بظهور أول قناة متخصصة في المشهد التونسي، فضلا عن ارتباطها بالفئات الشبابية والأطفال والناشئة وهي محور بحثنا الرئيسي في علاقته بالشاشة الصغيرة، مع استغوار النوايا الباطنة لبعث هذه القناة من خلال التوجهات الرسمية، ومدى تطابقها مع الأهداف المعلنة بالخطاب الرسمي منذ انبلاجها وما لحقته من انحرافات وانزياحات في التجسيم والممارسة على مستوى البرمجة والإنتاج، وانعكاسات تلك الممارسات على سلوك ووعي الناشئة بوصفها جمهورا مستهدف من قبل باعثي ومسيري القناة. إذ يندرج هذا المشروع الاتصالي من خلال الخطاب الرسمي "ضمن رؤية حضارية شاملة تؤسس لمرحلة جديدة من تاريخ مؤسسة الإذاعة و التلفزة التونسية، تعمل على التكامل مع النظام التربوي لتساهم في تطوير الإعلام وتوجيهه نحو تشكيل رأي عام متطور مبني على التواصل والحوار في المجتمع مع مد جسور الحوار مع الشباب"، وذلك تمهيدا للقطع الجزئي ثم الكلي لإرسال التلفزة الفرنسية Fr2 بسبب بثها من حين إلى آخر لأخبار مناوئة للسياسات العامة التونسية وللعائلة الحاكمة دون القدرة على التحسب لها وقطعها في زمن البث الذي يسطر عليه الجانب الفرنسي حسب الاتفاقية المشتركة للبث الفرنسي لهذه القناة في تونس.

5.3.6. 1. تاريخ انبعاث قناة 21 للشباب

انطلقت قناة 21 للشباب في بث برامجها يوم 07 نوفمبر 1994 وكان معدل البث آنذاك ساعتين وخمسا وثلاثين دقيقة يوميا، ثمّ تطوّر بعد ذلك ليبلغ حجم البث اليومي ثلاث ساعات ونصف الساعة أي ما

[24] الأجنف (عماد): **قراءة في تجربة قناة تلفزية مغاربية**، رسالة ختم الدروس الجامعية، معهد الصحافة وعلوم الإخبار تونس 1992-1993 بتصرف.

يعادل أربع وعشرين ساعة ونصف الساعة أسبوعيا تهتم بكل الأغراض والألوان البرامجية مراعاة للوظائف التلفزية (التقليدية) (إعلام وثقافة وترفيه) وتحت شعار،" قناة الشباب، إلى الشباب وبالشباب".

2.5.3.6- الدّوافع الرّسمية لانبعاث (ق21)

ويمكن تلخيص أهم دوافع وأهداف بعث هذه القناة حسب الخطابات الرسمية للنظام في ما يلي :

- فسح المجال أمام الشباب للتعبير عن آرائه وطموحاته قصد استجلاء شواغل هذه الفئة العمرية وتطلعاتها.
- تيسير التواصل بين الشباب ومجتمعه عبر ترجمان صادق يعبر عن اهتمامه.
- توفير حصانة ذاتية تجاه "الزحف والتعميم الإعلامي" بعيدا عن كل أشكال الانغلاق ومخاطر الاغتراب، مع تعزيز مقومات الهوية الحضارية لدى النشء.
- تهذيب أذواق الناشئة والسمو برؤاها الفنية والجمالية.
- بعث مساحات حرة لتثقيف الشباب وترفيهه وتنمية معارفه وثقافته العلمية[25].

3.5.3.6- وجه التسمية رسميا (ق21):

تضمن الخطاب الرسمي توظيفات مختلفة للرقم واحد وعشرين 21 على القناة الشبابية الأولى في المشهد السمعي البصري التونسي، وهي الاحتفال بعيد الشباب كل سنة في 21 مارس، انعقاد أول مجلس وزاري مضيق مخصص للشباب في 21 نوفمبر 1987، فضلا عن رمزية المنحى المستقبلي للرقم 21 للقناة بإعداد جيل شبابي قادر على مواجهة الصعاب من أجل الانخراط في القرن 21، علاوةً على دلالة سن العشرينات الذي هو سن النضج والفتوة. لكن غالب الملاحظين المستقلين والمختصين عاينوا الزيغ والانحرافات الحاصلة بما جعل منها "قناة للكبار على لسان الصغار".

4.5.3.6- خصائص قناة 21 ومميزاتها الشبابية

إن طبيعة هذه القناة كجهاز رسمي فئوي وموجه ومختص، وكذلك ضيق المساحة الزمنية المحددة لبث برامجها أكسبها خصائص ومميزات أملتها طبيعتها كقناة للشباب. وتبعا لذلك تميزت هذه القناة في بدايات إحداثها غالبا بخصائص وأساليب في البرمجة والتقديم أهمها:

- التركيز على الخصوصية الشبابية في البرمجة.
- اعتماد النسق السريع والإيقاع المتحرك في البرنامج.
- انتهاج خطاب شبابي سهل التقبل يتجنب التعقيد والإلغاز.
- عدم الاعتماد على مقدمي الربط بين البرامج.

[25] - الجراية (إلياس)، **قناة 21 في عيون الشباب المدرسي**، رسالة ختم الدروس الجامعية، المعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي تونس 1994-1995.

وانعكست هذه المقومات على جل البرامج وبخاصة على النشرة الإخبارية في قناة 21 مضمونا وأسلوبا وتقديما على الأقل في بدايات القناة...

5.5.3.6- التجهيزات التقنية لقناة 21

يغطي بث هذه القناة (99.6% بالمائة) من سكان سكان البلاد التونسية . تبث الوطنية 2 برامجها تناظريا عبر الشبكة الأرضية على موجة UHF انطلاقا من 9 محطّات رئيسية و63 محطّة فرعيّة موزّعة على كامل التراب التونسي. كما تبث حاليا برامج هذه القناة رقميا لمنطقة تونس الكبرى عبر الشبكة الأرضية انطلاقا من محطة بوقرنين. تطلب تركيز قناة 21 تخصيص أستوديو للإنتاج ولبث النشرة الإخباريّة وقاعة لبث البرامج، ولهذا الغرض تم استغلال المعدّات التقنية التابعة للقناة الثانية التونسية (إ ت ت 2) التي توقّف بثها بعد إحداث القناة المغاربية ثمّ قناة 21، بالإضافة إلى التجهيزات التي اقتنتها مؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية بمناسبة كأس إفريقيا للأمم التي احتضنتها تونس وهذه التجهيزات لم تكن كافية، لذلك تمّ اقتناء تجهيزات إضافية تتمثّل في معدّات لتجهيز استوديو (11) وقاعة البث التابعة له بالإضافة إلى وحدات تركيب وتصوير خاصة بقناة 21 [26].

6.5.3.6- تقويم شبكة البرامج الإخبارية لقناة 21

- رغم هذه الأهداف المعلنة رسميا فإننا نلاحظ عدم التوازن بين البرامج باعتبار غلبة المضامين الترفيهية على حساب البرامج الإخبارية التي ينتظر منها أن تدعم انفتاح الشباب على العالم رغم أن المقارن بين شبكة برامج موسم 1994-1995 بشبكة موسم 1998-1999 يلاحظ ارتقاء طفيفا في نسبة في نسبة البرامج الإخبارية من 4.61 % إلى 6 % وتقليص حجم المنوعات والألعاب من 34.10% إلى 23 % فقط ومع ذلك فإن هذه النوعية حافظت على النصيب الأكبر في كلا الشبكتين [27].

نلاحظ أنه رغم التنصيص على مبدأي مركزية القطاع السمعي البصري واحتكاريته، فإن هذا الستار الاحتكاري الذي تحصّنت به مؤسسة الإذاعة والتلفزة نظريا، قد تفكك من الناحية العملية باعتبار التحوّلات العالمية والتطورات التكنولوجية التي عرفها القطاع الإعلامي باتجاه ترسيخ التعددية الإعلامية وتنوّع مصادر جمع المعلومات ونشرها، زادها الوعي والإرادة السياسية المتفتحة على آفاقها العالمية رسوخا وتثبيتا، وتجسّم ذلك خاصّة من خلال قانون 15 جانفي 1988 المتعلق بالمحطات الأرضية الفردية والجماعية الخاصة بالتقاط البرامج التلفزية بواسطة الأقمار الصناعية، وكذلك النظام القانوني الجديد لمؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية الصادر في 17 ماي 1990 والذي منح المؤسسة صلاحيات واسعة بغرض تشجيع المبادرة وتحسين جدواها والتخلّص من ثقل المركزية.

---

[26] - **مجلة الإذاعة و التلفزة التونسية، عدد 5 نوفمبر 1994**، عدد غير مرقم، ص 13.

[27] - فريحه (صابر)، **النشرة الإخبارية لقناة 21 بين حدود الأداء والاستقبال**، مذكرة شهادة الدراسات العليا في الصحافة، معهد الصحافة، IPSIجامعة تونس 1، تونس 1997-1998، ص 68 .

ورغم تطوّر الفضاء السمعي البصري في تونس في اتجاه التعدّد، فإنّ هذا الفضاء بقي يعاني من قلّة التخصّص من الناحية البرامجيّة، باعتماد التنويع البرامجي مع تغييب واضح للبرامج الإخبارية والتحليلية السياسية فضلا عن خلو هذا الفضاء من قناة ذات طابع إخباري شبيهة بتلك القنوات التي بدأ يتدعّم بها الفضاء السمعي البصري العربي مثل قناة الجزيرة والشبكة العربية للأخبار (ANN) وغيرهما، رغم الحاجة والميل الجماهيري لمثل هذه النوعية في أفق سياسي تعدّدي [28].

جدول 1 : حول البث التلفزي المؤمّن من قبل (مؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية قبل الثورة).

القناة	معدل حجم البث اليومي	النطاق التردد	نسبة التغطية
القناة الوطنية (ت7)	14 ساعة / يوميا	شبكة : VHF القناة الفضائية : KU الساتل : EUTELSAT-16° F3-2	98 % من الأراضي التونسية البحر الأبيض المتوسط أوروبا+ (المغرب-المشرق العربي)
قناة 21 للشباب (القناة الثانية) + شريط الأنباء المصوّر باللغة الفرنسية (JTF)	3 ساعات / يوميا	شبكة : UHF بالاشتراك مع القناة الثانية الفرنسية "F2"	97 % من الأراضي التونسية

الملاحظ أن البث التلفزي في البلاد التونسية شهد تطوّرا عبر التاريخ، ففي سنة 1966 لم يتجاوز شعاع الإرسال التلفزي 2400 كم^2 فقط. [29]

7- انفتاح المشهد التلفزي التونسي بعد الثورة نحو التعددية

عرف المشهد التلفزي التونسي تطورات تاريخية وتحولات هيكلية مرت بالمنظومة السمعية البصرية في تونس من الوضع الاحتكاري المركزي إلى حالة التعددية الفعلية لا القانونية، أواخر سنوات حكم **بن علي**، ومنها إلى مبادرات التعددية القانونية بعد الثورة بعد تحرير المبادرة الإعلامية الإذاعية والمرئية في سياقات تنظيمية ترجع إلى الهيئتين الناظمتين الناشئتين بعد الثورة، وهو ما سنعمل على جدولته تاريخيا كما يلي:

---

[28] - فريحه (صابر)، المصدر السابق، ص 69 .

[29] - **مقابلة مع السيد علي القريشي** مهندس رئيس كاهية مدير التقنيات التلفزية بمؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية، عمل ميداني للباحث المتدرب صابر فريحه، أوت 1998.

جدول 2 : حول تطوّر القنوات التلفزية التونسية العمومية نحو التعددية

تاريخ تطور المشهد السمعي البصري في تونس - القنوات التلفزية التونسية العمومية -					
الاسم الرسمي للقناة	آخر شعار رسمي للقناة	التاريخ الرسمي لبداية بث القناة	نهاية بث القناة	التسميات القديمة المطلقة على التوالي تاريخيا	الملاحظات
الوطنية 1		31 ماي 1966		إ.ت.ت(RTT) إ.ت.ت.1 (RTT1) TV7 ق7 تونس7 (يقصد بها تونس العاصمة) تونس 7 (يقصد بها الجمهورية التونسية)	تطورشعارالقناة
الوطنية 2		07نوفمبر 1994		قناة Canal 21) 21) تونس 21	تطورشعارالقناة

جدول 3 : حول تطوّر القنوات التلفزية التونسية الخاصة نحو التعددية

الاسم الرسمي للقناة	آخر شعار رسمي للقناة	التاريخ الرسمي لبداية بث القناة	نهاية بث القناة	التسميات القديمة المطلقة على التوالي تاريخيا	الملاحظات
تاريخ تطور المشهد السمعي البصري في تونس ـ القنوات التلفزية التونسية الخاصة ـ					
الحوار التونسي		ماي2003			اندمجت الحوار التونسي في 28 سبتمبر 2014 مع قناة التونسية، وبقيت تحت اسم الحوار التونسي ولكن باعتماد برامج قناة التونسية
قناة حنبعل		13 فيفري 2005			أول قناة خاصة تونسية.
قناة نسمة		16 مارس 2007			
تلفزة تونس 1		1 جوان 2010			
قناة تونسنا		20 مارس 2012			
قناة الجنوبية		20 مارس 2012			
شبكة تونس الإخبارية		2012			
قناة الزيتونة		2012			
قناة الإنسان		02 جانفي 2013			

قناة تلفزة تي في		18 سبتمبر 2013			
قناة الزيتونة هداية		2013			
المغرب العربي 24		2013			
فيرست تي في		29 جوان 2014			
آم تونيزيا		08 ماي 2015			تأسست في 03 ديسمبر 2012 تحت اسم قناة المتوسط، وتغير الاسم في 2015
التاسعة تي في		01 ماي 2015			

جدول 4 : حول القنوات التلفزية التونسية المندثرة من المشهد

الاسم الرسمي للقناة	آخر شعار رسمي للقناة	التاريخ الرسمي لبداية بث القناة	نهاية بث القناة	التسميات القديمة المطلقة على التوالي تاريخيا	الملاحظات
تاريخ تطور المشهد السمعي البصري في تونس - قنوات سابقة أو مندثرة -					
إ.ت.ت. 2	دون شعار	12 جوان 1983	1989		
تونس 2		20 مارس 1990	6 نوفمبر 1994		
قناة الأفق		1992	16 أكتوبر 2001		

قناة حنبعل الشرق		13 فيفري 2008	أفريل 2009		
قناة حنبعل الفردوس		03 سبتمبر2008	2009		
العالمية التونسية TWT **Tunisia World Television**		20 مارس 2012	3 فيفري 2013		TWT(العالمية التونسية) توقفت عن البث نهائيا لتفسح المجال للبث على ذبذبتها من قبل قناة First TV. بداية من 28 جوان 2014
التونسية الحوار التونسي		16 مارس 2011	28 سبتمبر 2014		
قناة القلم		14 جانفي 2013	15 جانفي 2014		
قناة المتوسط		03 ديسمبر 2012	08 ماي 2015		تغير الاسم والشعارفي 2015 إلى "آم تونيزيا"

جدول 5 :حول مشاريع القنوات التلفزية التونسية التي لم تعزز المشهد

الاسم الرسمي للقناة	آخر شعار رسمي للقناة	نهاية بث القناة	التسميات القديمة المطلقة على التوالي تاريخيا	الملاحظات
قنوات تونسية أخرى – مبادرات غير منبعثة أو لم تر النور -				
"تلفزة صفاقس" "قناة اسمعني" "قناة الحرية" " قناة المواطن" "تواصل تي في" « golden TV » "Ulyss Tv" "الإخبارية التونسية" ياسمين" tv" TWT Tunisia World Television "الرياضية التونسية"3 "T Sport"		17 سبتمبر 2011	لم تشهد الانطلاق الفعلي وبعضها لم يبث تجريبيا أصلا	عرف المشهد التلفزي التونسي "انفجارا تلفزيونيا" حقيقيا جعل عدد القنوات الجديدة إبان ثورة 2011 تبلغ حوالي 39 قناة تتراوح بين انطلاق البث التجريبي والبث على الانترنت في مرحلة أولى أو الاستعدادات لبداية البث عبرالأقمار الصناعية بعضها جهوي على غرار "تلفزة صفاقس" أما قنوات أخرى، مثل "قناة اسمعني" أو "قناةالحرية"أوقناة"المواطن" فكانت ذات طابع حواري أوإخباري، وكذلك قناة رياضية عمومية. قنوات أخرى ظلت في حدود النوايا المعلنة مثل تلك التي كانت تنوي أن تكون ناطقة باسم الأقلية الأمازيغية أوالبربرية، في حين اختارت أخرى اسم قناة "ثورة" وثالثة ("تواصل تي في") قيل إنّها مقربة من حركة النهضة.. وجميعها ظلت في مستوى النوايا فيما استجابت هيئة كمال العبيدي المستقلة لإصلاح الإعلام والاتصال (INRIC) لعدد قليل من طلبات الإجازات التلفزية التي بلغت 39 طلبا واكتفت بإسناد إعلاميين مثل محمد الحناشي رخصاتلفزية « goldenTV » كذلك رياض بن فضل مدير " MedMedia " التي تأسست منذ الثمانينات وتحمل هذه القناة التلفزية اسم ياسمين tv. و"Ulyss Tv" لصاحبها نصر علي شقرون، وTWTلعصام الخريجي، والإخبارية التونسية للبطلة الرياضية عبلة لسود،وهذه القنوات لم تر النور إلى حدود 2016. هذا فضلا عن خلو المشهد التلفزي التونسي من أية قناة متخصصة عمومية أو خاصة

ملاحظات تقويمية عامة لمعطيات الجداول:

- الجدير بالملاحظة أن **المشهد التّلفزي التونسي بقي خاليا من أي قناة تلفزية متخصّصة عمومية أو خاصة** حتى بعد الثورة، رغم الإعلان عن مبادرات القنوات الإخبارية والرياضية التي بقيت في حدود المشروع أو البث التجريبي أو الإلكتروني، هذا فضلا عن شبهات الولاء السياسي والمالي لأغلب القنوات الخاصة القديم منها، وأكثرمنها اشتباها تلك الناشئة بعد الثورة حسب توكيد البحث الاستقصائي الذي أنجزته الصحفية بوكالة تونس إفريقيا للأنباء **منى المطيبع**، وكذلك ما توصل إليه رئيس (جمعية الخط) **مالك الخضراوي**، من أن 60% بالمائة من أصحاب وممولّي القنوات التلفزية في تونس، قريبون من دوائر السياسة والحكم" مما من شأنه أن يحيد بها عن مبدإ الشفافية والاستقلالية"، وَفْقَ ما أبرزته نتائج مشروع "مرصد ملكية وسائل الإعلام التونسية" الذي أطلقته جمعيته بمعية منظمة "مراسلون بلا حدود" RSFمنتصف 2016. وانتهت نتائج تلك الدّراسة إلى الإقرار بانعدام الشفافية حول مصادر تمويل تلك القنوات، وعدم الانضباط للتشريعات الوطنية المتصلة بتنظيم قطاع الإعلام في تونس، علاوةً على ضعف الجهد والآليات الرقابية للدولة لوسائل الإعلام العمومي، فضلا عن انعدام الشفافية المالية المتعلقة بوسائل الإعلام، كل ذلك في غياب موثوقية ومصداقية قياس الجمهور ونسب المشاهدة والاستماع وبيع النسخ.. تحت مسؤولية الهيئة العليا المستقلة للسمعي البصري HAICA ومقتضيات كراس شروط إسنادها للإجازات التلفزية الحالية. وهو ما يعزز مسؤولية هيئة السمعي البصري التي نص عليها دستور 2014 كهيئة تعديلية دائمة لا تخضع للمحاصصات السياسية التي شابت عملHAICA مما هو ضمن مسؤوليتها وأضعفت أداءها وأخل باستقلاليتها.

ـ نتائج عامة للمدخل الأول

- نعيش اليوم في تونس ظاهرة للتعددية الإعلامية فعلية بالمفهوم العددي ذلك أن المشهد انتقل من حالة التلفزيون الأوحد والمؤسسة التلفزية الرسمية الوحيدة، إلى حالة الانفلات التعددي التلفزيوني بعد الثورة على غرار التعددية الحزبية التي أغرقت البلاد في صراعات حزبية عمقتها القنوات التلفزية المتكاثرة وغير البعيدة عن الأمزجة الحزبية وخدمة مصالح فئوية في اتجاه لبننة الحالة الإعلامية التونسية بتمردها على كل الضوابط المهنية والأخلاقية والمؤسسية والتنظيمية والتنظيم الذاتي تحت تعلات حماية حرية التعبير والتي يبقى الجمهور هو الضحية الأولى من تلك الاستهدافات الإعلامية المغالطة والمظللة والرسائل المفخخة. نعم نعترف بأهمية وضرورة التّعددية الإعلامية للقنوات المحققة لاحتياجات مختلف الأذواق والمستويات، بما يغنيهم عن اللّجوء إلى المنتوجات الإعلامية التلفزية الأجنبية وقنواتها على غرار التجربة المصرية المقبولة نسبيا في هذا الصدد، مع أهمية الارتفاع بالمستوى الفني، والأداء

البرامجي للتلفزات الوطنية العربية، بحيث تقنع المشاهد، خاصّة الشباب والأطفال، ببرامجها، وتلبيتها احتياجاتهم الثقافية والإعلامية والاجتماعية، مع تجويد أدائها التنافسي للبرامج الوافدة.

- رغم أهمية التجربة التعددية في تونس ما بعد الثورة وما أسهمت به في الانتفاع من منسوب الحرية العالي والدفاع عنه وعن حرية التعبير، فإن المشهد الإعلامي السلطوي ضمن رغم عيوبه للفئة الأكثر هشاشة وهي النشء حقا إعلاميا واتصاليا وثقافيا نسبيا إلى حدود رؤى النظام وسياساته الاتصالية والعامة من خلال إحداثه لقناة 21 للشباب التي كانت تضمن الحد الأدنى من شبابية المضمون وفق المزاج السياسي العام وتوظيفات هذا الوعاء خدمة لإيديولوجيا النظام القائم، غير أن حالة التعددية اليوم وبعد زهاء العقد من زمن الثورة تجاهل كليا حقوق النائشة التونسية بتحول هذه القناة الوحيدة إلى تلفزيون غير جاد، تلفزيون للإعادات لإنتاجاتها الدرامية والهزلية ومسلسلاتها الرمضانية إلى ما أكثر من عشرين إعادة لبعضها، دون مراعاة لمتغيرات الزمن ومتطلبات الجمهور الذي خلق لزمان غير زمان تلكم المسلسلات...

- نعيش اليوم ظاهرة تعرف "بالتّلوث السّمعي البصري" **Pollution audiovisuelle** في علاقة الجمهور وبخاصة الناشئة بالصّورة التلفزية بفعل ظاهرة الاستهلاك المفرط للبرامج والقنوات التلفزية وتأثيراتها، وبسبب التلاعب بوعي ولاوعي الجمهور في ظل تعددية فوضوية للمشهد السمعي البصري التونسي والعربي عموما، في واقع تلفزيون الواقع Télé-Réalité وتلفزيون المهملات télé poubelle الأمر الذي يتطلب تدخل كلّ الأطر الاجتماعية وتحديد مسؤولياتها، والسلطات المرجعية المخولة في إطار التنظيم والتنظيم الذاتي لمهن الإعلام والصحافة مثل مجلس الصحافة، والهيئة الدستورية الدائمة للسمعي البصري خلفا لهايكا التي فقدت كل مسوغ لبقائها ومشروعيتها القانونية بعد صدور دستور 2014 خاصة أنّها تأسست في وضع انتقالي ولبنيت تركيبتها على المحاصصات السياسية مما أفقدها صفة الاستقلالية التي تحملها كأسم ورسم، والتعجيل بتشريع دائم يعوض المرسومين 115 و116، ضمانا لاستقرار تنظيم الإعلام في تونس، والنسج على منواله عربيا.

- نشهد اليوم ظاهرة "الأمّية المرئيّة" **L'ignorance audiovisuelle** مع العجز عن تقدير مخاطر الصورة وآثارها وقدرتها على الإثارة والتحفيز الأمر الذي يتطلب تجاوز المنطق الاستهلاكي للصورة، لاكتساب آليات قراءتها عن طريق مراجعة المناهج التربوية، ولإدراك تقنيات الصورة، أو بعث وتنشيط "النوادي السمعية البصرية"، بما يمكّن الناشئة من تجاوز "إبهار الصورة" عبر التكوين، وفهم شحنات الصورة ومضامينها لخلق "بيئة بصرية سليمة داخل الأسرة وخارجها، وليدرك المربّون أن التلفزيون ليس حنفيّة ليبقى كامل اليوم مفتوحا ليروي ظمأ الطفل والنّاشئة". على أنّ إمكانات التلفزات الأجنبية في هذا الصدد تتفوق على ما يتوفّر للقنوات الوطنية العربية، وهو ما يتطلّب تنسيقا أكبر من أجل تكامل

القدرات عبر الإنتاج المشترك مثلا، وإلى مزيد تفعيل دور اتحاد إذاعات الدول العربية ASBU ودوره في التبادل البرامجي والبحوث والدراسات والتوصيات الصادرة عنه في هذا الصدد.

ـ توصيات ومقترحات المدخل الأول:

ـ في هذا الخضم بتعقيدات المشهد السمعي البصري التونسي ونقائصه أطلقنا مبادرة أكاديمية وميدانية لتأسيس منصة تفاعلية لتعليم وتعلم الميديا للناشئة التونسية والعربية وإنتاجها كمقدمة لتأسيس قناة تلفزية أو شبكة متخصصة في هذا الباب سدا للفجوة التي خلفها غياب مثل هذه المضامين التنشوية التي تهدف إلى تعليم والجمهور ومحو الأمية الاتصالية في تونس والعالم العربي ككل أطلقنا عليها اسم ديونتوميديا Deontomeda كمقدمة لتأسيس أول مشروع إعلامي واتصالي عربي وتونسي تفاعي للنشء على أساس اعتماد معايير الأخلاق المهنية الصحفية في معالجة قضايا الواقع والراهن والأحداث، وهو بوابة الناشئة والصحفيين الشبان وصحفيّ المستقبل للتربية على الميديا وذلك عبر تملّكُ أدوات التحرير ومهاراته وصناعة المضامين الإعلامية والمحتويات الاتصالية وفق التزامات الصحافة الحرة المدافعة عن حق التعبير والحريات العامة، والمتقيدة بمعايير الأخلاقية والمهنية والشفافية والدقة والموضوعية والاستقلالية والحياد. مع التمكين للنشء من فضاء تفاعلي لتيسير فهم مضامين الميديا وتحليل محتوياتها ونقد هاوفق معايير المهنية والأخلاقية. بحيث يصبح المشروع نافذة على عالم الميديا وأخبار الصحافة والمؤسسات الصحفية والإنتاج الإعلامي ومؤسسات التكوين الصحفيّ والتدريب والتطوير الإعلاميّ وتجديد الحالة الإعلامية وتطوير آلياتها الديمقراطية.

ـ ضرورة خضوع البرامج التلفزيونية للتخطيط المسبق من قِبَلِ الأخصائيين في علوم النفس والاجتماع والتربية، مع ضرورة انفتاح التلفزيونات المحلية على الجمهور بإقحام جزء منهم في مجالس المؤسسات للقنوات التلفزية من أجل إبداء الرّأي، ووضع البرامج، وذلك في اتجاه مزيد التفاعل بين المؤسسة والجمهور مع تفعيل دور الرقيب أو الوسيط أو الموفق الإعلامي Ombudsman لتفعيل التفاعلية والتحكيم في عمليات التظلم والتحكيم في قضايا الجمهور بالوسيلة. لذلك يجب على الأسرة أن تسترد موقعها المحوري في التنشئة الاجتماعية، وأن لا تترك مواقعها السيادية – وإن بصيغة تشاركية تعاقدية- في بناء الأجيال القادمة إلى صناع التلفزيون بمنطق الربح والتسويق والتأثير والتنميط والتطبيع لما هو مستهجن وغريب وغير محلّي قبل أن تحصن الناشئة لتفاعل حضاري آمن لا يجتث النائشة من جذورها بحقيقة الانتماء، وليس بواقع الانتساب.

ـ ضرورة دعم رصيد البحوث الكيفية لدرس تأثيرات الصّورة التلفزيونية على الروابط الاجتماعية وآليات التنشئة ضمن مرصد observatoire يلتفّ حوله المختصون من مختلف البلاد العربية نظرا لوجود مخاطر "التّقبل السلبي للصورة التلفزيونية". مع الدعوة الملحة إلى أن تشمل مشاريع الإصلاح التربوية

المعتزمة إدراج مادة التربية على التعامل مع وسائل الإعلام أو التربية الاتصالية وفي المستويات التّعليمية كافة وبخاصة مناهج التعليم الأساسي ومقرراته لإقدار الناشئة في سن الدراسة على تحليل الصورة التلفزيونية بوعي كما ذهب إلى ذلك الباحث **أحمد خواجة.** لذلك يتلخّص دور التلفزيون التربوي أو تلفزيون الأطفال أو الشباب، في توفير الحاجات المعرفية، بعيدا عن الإملال، مع مراعاة المراحل العمرية، والمجيبة عن تساؤلات الطفل، بالإضافة إلى ضمان احتياجاته النفسية، والمحققة لتوازنه، مع تحقيق احتياجاته الانتمائية، بتعزيز القيم الوطنية والحضارية والدينية والثقافية... عن طريق تيسير انتقالها الإيجابي والمناسب عبر الشاشة والصورة.

خاتمة المدخل الأول

ونختم هذه المقاربة بالتعبير عن انشغالنا الكبير بإزاء الحالة الإعلاميّة الانتقاليّة التّونسية التي تعاني ممّا أسلفناه من نقائص ومعايير وأخلاقيات..، في ظلّ الانفجار التكنواتصالي والمعرفي، في مجتمع يفتقر إلى أدنى أدوات قراءة الصّورة أو المشهد، أو نقد مضامينها، وتفكِيك رسائلها الظّاهرة والخفيّة، المشكِّلة لآليّات "التّلاعب بالعقول" والقصْف الوسائطيّ المسؤول إجرائيًّا "بعنفه الرّمزي" عن جوانب من "بؤس العالم" كما حددها الدّرس البورديوزي. تلك الأدوات واجبة الإدراج ضمن مُقرّرات النّظام التّعليمي المُفتقر إلى مناهج التّربية على وسائل الإعلام ودراسات الصّورة... أزمة المشهد الإعلاميّ التونسي الانتقاليّ الحالي المنحاز عن وعي أو عن غير وعي كلّياً إلى الكِبار ومشاغلهم، فضلاً عن معاملته النّاشئة معاملة البالغين وتغييب "أحلامهم الصّغيرة"، والأدهى من ذلك غياب قنوات تلفزيّة تعليميّة، أو محطّات تربويّة. بل الأخطر والأمرُّ هو انعدام نوايا الاستثمار العموميّ و/أو الخاصّ في إعلام تلفزي جادٍّ يأخذ في الاعتبار الحقوق الإعلاميّة والثّقافية والتّربوية للأجيال الصّاعدة وحاجياتهم الخصوصيّة وتمثّلاتهم للمستقبل كجماعة اجتماعية مختلفة وذات خصوصيّة.ونحن نعتبر في هذا المستوى أن دراستنا هذه خطوة في فعل التّركيم البحثي، وواحدة بين الدراسات الاجتماعية والأبحاث الاتصالية المتفحصة لعلاقة الناشئة المتعلمة لجزء من الجمهور العام للنظارة والمشاهدين، وهي تنتهج بالضرورة أسلوب العينة المركبة، بقصد جعل نتائج تحليلها وتفسيرات تلكم الدراسات منطلقا أكاديميا لعقد دراسات مقارنة وهو أمر ضروري لإظهار أوجه التشابه والاختلاف بين شتى العينات وبيئات دراستها، بما ييسر للمشتغلين في حقول الميديا والمجتمع ولا سيما التلفزيون فتح أبواب الحقائق والمآلات الجلية والخفية ليتحسّب لها القائم بالاتصال، ورجالات التعليم، ومشتغلو البيداغوجيا والتّعلّمية وصناع القرار والمحتوى الاتصالي والسياسي استفادة واستئناسا بها.

بيبليوغرافيا المدخل الأول

1. الموسي (عصام سليمان)، المدخل في الاتصال الجماهيري، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، طبعة 6 مزيدة ومنقحة، 2009، مكتبة الجامعة- الشارقة ، إثراء للنشر والتوزيع-عمان – الأردن.
2. موسوعة المعرفة – شركة إنماء النشر والتسويق / مادة تلفزيون – جينيف، (1987).
3. الشّنّوفي(المنصف) وآخرون، دراسات إعلامية، ذات السلاسل الكويت، 1995.
4. مرجع اليونسكو لتدريس العلوم والتكنولوجيا خارج المدرسة – اليونسكو بيروت (1986).
5. فريحة (صابر) : النشرة الإخبارية لقناة (21) بين حدود الأداء والاستقبال: مذكرة شهادة الدراسات العليا في الصحافة: معهد الصحافة وعلوم الأخبار (IPSI)، تونس (1997-1998).
6. رمضان (كفاية)، تربية الطفل من خلال وسائل الإعلام– مجلة الإعلام العربي / العدد (13-14) الألكسو– تونس (1988).
7. أبو زيد(فاروق)، **انهيار النظام الإعلامي الدولي**، دار عالم الكتب ،-2000.
8. بو حديبه (عبد الوهاب)، ***لا فهم – فصول عن المجتمع و الدين***، الدار التونسية للنشر، تونس، 1992.
9. صفوري (أمجد عمر) ، **" المدخل إلى الإذاعة والتلفزيون "** ، كلية الصحافة والإعلام - جامعة الزرقاء، الأردن، دت.
10. بن رمضان (يوسف)، ***"النشء وثقافة الصورة ثقافة المدرسة في المجتمع العربي المعاصر: العلاقات و الأدوار"*** ، المجلة التونسية لعلوم الاتصال العدد(23)، تونس، جانفي- جوان(1993).
11. فريحة (صابر): ***النشرة الإخبارية لقناة 21 بين حدود الأداء و الاستقبال***، مذكرة شهادة الدراسات العليا في الصحافة (IPSI) (1998).
12. الغربي (مراد): ***قناة الشباب في تونس قراءة في دوافع النشأة ومحاولة تقييميّة***، رسالة ختم الدروس الجامعية، (IPSI) (1995).
13. فريحة (صابر): ***"الفضاء السمعي البصري في تونس من نظرية الاحتكار إلى واقع التّعدد والّتخصص"*** ، الشعب العدد 884 تونس - 17-12-2005
14. حمدان (محمد): **مدخل إلى قانون الإعلام والاتصال في تونس** – منشورات معهد الصحافة وعلوم الإخبار – المطبعة الرسمية تونس 1996.
15. شعري (ندى) : **تجربة قناة تلفزية خاصة بتونس : قناة الأفق نموذجا** – رسالة ختم الدروس الجامعيّة معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس 1993 – 1994.
16. ***مؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية بالأرقام، وثيقة إدارية داخلية***، السنة المعتمدة 1995.
17. مجلة الإذاعة والتلفزة التونسية العدد 1996/12/07..
18. إبراهم (وحيد)، مذكرة تربص **"البرامج الثقافية المحلية في قناة 7**، شهادة الدراسات المتخصصة معهد الصحافة وعلوم الإخبار تونس ديسمبر 1997.
19. برجي (فرحات) / غرس الله (فتحي)**: القناة التلفزية الثانية في تونس**، رسالة ختم الدروس الجامعية، معهد الصحافة وعلوم الأخبار، تونس 1985.
20. الأجنف (عماد): **قراءة في تجربة قناة تلفزية مغاربية**، رسالة ختم الدروس الجامعية، معهد الصحافة وعلوم الإخبار تونس 1992-1993.
21. الجراية (إلياس)، **قناة 21 في عيون الشباب المدرسي**، رسالة ختم الدروس الجامعية، المعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي تونس 1994-1995.
22. **مجلة الإذاعة و التلفزة التونسية، عدد 5 نوفمبر 1994**، عدد غير مرقم.
23. فريحه (صابر)، **النشرة الإخبارية لقناة 21 بين حدود الأداء والاستقبال**، مذكرة شهادة الدراسات العليا في الصحافة، معهد الصحافة، IPSIجامعة تونس 1، تونس 1997-1998، ص 68 .
24. ***الموقع الرسمي لخمسينية التلفزة التونسية 1966-2016*** ، تاريخ التلفزة التونسية، http://www.watania2.tn/ ، اطلع عليه في مارس 2016.
25. **مقابلة مع السيد علي القريشي** مهندس رئيس كاهية مدير التقنيات التلفزية بمؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية، عمل ميداني للباحث المتدرب صابر فريحه، أوت 1998.

المدخل الثّاني

نحو تنظيم تحرّري لمهن الصّحافة وانتظامها ذاتيًّا

''إنّ القوانين التي تلجم الأفواه و تحطّم الأقلام تهدم نفسها بنفسها''

الفيلسوف ''باروخ سبينوزا''Baruch Spinoza(1677 - 1632)

مشروع الدّيمقراطيّة الإعلاميّة:

بين تشريع التّنظيم ومشروعية التّنظّم

الكلمات المفتاحية:

الديمقراطية الإعلامية Media democracy / التنظيم Régulation/ التنظيم الذاتي Autorégulation/ الأنظمة الإعلامية Media Systems / مجلس الصحافة the Court of Honour for the Press / الموفق الإعلامي press ombudsman/

مقدمة للمدخل الثاني

أن ما بلغته البلاد التونسية بعد ثورة 14 جانفي 2011 من فوضى وصراعات وتجاذبات يرجع في غالبه إلى أزمة قيمية وأخلاقية متعددة الأبعاد طالت في مظاهرها شتى القوى الاجتماعية ومختلف القطاعات المهنية تقريبا وبلا استثناء ذلك أن النظام المطاح برأسه لم يسرق من المجتمع التونسي من الأموال العامة أو يتلاعب بمقدرات البلاد وثرواتها قدر ضربه للمعايير واستهدافه للنماذج وهتكه للمرجعيات وتبذيئه للمُثل وهتكه للرموز.. ولسيما البُنى الفكرية والأنماط السلوكية من خلال تمييعه لقطاع الثقافة وترهيفه لمجال التربية وإضعافه لمخرجات المدرسة التونسية نوعيا وتدجينه للمنظومة الإعلامية واستخفافه بالمرجعيات الفكرية.. ما أفرز حالة تحنيط فكري وتنميط سلوكي وتصحّر ثقافي..، سقطت معه كل السقوف التي أسس لها مشروع الدولة الأمّة البورقيبي واهترأت معها معايير الدولة الوطنية الناشئة بعد الاستقلال ومكتسباتها في حدودها الرمزية على الأقل. إن الوضع الانتقالي أو "المابعد ثوري" حمّل الإعلام مسؤولية كبرى في تعميق أبعاد الأزمة الخانقة بين مختلف القوى الاجتماعية المتجاذبة والاتجهات السياسية المتصارعة في غياب أو نقائص الضوابط المهنية والمعايير الأخلاقية بوصفه بأشنع النعوت من نحو"إعلام العار" والإعلام البنفسجي" و"إعلام الثورة المضادة أو إعلام الردة الثورية".. وضع فتح الباب للنقد بل والانتقاد لأداء الإعلام التونسي والصحفيين التونسيين رغم المحاولات النقدية الذاتية من داخل الجسم الصحفي في ظل نشأة عدد من الهياكل المهنية والتنظيمات المدنية ذات الصلة بالمهنة الصحفية. هكذا إذن شهدت البلاد التونسية محاولات متهافتة لوضع اليد على الإعلام العمومي الذي كان يسمى "إعلاما حكوميا" قبل الثورة بعد التشكيك في أدائه ومهنيته ومردوديته مع الترويج لخوصصته تجاوزا لثقله المادي حسب ما رُوِّجَ له من جهات حكومية، محاولة لا تقل خطورة عن تدخل جهات مالية لتوظيف الإعلام رعاية لمصالحها وبحثا عن موقع متقدم مؤثر ومتقدم في المشهدين الإعلامي والسياسي.. وخاض الصحفيون التونسين ولأول مرة في تاريخ المهنة الصحفية خطوة نضالية غير مسبوقة بتنظيم إضرابين عامين استجابت لهما القواعد المهنية بشبه

إجماع مطلق دفاعا عن الحريات ذات العلاقة بحرية الصحافة. وفي المقابل ارتفعت أصوات أخرى مهنية وأكاديمية وحقوقية تطالب بمراجعات ذاتية لواقع الإعلام التونسي مع التفلت من كل مظاهر الضبط التي كانت سببا في تركيع الصحفيين وتمهين كفاءاتهم وتهوين قدراتهم فيما مضى قبل الثورة.. كل ذلك في سياق لم يكن دارجا ولا مسموعا ولا مألوفا قبل ذلك الأوان من نحو التنظيم الذاتي ومن قبيل تعزيز حضور الأخلاقيات المهنية والانضباط لمواثيق شرفها..

بعيدا عن هذا الاتجاه أو ذاك نسعى من جهتنا إلى دراسة الحالة الإعلامية التونسية الجديدة من خلال أبعاد نقدية تأخذ في الاعتبار سياقات وواقع البيئة الإعلامية العربية ومقتضيات المعايير الدولية الحِرَفية والأخلاقيات الصحفية في ضوء المواضعات القانونية الدولية والتشريعات الوطنية خاصة المرسومين 115 و116 المقننين للمهنة الصحفية والممارسة الإعلامية بعد الثورة ، وفي ظل حالة التردد بين **"إدارة التنظيم وإرادة التنظيم الذاتي"** وانعكاسات ذلك على مقتضيات الديمقراطية الإعلامية ومعاييرها وانتظاراتها .

1- في الديمقراطية الإعلامية

1.1- مفهوم الديمقراطية الإعلامية

هي عبارة عن **مجموعة من الأفكار التي تدعو إلى إصلاح وتقوية خدمة البث العامة وتطوير الإعلام البديل والصحافة العامة (والتي يطلق عليها أيضًا صحافة الشارع) والمشاركة فيهما**. والغرض المعلن منها هو خلق نظام إعلامي يقوم بإخبار وتمكين جميع أفراد المجتمع وتعزيز القيم الديمقراطية. وهي تعد منهجًا "ليبراليًّا" لدراسات الإعلام والذي يدعو إلى إصلاح الإعلام مع التركيز على خدمة النشر العام ومشاركة الجمهور من خلال استخدام وسائط الصحافة العمومية والبديلة. وتركز الديمقراطية الإعلامية على استخدام تكنولوجيا المعلومات لتعزيز قدرات الأفراد عبر نشر المعلومات. [30] بالإضافة إلى أن النظام الإعلامي نفسه يجب أن يكون ديمقراطيًا في بنيته يجب أن يتخلص من الارتهان إلى رأس المال والملكية الخاصة ويشير مصطلح الديمقراطية الإعلامية أيضًا إلى الحركة الاجتماعية الحديثة في العالم والتي تحاول أن تجعل وسائل الإعلام الرئيسية أكثر مسؤولية في خدماتها الاتصالية والبلاغية تجاه الجمهور. [31]

---

[30]- الفلاحي، (حسين علي إبراهيم)، الديمقراطية والإعلام والاتصال، دراسة في العلاقة بين الديمقراطية والإعلام، كلية الإعلام، الجامعة العراقية، بغداد، 2014.

31 -Exoo ،Calvin F. (2010). The Pen and the Sword: Press, War, and Terror in the 21st Century. California: Sage Publications. Pp1-4- ISBN 978-1-4129-5360-3.

2.1- في علاقة الديمقراطية بالإعلام

تتيح وسائل الإعلام الجماهيرية في النظام الديمقراطي الفرصة لعديد المواطنين لمواجهة النزاعات السياسية والاجتماعية والتعامل معها عبر إلقاء الضوء عليها من قبل الأطراف الاجتماعية والحكومية والمعارضة المتنازعة، من أجل معالجة تلك المسائل الخلافية في المجتمع الواحد عبر منابر وسائل الإعلام الجماهرية من صحافة مكتوبة وإذاعة وتلفزيون. والأكيد أن غياب وسائل الإعلام الجماهيرية خطر على أن يبقى الخلاف ويلغي النقاش الديمقراطي العلني الذي تؤمّنه حرية التعبير والصحافة والنشر الإعلامي. ومن ثمّ إذا سلمنا بأن الديمقراطية هي ممارسة الحكم عبر المعارضة في الرأي، فإن الإعلام هو الكفيل بدور التوفيق بين مختلف القوى بشكل عقلانيّ. فقد يكشف الإعلام مخالفة قانونية أو دستورية، كما أن مقدرة الإعلام في ممارسة أدوار النقد والرقابة، إذ دونما وسائل الإعلام لا ضمان لحريات أو تشكيل للرأي العام أوالنشاط الفكري في المجتمع.[32] وفي العادة لا تبقى وسائل الإعلام خارج الحدث الذي تقوم بتغطيته مهما تكن وجهات نظرها، فيمكنها كممثل اجتماعي إذن أن تحدد طريقة تطوّر المجتمع.[33] علاوةً على ذلك، لا يمكن إغفال الدور الذي تلعبه الصحافة الفعالة واستخدام المعلومات في إستراتيجيات منع الجرائم والحد من حدوثها والتحقيق بشأنها في ظل تعاونها مع الأجهزة الأمنية بالمجتمعات الديمقراطية، فكمية المعلومات التي يحصل عليها ضباط الشرطة أثناء قيامهم بعملهم كبيرة بشكل ملحوظ، وتقدم خدمة للصحافة التي تسهم في إنارة الرأي العام بتجاوزات وخرق القواعد القانونية للمنظومة الديمقراطية.[34] جدير بالذكر في هذا السياق أن احترام استقلال وسائل الإعلام المختلفة تم تكريسه ، والاعتراف بالحق الأساسي في ممارسة حرية الصحافة ضمن المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرها من الاتفاقيات والصكوك الأممية على غرار العهدين الدوليين التوأمين للعام 1966 .

3.1- حدود الديمقراطية والحرية في الأنظمة الإعلامية الخمسة في العالم

ترتبط المهنية الإعلامية وأخلاقيات المهنة الصحفية بالنظم الصحفية والإعلامية في العالم معيار الحرية ضمن تلك النظم الخاضعة لتقسيمات تربط بين الإعلام وطبيعة النظام السياسي في الدولة.[35]

ويمكن تقسيم النظم الصحفية والإعلامية والاتصالية في العالم إلى **خمسة نظم رئيسية هي:**

---

[32] - جمال (مصري) - موقع مجّة- HTTP://GHAZAYEL.COM/MEDAIDEMOC/#.VQAZPZRHDIU

[33] - معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات- واشنطن، -http://www.siironline.org/alabwab/solta4(17)/207.htm ، اطلع عليه في أكتوبر 2019.

[34] - Louise Cooke, "Police and media relations in an era of freedom of information", "Policing and Society", December 2009. Retrieved 10 March 2011.

[35]- داوودي (عمر)، الرقابة الإعلامية في العالم العربي، موقع أعواد قش، http://a3wadqash.com/?p=425 نشر في: 2016/12/05 ، اطلع عليه في أكتوبر 2019.

أولا: النظام الصحفي الشمولي: ويستخدم هذا النظام الصحافة لتضخيم سيطرة الدولة والدفاع عن مصالح الجماعة الحاكمة وهو يقوم على توجيهات نخبوية تدين بالولاء المطلق للطبقة المتسلطة مع التشكيك في الجماهير وقدراتها وفرض تبعيتها وانقيادها عبر الدعاية الإعلامية والقصف الإعلامي.

ثانيا: النظام الصحفي الشيوعي: نظريا وقانونيا تسيطر الطبقة العاملة في هذا النظام على وسائل الإعلام ويعمل الإعلاميون والصحفيون على خدمة مصالح هذه الطبقة بإخلاص وتفان، كما تحظر المكلية الفردية لوسائل الإعلام، ويفرض المجتمع رقابة قبلية وقيودا قانونية لمنع نشر أية معلومات أو أفكار ضد الشيوعية، ويتعرض الصحفين اللبراليين وأنصار الرأسمالية إلى التتبعات والتضييقات والعقوبات بسبب تهم العمالة ومعادة الشيوعية.

ثالثا: النظام الصحفي اللبرالي الرأسمالي: وهو نظام تحرري يجسد منطق السوق ورفع القيود والرقابة القبلية أو اللاحقة على وسائل الإعلام والنشر والبث وعدم تدخل الدولة في الشأن الصحافي والإعلام، كما أن سوق الصحافة يتيح ملكية الأشخاص لوسائل الإعلام ويهدد هذا النظام المجتمع بمخاطر تركز الميديا بيد رأس المال قطيعته مع طموح الجماهير بل استجابته لطموحات الرأسمالية في بحثها عن النفوذ والاحتكاروالتحكم في الوضع السياسي على حساب المجتمعات التي تعيش فيها.

رابعا: نظام المسِؤولية المجتمعية لوسائل الإعلام: يقوم هذا النظام التعاقدي على تصور عقد اجتماعي غير مكتوب بين كل مهنة والمجتمع، قصد حماية المجتمع لهذه المهنة وممارسيها في مقابل خدمتهم للمجتمع وعدم التسبب في الضرر له، وأن حرية الصحافة هي حقا طبيعيّ للأفراد وامتياز مجتمعي منح على أساس أن تشكل فائدة للمجتمع.

خامسا: نظام المشاركة الديموقراطية: يعتبر هذا النظام أحدث النظم الإعلامية النامية حاليا في العالم، وهو تطور لنظام المسؤولية المجتمعية، وقد ظهر نتيجة انتشار ثقافة حقوق الإنسان وتطور وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام البديل والتشاركي في بداية الألفية الثالثة، وتنامي ظاهرة تدفق المعلومات وامتلاك الأفراد لوسائل اتصالية تحولت إلى وسائل إعلامية محدودة الجمهور.[36]

4.1- حدود الديمقراطية والحرية في الأنظمة الإعلامية العربية

يبقى السجل العربي للحريات الصحفية في العالم العربي حسب مسح أجرته المنظمة العربية لحرية الصحافة من أسوإ الأرصدة وبتفاوت كبير في مساحة الحرية المتاحة للصحفيين والإعلام وحرية التعبير والرأي بشكل عام خاصة قبل اندلاع ما يعرف بالربيع العربي. فهناك الدول التي توجد فيها أنظمة إعلامية منفتحة نسبيا، مثل: مصر والمغرب ولبنان والأردن وفلسطين، بينما هناك دول ذات أنظمة

[36]- بسيوني (د. محمد إبراهيم) : أساليب التنظيم الذاتي للإعلاميين وتأثيره على أخلاقيات الإعلام- كراسات صحفية وإعلامية، العدد الرابع، السنة الأولى يوليو- أغسطس -2012 معهد الأهرام الإقليمي للصحافة، اطلع عليه في نوفمبر 2019. /http://ahrij.ahram.org.eg/NewsContent

إعلامية مغلقة نسبيا، مثل: ليبيا وسورية والسودان وتونس وسلطنة عمان... وبين هاتين المجموعتين توجد دول عربية ذات أنظمة إعلامية بين المنفتحة والمنغلقة مثل معظم دول الخليج واليمن وموريتانيا والجزائر. وهناك دول ذات أنظمة إعلامية ممزقة تعكس الحال السياسي في بلدها، مثلما هو الحال في العراق وفي الصومال، حيث وقعت الصحافة ووسائل الإعلام أسيرة لقوى طائفية وقبلية تفرض سيطرتها بالقوة في هذا المضمار. [37]عموما تعاني الصحافة العربية في هذه البلدان بشكل عام من التدخل السياسي للأحزاب المحلية والجماعات الدينية ومن حكومات دولها، وكذلك من حكومات دول عربية أخرى.[38] فالإساءة إلى دولة صديقة مثلا: تعتبر جريمة في قوانين الصحافة في معظم الدول العربية. هذا المسح اعتبر آنذاك زين العابدين بن علي واحدا من بين عشرة أسوأ أعداء الصحافة لمراسلي بلا حدود. كما أن جميع الصحف الرئيسية تتبع خطوط تحريرها سياسة الحكومة، أما المطبوعات الأجنبية كصحيفتي "لوموند" ولوفيغارو" وغيرها، فغالبا ما تكون محظورة أو مراقبة لمن يبيعها أو يشتريها. أما فيما يخص الانترنت فتعد تونس من أكثر البلدان مراقبة للانترنت في العالم، وتضييقا على المدونين، وحتى الصحفيون لن يكون هروبهم من الرقابة في وسائل الإعلام التقليدية إلى الانترنت سوى وقوعهم في مشاكل أخرى، ومضايقات لا مفر منها من قبل رجال الشرطة. وحين استضافت تونس القمة العالمية لمجتمع المعلومات عام 2005 حول مجتمع المعلومات اعتبر الكثير من المراقبين اختيار تونس غير مناسب، نظرا لقمع النظام التونسي لحرية التعبير.[39] فقد أكد التقرير الصادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان تقريرها الثاني عن حرية الإنترنت في العالم العربي سنة 2006، استمرار تصدّر تونس للدول العربية المعادية لحرية استخدام الانترنت كاشفا النقاب عن أساليب القمع والتعتيم والحجب التي تستعملها السلطات التونسية في حربها ضد حرية التعبير على الشبكة وذلك على الرغم من خدعة السطح البراق الذي تختفي وراءه تونس كتطبيقها لمبادئ الليبرالية والاقتصاد الحر والمكانة التي تعطيها تشريعاتها للمرأة.[40] هذه التضيقات كانت بين أسباب اندلاع الثورة التونسية التي أسهمت في مراجعة مشكلة الحرية في الصحافة التونسية وحريات التعبير والفكر والرأي بعد تخلي الدولة عن أساليب الرقابة والتضييق على المطبوعات والإنترنيت وتوسع شبكة المجتمع المدني المدافع عن هذه الحريات وبالتالي باتت تونس ما بعد 14 جانفي 2011 بين أفضل الدول العربية في مجال الحريات الصحفية في ظل نظام إعلامي يسير في طريق الإصلاح يمكن تصنيفه بنظام إعلامي إنتقالي.

37- بدر(أحمد)، الاتصال بالجماهير بين التطويع والتنمية والإعلام، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص206.
38- لطيف (لبنى)، قضايا ورؤى في سوسيولوجيا الاتصال التنموي، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، الجزائر، 2015، ص 142.
39- إبراهيم نوار، حال الحريات الصحفية في العالم العربي، المنظمة العربية لحرية الصحافة، http://www.apfw.org نشر في 05/12/2007، اطلع عليه في ديسمبر 2019.
40 - Source: http://www Arab presse free dome Watch.htm (05-03-2008 نشر في) 2019 اطلع عليه في ديسمبر

5.1- إرهاصات نظرية الديمقراطية الإعلامية

جاءت نشأة مفهوم الديمقراطية الإعلامية استجابة لإلغاء الضوابط التنظيمية بأسواق البث وتكثيف ملكية وسائل الإعلام. وتؤكد الديمقراطية الإعلامية على أن ملكية الشركات والضغوط التجارية تؤثر في المحتوى الإعلامي، مما يحد بشدة من نطاق الأخبار والآراء والبرامج الترفيهية التي يتلقها المواطنون. وبالتالي، فهم ينادون بتوزيع أكثر عدلاً للقاعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعلوماتية والأمر الذي سيؤدي إلى مواطنين أكثر اطلاعًا، وأيضًا إلى حوار سياسي مستنير ونموذجي بصورة أكبر.

6.1- أسس نظرية الديمقراطية الإعلامية

تقوم نظرية الديمقراطية الإعلامية على المقومات العملية التالية: [41]

أ) ضرورة استبدال نموذج الإعلام التحرري الحالي بآخر يعمل ديمقراطيًا بدلاً من أهدافه الربحية.

ب) للمواطن الفرد ولجماعات الأقليات حق الوصول إلى وسائل الإعلام واستخدامها، طبقا للاحتياجات التي يحددونها بأنفسهم.

ج) إن تنظيم وسائل الإعلام ومحتواها لا ينبغي أن يكون خاضعا لسيطرة بيروقراطية حكومية مركزية.

د) توجد وسائل الإعلام لخدمة جمهورها لا لخدمة المنظمات والمؤسسات التي تصدر منها أو مهنييها أو متعامليها.

هـ) دمج استخدام الإعلام البديل في الخطاب الإعلامي بتحويل الجمهور السلبي إلى مشاركين فاعلين.

و) تقوية خدمة البث العامة، وزيادة دور الصحافة العامة.

ز) من حق الأقليات والجماعات والمنظمات والتجمعات المحلية أن يكون لها وسائلها الإعلامية خاصة.

كـ) إن وسائل الإعلام صغيرة الحجم التفاعلية والتّشاركية أفضل من وسائل الإعلام المهنية الضخمة التي ينساب مضمونها في اتجاه واحد.

ل) إن الاتصال والإعلام أهم وأرقى من أن يترك أداة بيد المهنيين.

م) إن استخدام وسائل الإعلام العامة ينخرط وجوبا في تعزيز المثل الديمقراطية.

7.1- الديمقراطية الإعلامية وتركّز ملكية وسائل الإعلام – Condensation des média -

رغم تعدد أنماط ملكية وسائل الإعلام في الأنظمة الديمقراطية في العالم بين ملكية الدولة وملكية الخواص وملكية المؤسسات وملكية الجمعيات وملكية تعاضد الصحفيين أو الملكية التعاونية، فإن كل هذه الأنماط أدت على صعيد الممارسات وحسب التجارب العالمية إلى محاولات السيطرة على ملكية وسائل الإعلام، في اتجاه التحرر من سيطرة الدولة على غرار التجربتين الروسية والإسبانية، أوأتجاه التحرر

[41]- ديمقراطية الإعلام ونظرية المشاركة، LE MEDIATEUR، موقع تعليمي حول التنظيم الذاتي في الإعلام، yassine222.wordpress.com - نشر في /27/12/2013 ، اطلع عليه في ديسمبر 2019.

من سيطرة الاحتكار الرأسمالي على غرار التجربة الفرنسية، فإن هيكلية وسائل الإعلام العمومية في العالم الديمقراطي الموصوف بالعالم الحر كمؤسسات ربحية اتخذ طريقا واتجاها معاكسا للمثل الديمقراطية والصحافة الحرة.[42] إذ غالبا ما تقوم سياسات الحكومات الديمقراطية على تشجيع تكثيف condensation تركيز ملكية الوسائل الإعلامية في سياقات تشجيعها إلغاء الضوابط والقيود وسياسات التجارة الليبرالية الجديدة. وفي الولايات المتحدة مثلا أدى قانون الاتصالات لعام 1996 إلى إزالة غالبية قوانين ملكية الإعلام التي كانت سارية ممّا أدى إلى عمليات دمج هائلة في صناعة الاتصالات.[43] وتم شراء ما يزيد عن 4000 محطة إذاعية. لقد شهدت العقود العديدة الماضية تركيزًا متزايدًا لملكية الإعلام لكيانات خاصة كبيرة. وتعرف هذه المنظمات في الولايات المتحدة باسم العظماء الستة (Big 6) وتتضمن :جنرال إلكتريك /وشركة والت ديزني/ ونيوز كوربوريشن/ وتايم وارنر /وفياكوم/ وسي بي إس كوربوريشن.. [44] وهذا المنهجُ الذي يركز غالبية وسائل الإعلام لتكتلات شركات وطنية يؤدي حتما إلى انخفاض عدد الأصوات والآراء التي تصل إلى الجمهور وزيادة في إضفاء سمة تجارية على الأخبار والمعلومات وانخفاض نسبة التحقيقات الصحفية والتأكيد على البرامج المعلوماتية والترفيهية وتحقيق الأرباح في مقابل الخطاب الإخباري الشحيح. إن تركيز ملكية وسائل الإعلام في أيدي القليل من المؤسسات التجارية والتكتلات- وهو من أسس الديمقراطية الإعلامية - أدى إلى تضييق نطاق الأصوات والآراء التي يتم طرحها في وسائل الإعلام غلبة الصبغة التجارية على الأخبار والمعلومات، حيث تعطي الأولوية للبرامج المعلوماتية والترفيهية (المعلوإمتاعية) وأخبار مشاهير الفنانين عن الخطاب الإعلامي الإخباري. وتجريد وسائل الإعلام الإخبارية عن كفاءة إجراء التحقيقات الصحفية والقيام بدورها كمراقب على مصالح العامة ولعل هذه الوضعية هي التي سقط فيها الإعلام التونسي ولاسيما الإعلام الخاص المتركز بيد مؤسسات إنتاج خاصة مثل شركات كاكتوس وأيت برود المنتجان لبرامج قناة الحوار التونسي وهو الاسم المميز لقناة مناضلة وذات ترخيص جمعياتي بعد الثورة، قبل أن يفرط فيها مالكها الأصلي الطاهر بن حسين إلى سامي الفهري بشروط لم يتم احترامها، القناة التي كانت مطاردة وممنوعة قبل الثورة أصبحت اليوم وريثة قناة التونسية وبرامجها الترويجية والتسلوية إلى غاية الإسفاف تبقى ضعيفة المضامين الثقافية على قاعدة الإثارة بدل الإنارة والترفيه بدل البلاغ.

---

[42] - الهواري(شيماء)، صناعة الإعلام، التسيير الاقتصادي والتدبير الإداري والموارد البشرية للمؤسسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي،برلين، ألمانيا، https://democraticac.de/?p=48913 نشر في 7سبتمبر 2017، اطلع عليه في جانفي 2020.

[43] - أمين سعيد عبد الغني: إدارة المؤسسات الإعلامية في عصر اقتصاد المعرفة، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة،2006.

[44]- عبد الرحمن (عواطف) ،أزمة الإعلام العربي بين التبعية والاختراق الثقافي، ملامح وسبل المواجهة، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، مجلة علمية محكمة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، المجلد الأول، أكتوبر 2009 / يناير – مارس 2010.

8.1- الديمقراطية الإعلامية والميديا الجديدة

يرتبط مفهوم ديمقراطية الإعلام مباشرة بحرية وسائل الإعلام في التعبير عن قضايا المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية باعتبارها الأداة الأساسية التي تضمن تحقيق تنفيذ حق الجمهور في المعرفة بمجريات الأحداث، كما يرتبط هذا المفهوم بإتاحة الفرصة لكافة القوي الحية للتعبير عن أرائها في الشأن العام عبر الميديا، مع تفعيل المشاركة الجماهيرية والتواصل مع الرأي العام بشتى الوسائط والوسائل بحيث يُتاحُ للأفراد والمؤسسات حق الرد والتصحيح في المعالجة الإعلامية المقدمة، حق الانتفاع مما ينتجه ويعرضه الإعلام من رسائل متنوعة ؛ على أن تطور وسائل الإعلام والاتصال الجديد ومضامينها الاتصالية استجاب حتما لحتياجات الجمهور. إذ كان للشبكة العالمية للمعلومات دور محوريّ فعال في تسهيل نمو ديمقراطية الإعلام حيث أنّها توفر لمستخدميها صوتًا ومنبرًا وإمكانية الوصول إلى وسيلة الإنتاج الإعلامي، ويتيح الواب WEB لكل شخص المشاركة في المعلومات على الفور دون حواجز لعمل إدخال عبر بنية تحتية مشتركة، وعادةً ما ينظر إليه كمثال للقوة المحتملة لديمقراطية الإعلام[45].

لقد سمح استخدام تقنيات شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية لترويج المعارضة والإصلاح السياسي بما يضفي مصداقية على نموذج الديمقراطية الإعلامية. ويتضح هذا في الاحتجاجات واسعة النطاق في ما تعرف باسم الربيع العربي حيث سمحت مواقع الميديا الاجتماعية مثل فيس بوك/ وتويتر/ ويوتيوب/.. للمواطنين بالتواصل سريعًا مع بعضهم البعض وتبادل المعلومات وتنظيم الاحتجاجات المناهضة لحكوماتهم. وبينما لا يمكن القول بأن الميديا الاجتماعية فقط لها الدور الأهم في إنجاح هذه التظاهرات، هكذا لعبت التموارد التكنواتصالية دورًا هامًا في إحلال تغييرات سياسية ومجتمعية جذرية في تونس ومصر وليبيا واليمن.

9.1- في نقد نظرية الديمقراطية الإعلامية

رغم أهمية نظرية الديمقراطية الإعلامية في منوالها التشاركي والتفاعلي، يذهب نقادها إلى أن هذا النظام، وحتى يعمل بشكل صحيح، يجب أن يفترض أن كل فرد في المجتمع يمكن تعليمه وقد يصبح عضوًا مشاركًا فعالاً في صناعة الإعلام وتبادل الأفكار والمعلومات وصناعة المضامين الإعلامية. بيد أن المجتمعات التي تعاني من ارتفاع معدل الأمية، يصعب على المواطنين فيها المشاركة بصورة فاعلة في الإعلام والتعديل والتغيير الاجتماعي. بحيث تكون النتائج عكسية، فبدلاً من تعزيز المثل الديمقراطية، قد يتسبب ذلك في أن يمزق المجتمع ويعزز الطبقية الإعلامية بظهور طبقات عليا تشارك بفعالية في خلق الإعلام، وطبقات دنيا تكتفي بالاستهلاك، مما ينجم عنه المغالطات الإعلامية والتلاعب بالمعلومات أو

45- الفيلالي (ليلى)، الإعلام الجواري والميديا الجديدة في مقاربة الديمقراطية التشاركية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، نشر في5 ديسمبر 2019.

التحيز الإعلامي. وقد يسلك ذلك ضمن ما صدر عن "نانسي فرايزر" من نقد للمجال العام الهابرماسي فيما يتصل بتوضيح التباينات الفردية.

إشكالية أخرى تطرأ عند محاولات دمج دور الصحفيين والصحافة التقليدية في نطاق الديمقراطية الإعلامية، فبالرغم من أن المنافذ الاتصالية الجديدة هي مجالات خاصة للأفراد، فإن الصحفيين الذين يقومون بتوظيفهم يخضعون لتدريب مكثف وكذلك ميثاق أخلاقي صارم عند تقديم الأخبار والمعلومات للجمهور. ولأن الديمقراطية الإعلامية تعتمد بصورة كبيرة على الصحافة العامة والصحافة البديلة (الميديا الاجتماعية) ومشاركة المواطنين، فهناك احتمال أن ينظر الجمهور لجميع المعلومات المتبادلة على أنها متساوية. ولن يؤثر ذلك بالسلب في وكالة الفرد في مجتمع ديمقراطي فقط بل سيتعارض مع فكرة الصحافة الحرة التي تهدف إلى توعية الجمهور.

10.1- التنظّم الذاتي في ديمقراطية الإعلام

يضبط الباحث الأكاديمي التونسي في علوم الإعلام والاتصال الدكتور الصادق الحمامي شروط دمقرطة الإعلام بدعم آليات التنظيم الذاتي وأهمها في نظره.

1.9.1- مجلس الصحافة

يمثّل مجلس الصحافة الآلية التنظيمية التي تضمن للجمهور الحقّ في جودة الأخبار لأنها تشير إلى مسؤولية الصحفيين أمام المجتمع من خلال قبولهم الطوعي للمساءلة عبر اليات مستقلة ومحايدة. وقد كانت تجربة أول المجالس الصحفية في العالم قد رأت النور عام 1916 في السويد التي شهدت ظهور أول مجلس للصحافة "The Court of Honour for the Press "، ومن ثم انتشرت مجالس الصحافة في أوروبا وفي العالم الديمقراطي باستثناء فرنسا. وتعرف منظمة اليونسكو مجلس الصحافة على أنه: "هيئة جماعية مستقلّة عن السلطة السياسية، مَهَمَّتُها اتّخاذ القرارات الخاصة بمعالجة شكاوى المواطنين ضد المؤسّسات الإعلامية أو المتصلة بتجاوزات الصحفيين". ويقوم المجلس بدور توفيقي مهم بين الصحفيين والمؤسّسات الإعلامية من جهة والمواطنين من جهة أخرى. ومن مهامه أيضا رصد اتجاهات الرأي العام حول الصحافة والصحفيين في المجتمع ووضع معايير السلوك الأخلاقي للصحفيين، واقتراح تعديلات لتطوير مواثيق أخلاقية. تتمثل إذن مهمة مجلس الصحافة الأساسية في قبول شكاوى المواطنين والتأكد من أنها تندرج ضمن إطار ميثاق الشرف الصحفي. ويقوم المجلس بدور الوسيط بين الشاكي من جهة أولى والمؤسّسة الإعلامية من جهة ثانية، كما يرصد مجلس الصحافة كل الانتهاكات التي تقوم بها المؤسّسات الإعلامية والصحفيون للمبادئ الأخلاقية استنادا إلى المرجعيات التنظيمية والقانونية والأخلاقية للمهنة الصحفية على أساس مبدإ، المساءلة، والإنصاف، والدفاع عن حرية التعبير والصحافة.

2.9.1- الوسيط أو الموفق الإعلامي (press ombudsman / médiateur)

الموفق الإعلامي خطة استحدثت في المؤسّسات الإعلامية في بدايات القرن العشرين، ذلك أن الموفق الصحفي أو الإعلامي هو وسيط بين الجمهور وهيئة التحرير يتلقّى شكاوى الجمهور وملاحظاتهم وبعد عرضها على الصحفيين يعرض ردود الصحفيين عليها وموقف المؤسسة الإعلامية إزاء تلك الشكاوى. وتعتبر تجربة صحيفة لوموند الفرنسية والغارديان البريطانية وبوليتكان الدنماركيّة من أنضج التجارب العالمية في مجال الوساطة الإعلامية والتوفيق الصحفي. وينتظم الموفقون الصحفيون في العالم عبر جمعية عالمية تظم موفقين من العالم الديمقراطي الذي تتوفر فيه مثل هذه الخطة باستثناء العالم العربي تأكيدا لضعف آليات المساءلة والتنظيم الذاتي والشفافية بالمؤسسات الإعلامية العربية، وتعرف المنظمة اختصارا بـ ombudsmen news organizations /Ono. وفي تونس ما بعد الثورة اتخذت بعض المؤسسات الاتصالية والإعلامية والصحفية الخاصة خطة الموفق والوسيط الإعلامي في ظل غياب هذه الخطة حاليا صلب المؤسسات الإعلامية العمومية.[46]

11.1- من نظريّتي "الحرية" و"المسؤولية الاجتماعية" إلى نظرية "المشاركة الديمقراطية"

هي الأحدث بين النظريات الإعلام الخمس في العالم وأصعبها تحديدا، فقد برزت هذه النظرية - سبقتها زمنيا أربع نظريات كاتجاه إيجابي نحو ضرورة وجود أشكال جديدة في تنظيم وسائل الإعلام، فالنظرية قامت كرد فعل مضاد للطابع التجاري والاحتكاري لوسائل الإعلام المملوكة ملكية خاصة، تعبيرا عن التحرر من وهم الأحزاب والنظام البرلماني الديمقراطي في المجتمعات الغربية والذي أصبح مسيطرا على الساحة ومتجاهلا الأقليات والقوى الضعيفة في هذه المجتمعات، وتنطوي هذه النظرية على أفكار معادية لنظرية المجتمع الجماهيري، الذي يتسم بالتنظيم المعقد والمركزية الشديدة، والذي فشل في توفير فرص عاجلة للأفراد والأقليات في التعبير عن اهتماماتها ومشكلاتها. وحسب هذه النظرية فإن الصحافة الحرة كنظرية فاشلةٌ بسبب خضوعها لاعتبارات السوق التي تجردها أو تفرغها من محتواها، كما تعتبر أيضا أن نظريةٍ المسؤولية الاجتماعية غير ملائمة بسبب ارتباطها بمركزية الدولة، وحسب هذه النظرية فإن التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام لم يمنع ظهور مؤسسات إعلامية تمارس سيطرتها من مراكز قوى في المجتمع، وفشلت في مهمتها وهي تلبية الاحتياجات اليومية للمواطنين أو المتلقين لوسائل الإعلام. وفي هذا المستوى يمكن التأكيد على أنه إذا كان القهر السياسي والاجتماعي لأنظمة الاستبداد والاستغلال هو المفجّر لثورات الشعوب، فإن الإعلام الحر والمستقل هو الذي يهيئ ويعجّل بإنجازها[47].

---

[46] - الحمامي (صادق)، أفكار حول التنظيم الديمقراطي للصحافة التونسية، الصحافة التونسية، 14 جانفي 2016 .

[47] - العالم، (صفوت) - كلية الإعلام بجامعة القاهرة ، نشر في http://studies.aljazeera.net/issues/2013/03/20 ، اطلع عليه في ديسمبر 2019.

12.1- الإعلام والتحولات الديمقراطية

تعطي للإعلام أدوار محددة في مرحلة التحول الديمقراطي، [48] إذ ما من شك في أن لوسائل الإعلام دورا فاعلا في تشكيل سياق الإصلاح السياسي في المجتمعات ويتوقف إسهام ودور وسائل الإعلام في عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي على الأدوار والأشكال المميزة لتلك الوسائل في المجتمع وحجم الحريات بها، من جهة تعدد الآراء والاتجاهات داخل هذه المؤسسات، ومن جهة تعزيز قيم المشاركة السياسية في صنع القرار السياسي، المرتبط بفلسفة النظام السياسي الذي تعمل في ظله، ودرجة الحرية التي تتمتع بها داخل البناء الاجتماعي[49]. لقد لعبت ثورات ما يعرف بالربيع العربي دورًا مهمًا وحاسمًا في زعزعة أركان النظام الإعلامي العربي خلال العقد الأخير، وتجلى ذلك بوضوح أكبر في البلدان التي تفجرت فيها عوامل الحراك السياسي والاحتقان الاجتماعي منذ مطلع ذلك العقد، وربما تكون مصر وتونس واليمن من أبرز تلك البلدان، فقد سمحت ظروف الهامش الديمقراطي والحريات النسبية المتاحة لديها بتحفيز الصحافة والفضائيات الخاصة، وتوظيف أدوات ما صار يُعرف بالإعلام الجديد (New Media) في التمرد على ثوابت الإعلام الرسمي، وتحرير قطاعات واسعة من الجمهور من سطوته. وهو الأمر الذي يفسر المكانة البارزة التي تحتلها شعارات حرية الصحافة والإعلام ضمن مطالب الحراك الثوري والإصلاحي في عموم الوطن العربي، وحرص القوى والحركات السياسية على استثمار معطيات ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال على المستوى الكوني.[50] وتؤكد أدبيات العلوم السياسية أنه لا توجد نظرية علمية شاملة ودقيقة توضح وتشرح طبيعة الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي، بل إنها تعطي للإعلام المنخرط في عملية التغيير، دورًا أساسيًا في استمرارية العمل السياسي الإصلاحي والتوعوي، "لحماية مكاسب التغيير الديمقراطي وتطويرها"، وكشف جميع المعوقات والصعوبات التي تحول دون نجاحها، بالبلدان العربية ولاسيما بلدان ما يعرف بالربيع العربي، لذلك يقتضي بناء الرسالة الإعلامية المرافقة لعملية الانتقال الديمقراطي، عملاً إعلاميًا محترفًا يعيد صياغة وإعداد وتقديم مواقف المواطنين، والاتجاهات العامة للرأي العام.[51]

---

[48] - Goran , Hyden, and Charles Okigbo , " The media and the Two waves of Democracy ; in media and democracy in Africa " , G. Hyden ,M. Leslie and F.F Ogudimu , (e.ds) (New Brunswick , N, J: Transaction Publishers, 2002) pp29-50.

49 Shelton Gunaratne. " Democracy , Journalism and Systems Perspectives From East and West " , inx , Hao and S.K , Data Ray (eds), issues and challenges in Asian Journalism , (Singapora: Marshall Cauendish , 20006) pp 1-24

[50]- (الميرغني) رجائي ، دور الإعلام في التحول الديمقراطي المجتمع المدني داعمًا–الائتلاف الوطني لحرية الإعلام نموذجًا، ورقة عمل مقدمة لبرنامج "بناء القدرات والنهوض بالمعرفة" لشباب الصحفيين الليبيين: القاهرة من 21/15 يوليو/تموز 2011.

[8]- قوي بوحنية، عصام بن الشيخ، الرسالة الإعلامية العربية "التغييرية": المضامين والرؤى، المؤتمر الدولي الـ 17 جامعة فيلادلفيا، ثقافة التغيير: الأبعاد الفكرية والعوامل والتمثلات (المملكة الأردنية: 6– 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2012).

13.1- في بدائل الديمقراطية الإعلامية

أثمرت الديمقراطية الإعلامية نماذج من الإعلام الجديد أو الميديا الجديدة على غرار الإعلام المجتمعي أو الإعلام الحر أو الإعلام المستقل أو الإعلام البديل أو ما اصطلح عليه بصحافة المواطنة أو الميديا الإجتماعية .. وغالبها استفاد اليوم من الإحداثات والابتكارات التكنواتصالية المتجددة.

1.13.1- الإعلام البديل

ويقصد بها وسائل الإعلام التي تمثل بدائل للإعلام التجاري أو المملوك للحكومة، وتعتبر صحافة الرأي أحد المكونات العديدة من الوسائل البديلة، وتفضل بعض وسائل الإعلام الآن استخدام مصطلح "مستقل" عن مصطلح "بديل."

2.13.1- وسائل الإعلام المجتمعية أو الإعلام الشعبي الحر

وسائل الإعلام المجتمعية النائشة في إطار نشاطات قوى المجتمع المدني العضوي والوظيفي الممثلة لما يعرف بـــ " وسائل الإعلام الحرة" ويطلق عليها نظريا "اتصالات المجتمع" [52]، ونعني بها الوسائل الإعلامية والوسائط الاتصالية التي ينشئها المجتمع الديمقراطي ويتحكم فيها من تلقاء ذاته دونما وصايات أو توجيهات من مؤسسات الحكم ودوائر القرار، سواء كان مجتمعًا جغرافيًا أو مجتمعًا ذا شخصية اعتبارية أو مصالح. وتعد وسائل الإعلام المجتمعية شكلاً مختلفًا عن وسائل الإعلام التابعة للجهات التجارية أو وسائل الإعلام التي تديرها مؤسسات الدولة أو لإذاعات المرفق العام، بوصفها مكّون ضمني لمشاركة المجتمع المدني في إنتاج مضامين الميديا. يبقى جهاز الراديو أوسع جهاز اتصالي انتشارًا في العالم فعالية لانخفاض التكاليف ولبلوغ السواد الأعظم من المجتمعات الفقيرة والفئات المفقرة في العالم والتواصل معها، وأفضل نموذج تونسي قائم بالصدد هو إذاعة "كلمة التونسية" لصاحبته الناشطة الحقوقية سهام بن سدرين، الذي كان يبث عبر الإنترنيت ويخصص الحيز الأوسع في اهتماماته لصراع المعارضة التونسية بالداخل والمهجر مع النظام القائم، وقد تعرض هذا الوعاء الإذاعي البديل إلى صعوبات جمة لما انتقل للبث عبر موجات التضمين الترددي FM، لتضطر صاحبته من ثمة إلى بيعه. تلفزيا "تعتبر أول وسيلة إعلامية مجتمعية تلفزية عامة نشأت بالولايات المتحدة الأمريكية محطة تليفزيون عام أطلق عام 1968 بمدينة ديل من ولاية فيرجينيا الأمريكية بمبادرة من إدارة الغرفة التجارية وظلت على مدى عامين تقدم برامجها دونما إعلانات تجارية لذلك اضطرت إلى إيقاف بثها نتيجة صعوبات التمويل ونقص المعدات وضعف الإمكانات. أما في أوروبا فقد نشأ تلفزيون وإذاعة المجتمع في أوروبا على مرجعية انتقاد نظام الخدمة التلفزية العامة الموصومة بالاحتكارية. أما في أمريكا اللاتينية فتعتبر

[52]- يعود تاريخ نشأة أول إذاعة مجتمع إلى مؤسسات إذاعات الهواة التي تشكلت عام 1906، وأشهرها إذاعة باسيفيكا المملوكة لـ "لويس هيل". "KBFA " ببركلي من كاليفورنيا، بدأت بثها عام 1949، وكان مصدر تمويلها الأساسي مساعدات المستمعين ودعم المؤسسات الخيرية.

إذاعة "عمال مناجم بوليفيا" المنبعثة في أربعينيات القرن العشرين، من تأسيس "اتحاد عمال المناجم المحلي" نموذجا مميزا لوسيلة إعلامية شعبية وصوتا للمقاومة والتعليم والثقافة التحررية. عربيا وتحديدا بالمشهد التونسي، نشأت بتونس ما بعد الثورة فضاءات إعلامية شعبية وجمعياتية بديلة من قبيل الإذاعات الجمعياتية النائشة، أو حتى خارج البلاد قبل الثورة على نحو "قناة الحوار التونسي" لصاحبها الناشط الإعلامي والسياسي والمدني الطاهر بن حسين تحت نفس المعاناة ليضطر لبيع البقدونس رمزيا دعما لتمويل القناة قبل غلقها وبيعها، وللعلم هي قناة مناضلة أسهمت إلى حدود كبيرة في تعرية جرائم النظام وممارساته بالداخل قبل الثورة كانت تبث لمدة ساعتين من إيطاليا ويضطر الجمهور التونسي لمتابعتها سرا في بيوتهم فضائيا.. على أنه لا علاقة لتلك القناة مضامين وأهدافا بتلك التي تحمل ذات الاسم اليوم، والتي اشتراها سامي الفهري من الطاهر بن حسين في أعقاب الثورة لتتحول إلى منصة أقرب إلى تلفزيون الواقع وتلفزيونات المهملات وذلك ضربا لرمزيتها التارخية المناضلة وتبذئة مضامينها، وتعاملاتها السوقية، والتأثيرات التجارية المفضوحة. على أن المسؤولية القانونية اليوم تقع على الهايكا وهي الهيئة التعديلية المستقلة رسميا، وكيف تسمح قانونا ببيع قناة رخصتها جمعياتية لتستحيل إلى قناة تجارية ذات مضامين مبذّئة لحاجيات المجتمع وإشباعاته.على أنه في ظل الانفجار الاتصالي العولمي تبقى تقنية الإنترنت أهم قوة للديمقراطية والمشاركة الإعلامية تفترض ما يعرف بـ"الديمقراطية الإلكترونية" الأقدر تأثيرا على العلاقة المباشرة بين التقنية ونمو المجتمعات المحلية [53]. على أن المسؤولية القانونية اليوم تقع على الهايكا وهي الهيئة التعديلية المستقلة رسميا، وكيف تسمح قانونا ببيع قناة رخصتها جمعياتية لتستحيل إلى قناة تجارية ذات مضامين مبذّئة لحاجيات المجتمع وإشباعاته. على أنه في ظل الانفجار الاتصالي العولمي تبقى تقنية الإنترنت أهم قوة للديمقراطية والمشاركة الإعلامية تفترض ما يعرف بـ"الديمقراطية الإلكترونية" الأقدر تأثيرا على العلاقة المباشرة بين التقنية ونمو المجتمعات المحلية، تلك العتبة الاتصالية المعولمة فتحت الباب للميديا والوسائط لتشتمل جملة وسائل الإعلام الجماهيري على غرار الصحف والتلفاز والراديو لترويج المقالات الإخبارية والافتتاحيات والصور والفيديوهات والتسجيلات الصوتية والبيانات والتدوينات المبثوثة على منصات الشبكة العنكبوتية، وفي ظل هذا الوسيط الشبكي نشأت الظاهرة الاتصالية الشهيرة المشكلة للميديا الجديدة (new media) وبمختلف تجلياتها ومنصاتها واشتقاقاتها المعروفة بمصطلحات متنوعة من قبيل "الصحافة التشاركية" (journalism participatory)، و"الإعلام الديمقراطي"(dimocratic media)، و"الصحافة الشعبية أو المدنية" (grassroots journalism)، و"صحافة الشارع" (street journalism)، و"الإعلام البديل"(alternative media)، و"الإعلام مفتوح المصادر" (open-

[53] - Riismandel, Paul “About Grassroots and Community Media” September 1996. Retrieved 2013-04-30.

source media)، إلى غير ذلك من التسميات والمصطلحات التي استخدمها الباحثون في هذه الظاهرة الإعلامية والسوسيواتصالية والمنظرين لها وبخاصة تلك الناشطة عبر الميديا الاجتماعية (social media)، حيث تشتغل هذه المنصات والمواقع الحرة على تعرية الواقع وتنعتق من الإعلام الرسمي والعمومي والحكومي للنقاش العام في موضوعات مسكوت عنها أو معتمة كالفقر والبطالة ومشاكل التعليم والسياسات والساسة وغيرها وبروح وعمق مجتمعي، وهذا الصنف من الإعلام البديل هو الذي يقف قطعا وراء ما يعرف بالربيع العربي، في النشر والتعميم لإرهاصات ما قبل الثورات العربية وأوضاع الشعوب العربية ومنتهيات تلك المتغيرات السياسية والميدانية التي انطلقت موجتها الأولى من تونس ما بين 17 ديسمبر و14 جانفي 2011. [54]

2- مهن الصّحافة والتزامات التّنظيم Régulation

يبقى السؤال الرئيسي المتعلق بتنظيم الإعلام في مجتمع ديمقراطي يتصل بالأهداف والغايات، أي ما هو الهدف من تنظيم الإعلام أو التنظيم الذاتي؟ الجهات والآليات: ما هو الإطار المؤسسي والأساس القانوني لتنظيم الإعلام أو التنظيم الذاتي للإعلام؟

1.2- تعريف التنظيم أو الضبط أو التعديل:

يمكننا أن نعرف "تنظيم الإعلام" على أنها كافة الأنشطة التي تقوم بها الدولة بهدف التأثير في السلوك الاجتماعي أو الاقتصادي لوسائل الإعلام، وعلى ذلك فإن مصطلح "التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام" هو مصطلح يتصل بغير ذلك من الأشكال المتعددة للتنظيم التي تضطلع بها جهات غير حكومية، بحيث تتخلى الدولة عن دورها في القيام بأنشطة تنظيمية تحيلها إلى جهات غير حكومية تتولى وضع قواعد تنظيمية من تلقاء نفسها خاصة بها وبمنتسبيها.

2.2- أهداف التنظيم أو الضبط أو التعديل:

نشأ تنظيم الإعلام في الإطار الديمقراطي الغربي بهدف تعزيز مقومات الدولة الديمقراطية الحديثة فغاية التنظيم هي ضمان التأثير على وسائل الإعلام بوصفها تمارس أدوارا مدنية وتعليمية تصنع قرار المواطن، وتصنع الرأي العام، لتقوم بتوفير بيئة تواصلية لبلوغ حالة توازن بين مختلف القوى المتضادة والجماعات المتنازعة وتضارب المصالح بشكل سلمي في المجتمع الديمقراطي. مع أن نظام الإعلام الغربي لا تتمتع فيه سلطة بمفردها بالسيطرة على الإعلام ووسائل نشره، فإن ذلك النظام الليبرالي الديمقراطي لا تكون الحرية فيه مطلقة وبلا حدود، ومن ثم يقوم تنظيم الإعلام في الديمقراطيات على ضوابط قانونية تحمي المجتمع من إخلالات إعلامية على غرار النشر الكاذب والتحريض والعنف

[54] - "Earned media". Word Spy. Paul McFedries and Logophilia Limited. "earned media n. Free media coverage, such as a news story or opinion piece.

والإضرار بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية والفئات الهشة على غرار القصّر بغاية تحصينهم من المحتويات الضارة، وبهدف حماية مختلف أشكال التنوع بوسائل الإعلام مع ضمانات جودة المحتوى الإعلامي. [55]

3.2- إشكاليات الضبط أوالتنظيم أوالتعديل في البيئة العربية

تشهد عمليات ضبط وتعديل وتكييف عمل وسائل الإعلام تطورات كبيرة خاصة فيما يتعلق بالوسائل السمعية البصرية، على أن مسألة الضبط الإعلامي تعتبر مرحلة مهمة في مسار تنظيم الفضاء العمومي، وضمان تنظيم الحريات العمومية وممارسة الحقوق الإعلامية، في نطاق فلسفة المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام والمساءلة القانونية والأخلاقية المهنية. وفي هذا السياق، فإن **مساءلة وضبط الصحافة المكتوبة**، تزامنت مع بروز مؤشرات الاحتكار والاستغلال التجاري والسياسي والدعائي لها، تزامنا مع ظهور هيئات الضبط السمعي البصري، في النصف الثاني من القرن العشرين مع انتشار التلفزيون ريادته للوسائل الجماهرية. وبالتوازي مع انتشار هذا الشكل التنظيمي الإعلامي، بمختلف آلياته، وأدواته ومؤسساته، تحول الضبط الإعلامي اليوم إلى ضرورة مجتمعية تسهم في تنظيم الفضاء العمومي وحماية المجتمع الديمقراطي. غير أن إشكالية الضبط الإعلامي في السياق العربي والتونسي بالذات بوصفها تمر بمرحلة انتقال ديمقراطي ينتابها غموضٌ وتوجسات على مختلف المستويات لأسباب متعددة بعضها اقتصادي وبعضها سياسي، وآخر مهني.. فكثيرا ما يلف لبس كبير مفهوم الضبط الإعلامي في التصور والممارسة، لتداخل الحدود بين أشكال الضبط الإعلامي ومستويات الرقابة على وسائل الإعلام، وعدم الفصل بوضوح بين ما هو مهني وما هو سياسي والتخوف من فكرة الضبط في حد ذاتها لغياب ثقافة ممارسة المهنة في إطار المسؤولية الاجتماعية وتحمل تبعات ممارستها. [56]

4.2- محاذير الضبط والتنظيم في أنظمة التوجيه الإعلامي

تتسبب سياسات الضبط والتوجيه الإعلامي في مخاطر وانزلاقات التبعية والولاء للسلطة في ظل سيطرة الدولة واحتكارها لملكية وسائل الإعلام وأجهزتها في ظل ما يعرف بالإعلام الحكومي أو إعلام السلطة.

1.4.2- مفهوم الإعلام الحكومي***[57]

يقصد بالإعلام الحكومي ذلك الإعلام المملوك للدولة في حالما إذا سيطرت عليه في النهاية و/أو تمولته الدولة وأدارت دواليب الإشراف عليه، وقد تكون هذه الوسائل الإخبارية الوسيلة الإعلامية الوحيدة في تراب الدولة أو ربما تكون في منافسة مع إعلام آخر يسيطر عليه الخواص.

---

[55] - رونالد (ماينار دوس)، تنظيم الإعلام في أوروبا: النموذج الألماني، مؤسسة فريدريش نومان من أجل الحرية، http://www.fnst-egypt.org/

56- شبكة ضياء الجزائرية للمؤتمرات والدراسات، الملتقى الدولي الثاني حول: " سلطات ضبط وسائل الإعلام، مسارات ، تجارب ، آفاق" http://diae.net/21166

[57]*** أمكن في تونس ما بعد ثورة 14 جنفي 2011 التخلي عن استخدام مصطلح الإعلام الحكومي واستبداله بالإعلام العمومي أو المرفق الإعلامي العام أي بمعنى الخدمة الإعلامية العامة.

2.2.4- خصائص منظومة الإعلام الحكومي

يستخدم مصطلح الإعلام الحكومي في مقابل الإعلام المستقل أو الإعلام الخاص، ويكون محتواه عادة أكثر توجيهًا للجمهور من قبل الدولة التي يجوز لها فرض رقابة على المحتوى الذي تعتبره غير قانوني أو غير أخلاقي أو في غير مصلحة الحكومة، وفي البيئة الإعلامية الحكومية تفرض الدولة على قطاع كبير من الصحفيين الانخراط بالحزب الحاكم أو الموالاة الصريحة أو الضمنية له كما هو الحال في الأنظمة الشيوعية التي تستغل فيها أجهزة الإنتاج الإعلامي في الدعاية للدولة المركزية وحزبها الأوحد، لمبررات وممارسات، تعزيز النظام لصالح الدولة، وتشويه معارضي الحكومة، والتعتيم عليهم دافعا عن إيديولوجيا النظام، ولمبررات "الوحدة الوطنية".

3.2.4- نظريات ملكية الدولة

توجد ملكية الدولة للإعلام في الدول الفقيرة الاستبدادية غير الديمقراطية التي تتدخل فيها الحكومات بشكل كبير لوجود مصلحة لها في السيطرة على تدفق المعلومات.وفي هذا الصدد نعرض نظريتان متناقضتان لسيطرة الدولة على الإعلام، الأولى وهي المعروفة بـ نظرية "بيجو" للمصلحة العامة وتقترح أن تكون ملكية الدولة للإعلام مفيدة / أما النظرية الثانية وهي المسماة بنظرية الخيار العام فتحدد سيطرة الدولة على الحريات الاقتصادية والسياسية.

أ- نظرية المصلحة العامة: تقترح نظرية المصلحة العامة، والتي يشار إليها أيضًا بنظرية "بيجو"، أن تكون ملكية الحكومة للإعلام مرغوبة لثلاثة أسباب وهي: أولا إن نشر المعلومات هو صالح عام، وعدم الكشف عنها سيكون مكلفًا ثانيًا:إن تكلفة توفير ونشر المعلومات عالية، وثالثا: يمكن أن تكون ملكية الدولة للإعلام أقل انحيازًا وأكثر اكتمالاً ودقة ومع ذلك، فإن الاقتصاديين من أتباع "بيجو"، الذين يدافعون عن التنظيم والتأميم، يدعمون أيضا الإعلام الحر والخاص.

ب- نظرية الخيار العام: وتشدّد على أن الإعلام المملوك للدولة يتلاعب بالمعلومات ويحرّفها لصالح الحزب الحاكم ويرسخ حكمها في حين يمنع الجمهور من اتخاذ قرارات مستنيرة، وبالتالي يقوّض المؤسسات الديمقراطية. وهذا من شأنه منع الإعلام الخاص والمستقل، والذي يقدم الأصوات البديلة التي تسمح للأفراد اختيار السياسيين والسلع والخدمات وما إلى ذلك، إضافة إلى ذلك فإن هذا من شأنه منع المنافسة بين مؤسسات الإعلام تضمن حقوق المستهلكين عبر المنافسة الديمقراطية المعروفة باسم السلطة الرابعة المضادة لسلطات الدولة الثلاث أي القضائية والتنفيذية والتشريعية.

4.2.4- انعكاسات احتكار الدولة للإعلام على حرية الصحافة

حسب التقارير السنوية لمنظمة مراسلون بلا حدود RSF ترتبط مستويات ممارسة حرية الصحافة وحرية التعبير بمستويات سيطرة الدولة على الإعلام وأجهزته والتنظيمات المهنية للصحفيين، وترتفع نسب المضايقات والملاحقات والتعتيم والحجب والرقابة خاصة بقياس مستويات الرقابة التي تمارسها الأنظمة الاحتكارية على الإنترنت بالدول ذات المستويات الأعلى لملكية الدولة للإعلام مثل روسيا البيضاء وبورما وإثيوبيا والصين وإيران وسوريا وتركمانستان وأوزبكستان. ولا يمنع ذلك بالدول التي فيها الإعلام متحررًا من سيطرة الدولة مثل تركيا ونيجيريا وكينيا مثلا إذ لا يزال الصحفيون يتعرضون لمضايقات وتهديدات، بل وحتى السجن ببعض الديمقراطيات مثل روسيا وكوريا الجنوبية، ولا ينطبق هذا على منوال الإذاعة العامة في المملكة المتحدة - بي بي سي BBC- أو بألمانيا على غرار DW الدوتشي فيله بالرغم من كليهما ممول عن طريق رسوم جبائية حكومية، ومع ذلك فهي مستقلة عن سيطرة الدولة، على حد الشكوك أن الإذاعتين تقعان تحت سيطرة أجهزة الاستخبارات لتلك الدول، ولقد زادت الشكوك في هذه التمشيات الحكومية مع بروز نموذج قناتي روسيا اليوم RT، وفرنسا France 24.

5.2.4- انعكاسات احتكار الدولة للإعلام على الحقوق المدنية والسياسية

هو وضع تتسبب فيه "نظرية المصلحة العامة" التي تبرر ملكية الدولة للصحافة بتعلة تعزز الحقوق المدنية والسياسية، بيدأنها وفقًا لنظرية الخيار العام تسهم على نطاق واسع في ال**حد من تلك الحقوق من خلال منع وتضييق مراقبة المجتمع المدني للحكومة والمجتمع السياسي ومكافحة الفساد السياسي** .حيث يسهم الإعلام المستقل والخاص والجمعياتي في تشديد الرقابة على الدولة وموظفيها وأجهزتها الحكومية فعلى سبيل المثال تزادت إبلاغات المواطنين عن شبه الفساد بدول عاشت انتقالات ديمقراطية مثل تونس والمغرب والبرتغال في وقت يلجأ فيه الإعلام الحكومي والعمومي إلى لزوم الصمت. للخروج من مأزق الوصاية على الإعلام العمومي وتبعيته الحكومية يقترح الصادق الحمامي في مقاربته لحزمة الشروط والآليات الضامنة لاستقلالية الإعلام **التعاقد بين الدولة ومؤسسات ما يسميه بالإعلام العمومي على أن ترتبط بالدولة في نظره بواسطة عقد يبين بكل وضوح ودقة وظائفها والتزاماتها التي تتجسد في كراس شروط.**[58]

4.3- مقاربة تقييميّة تطبيقية بمقارنة لنماذج ثلاثة من "تنظيم" الصحافة في العالم

نستعرض من خلال الجداول اللاحقة مقاربة تطبيقية لثلاثة نماذج عالمية من ممارسة الضبط والتنظيم والتعديل الإعلامي مراعين في ذلك خصائص عامة للممارسات قانونية تنظيمية لممارسة

[58]- الحمامي (صادق)، استقلالية الإعلام : الشروط والآليات.. مقال صادر بجريدة الصحافة بتاريخ 17 فيفري 2012.

الصحافة في هذه النماذج الثلاثة وانعكاساتها على نشاط الصحفيين ومؤسساتهم الإعلامية والإطار القانوني العام الراعي لممارسة الصحافة ومهنها بكل من ألمانيا كنموذج مستقر للديمقراطية الإعلامية، والدول العربية عموما كنموذج لتدخل الدولة الواسع في النشاط الصحفي واحتكار مؤسساته أو تأميمه أو مراقبة الخاص منه وجعله منوالا تابعا للجهاز الإعلامي الرسمي، وصولا إلى النموذج التعديلي التونسي بوصفه نموذج انتقالي سائر نحو تأسيس نموذج إعلامي ديمقراطي وبناء مؤسساته الديمقراطية بعد 14 جانفي 2011 على أساس المأسسة الدستورية لتلك الهيئات التعديلية والقوانين المحدثة لها.

جدول 6 : مقارنة مصادر تشريع قوانين تنظيم الإعلام للنموذج الديمقراطي والسلطوي والانتقالي

النموذج الإعلامي الديمقراطي المستقر (مثال ألمانيا)	النموذج الإعلامي السلطوي الاحتكاري (مثال الدول العربية التي لم تشهد انتقالا ديمقراطيا)	النموذج الإعلامي الانتقالي الديمقراطي (مثال تونس بعد الثورة)
1- المادة الخامسة من الدستور الأماني الاتحادي: الضامنة لحق كل إنسان في التعبير عن رأيه ونشره بالكلمة والكتابة والصورة، والحق في الحصول على المعلومات من المصادر المتاحة للعموم دونما إعاقة. أو خضوع لأي رقابة. 2- فقه القضاء الألماني ممثلا في المحكمة الدستورية الألمانية أكد أن تلك المادة من شأنها حماية المواطنين ووسائل الإعلام من الرقابة وهي ملزمة للدولة بإيجاد نظام إعلامي يضمن تحقيق الديمقراطية والتكامل الاجتماعي. 3- قوانين الولايات الألمانية الخاصة بالإعلام بوصف ألمانيا دولة فدرالية.	1- دساتير مختلف الأقطار العربية. - قوانين الدول العربية الخاصة بالنشر والصحافة والمطبوعات. 2- القوانين الجنائية العربية. 3- قوانين الطوارئ العربية. 4- قوانين مكافحة الإرهاب العربية.	1- دستور الجمهورية الثانية المؤرخ في 27 جانفي 2014. يتميز دستور2014 من نظيره لسنة 1959 بإفراده الباب الثاني بمجموع فصوله لحريات والحقوق الأساسية كباب خاص بها تأكيدا عليها وعلى ضمانتها. وضمن الفصلين 31 و32 بمنطوقهما حرية الصحافة والتعبير والحريات المجاورة مع منع ممارسة رقابة مسبقة على هذه الحريات. والحق في النفاذ إلى المعلومة وشبكات الاتصال. أما الفصل 127 من باب الهيئات الدستورية فقد خصص لهيئة الاتصال السمعي البصري، وضبط مهامها في تعديل قطاع الاتصال السمعي البصري، وتطويره، وضمان حرية التعبير والإعلام، وضمان إعلام تعددي نزيه. 2- الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي صادقت عليها تونس وهي من حيث التطبيق تبقى أعلى من القوانين في الهرم الدستوري التونسي أي مباشرة بعد الدستور.[59] 3- المرسوم عدد 115 لسنة 2011 مؤرّخ في 2 نوفمبر 2011 يتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر. 4- مرسوم عدد 116 لسنة 2011 مؤرخ في 2 نوفمبر 2011 يتعلق بحرية الاتصال السمعي والبصري وبإحداث هيئة عليا مستقلة للاتصال السمعي والبصري.

جدول 7 : مقارنة مكانة الدولة في النظام الإعلامي الديمقراطي والسلطوي والانتقالي

النموذج الديمقراطي المستقر (مثال ألمانيا)	النموذج السلطوي الاحتكاري (مثال الدول العربية التي لم تشهد انتقالا ديمقراطيا)	النموذج الانتقالي الديمقراطي (مثال تونس بعد الثورة)
- تمنع الفقرة الأولى	-تنصيص القوانين المنظمة للإعلام على سيطرة الدولة على كل قطاعات الإعلام بغالب بلدان العالم العربي	-تخلت الدولة بعد الثورة عن أيّ وصاية على الإعلام والصحافة

[59]- الهواري (شيماء)، قراءة في المستجدات الدستورية حول حرية التعبير والإعلام: تونس والمغرب ومصر نموذجا، المركز الديمقراطي العربي DAC، برلين- ألمانيا، 22 يونيو 2017.

من الفصل الخامس من الدستور الألماني تدخل الدولة في الإعلام، أما الفقرة الثانية فتضع ضوابط التشريعات الإعلامية لتنظيم وسائل الإعلام.	حيث تخضع ملكية وسائل الإعلام في قطاع الإرسال الإذاعي والتلفزيوني لاحتكار الدولة. كما أن خدمات الإنترنت تخضع لسيطرة الدولة أو المقربين منها والعائلات المالكة، وكذلك فيما يخص خدمات الإرسال الفضائي. باستثناء حالات قليلة، ومن بين أسوإ أشكال الرقابة، امتلاك الدولة الصحف، لأن ذلك يحد من حرية التعبير والعمل الصحفي، ويجعل السلطة السياسية والأجهزة الأمنية تتحكم في عملية تدفق المعلومات وحرية نشر المعرفة.[60] ويتعارض هذا صراحة مع مقتضيات حرية الاتصال والإعلام بمعاييرها الدوليةالتي تشمل: حرية الوصول إلى المعلومات وتداولها، وحرية إصدار الصحف والمطبوعات، وحرية البث الإذاعي والتلفزيوني والإنتاج المسرحي والسينمائي، وحرية التنظيم المهني والنقابي للعاملين في مجالات الاتصال والإعلام، وضرورة وجود ضمانات دستورية الحكومات وأصحاب الأعمال.وقانونية لحماية حرية التعبير عن الرأي من تجاوزات.	والنشر والتعبير، فلم تعد هناك وزارة تشرف على قطاع الإعلام بل تمت إحالة مهام الإشراف على المرفق العمومي السمعي البصري لهيئة مستقلة تعرف بهيئة الاتصال السمعي البصري تتولى حسب الفصل 127 من دستور 2014 تعديل قطاع الاتصال السمعي البصري،وتطويره، وتسهر على ضمان حرية التعبير والإعلام، وعلى ضمان إعلام تعددي نزيه.تتمتع الهيئة بسلطة ترتيبية في مجال اختصاصها وتستشار وجوبا في مشاريع القوانين المتصلة بهذا المجال .تتكون الهيئة من تسعة أعضاء مستقلين محايدين من ذوي الكفاءة والنزاهة، يباشرون مهامهم لفترة واحدة، مدتها ست سنوات، ويجدّد ثلث أعضائها كل سنتين.

[60]- (الشولي) أحمد ، حرية الصحافة في الوطن العربي، قناة الجزيرة...

Source: http://www. Jordonianarabic. Com/ Arabic lass/ media/ pressfree.mp3 (accessed le10/08/2008

جدول 8 : مقارنة أهداف الأنظمة الإعلامية الديمقراطي، والسلطوي، والانتقالي

النموذج الديمقراطي المستقر (مثال ألمانيا)	النموذج الإعلامي السلطوي الاحتكاري (مثال الدول العربية التي لم تشهد انتقالا ديمقراطيا)	النموذج الإعلامي الانتقالي الديمقراطي (مثال تونس بعد الثورة)
تهدف القوانين الخاصة بالصحافة الألمانية إلى: 1- حماية التعددية الصحفية. يوجد تشريع خاص بمراقبة عمليات الدمج منعا لأشكال التركيز وحماية للتعددية الصحفية ومنع هيمنة السوق. رغم أن أكبر خمس دور نشر تسيطر على حوالي 45 % من إجمالي حجم السوق. 2- حماية جودة المحتوى الصحفي.	يهدف النظام الإعلامي العربي في مختلف الأقطار والأنظمة السياسية القائمة إلى: 1-فرض رقابة مشددة على النظام الإعلامي ككل في سياق ما يعرف بالسياسات الإعلامية للدولة المركزية، بتعلات الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع وأهمها: 2- فرض الرقابة من الأجهزة الأمنية والرقابية على مضمون الرسائل الإعلامية واتهامها بالزيف والبطلان وتهديد المجتمع. 3-تسخير الجهاز الإعلامي والاتّصاليّ خدمة للنظام القائم واستقراره واستمراره. 4- الرقابة على الأفكار المتهمة بالتعدي على حرمة الآداب والأخلاق العامة والتعدي على الحياء وخدشه. 5- الرقابة على الأخبار والصور والبيانات والمنشورات بتعلات تهديدها للأمن القومي والصالح العام والنظام الاجتماعي والتعايش.	قدم النظام الإعلامي التونسي الجديد عبر المرسوم 115ضمانات لحرية التعبير، وحق النفاذ إلى المعلومة، حاميا الصحفي ومصادر خبره.. 1-ضمانات حرية التعبير: يضمن الفصل الأول من المرسوم 115 الحق في حرّية التعبير مضمون الذي يمارس وفقا لبنود العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وبقية المواثيق الدولية ذات العلاقة المصادق عليها من قبل الجمهورية التونسية، ويشمل الحق في حرية التعبير حرية تداول ونشر وتلقي الأخبار والآراء والأفكار مهما كان نوعها. ويمنع ذات الفصل التقييد من حرّية التعبير إلا بمقتضى نص تشريعي. 2-تعريف الصحفي المحترف: حسب الفصل 7 من المرسوم 115 يعدّ صحفيا محترفا كل شخص حامل على الأقل للإجازة أو ما يعادلها من الشهائد العلمية يتمثل نشاطه في جمع ونشر المعلومات والأخبار والآراء والأفكار ونقلها إلى العموم بصورة رئيسية ومنتظمة في مؤسّسة أو عدة مؤسّسات للصحافة يومية أو دورية أو في وكالات الأنباء أو في مؤسّسة أو عدة مؤسّسات للإعلام السمعي البصري أو للإعلام الإلكتروني بشرط أن يستمد منها موارده الأساسية. ويلحق بالصحفيين المحترفين المساعدون لهم مباشرة، كالمحرّرين والمترجمين والمحرّرين والموثقين والمخبرين بالتصوير اليدوي أو الشمسي أو التلفزي. 3-حقوق الصحفيين والمواطنين في حرية التعبير والمعلومة 4- تحجير تقييد تداول المعلومة: إذ يمنع الفصل 9 فرض أي قيود تعوق حرّية تداول المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف مؤسّسات الإعلام تعطيل حق المواطن في إعلام حرّ وتعدّدي وشفاف. 5- حق النفاذ إلى المعلومة: يعطي الفصل 10 للصحفي ولكل مواطن حق النفاذ للمعلومات والأخبار والبيانات والإحصائيات والحصول عليها من مصادرها ما لم تكن هذه المواد سرّية بحكم القانون. 6-حماية المصادر وسريتها: يضمن الفصل 11 أن تكون مصادر الصحفي عند قيامه بمهامه ومصادر كل الأشخاص الذين يساهمون في إعداد المادة الإعلامية محمية، إلا لمبرّرات ملحة من دوافع أمن الدولة والدفاع الوطني وخاضعا لرقابة القضاء. مع تجريم التحري على المصادر والضغط على الصحفي أوجميع التحريات وأعمال البحث والتفتيش والتنصت على المراسلات أو على الاتصالات التي تسلط على الصحفي للكشف عن مصادره أوالأشخاص التي تربطهم به علاقة خاصة. 7-حرية الرأي والفكر والتعبير والنشر للصحفي: حسب الفصل 12 الذي يمنع أن يكون الرأي الذي يصدر عن الصحفي أو المعلومات التي ينشرها سببا للمساس بكرامته أو للاعتداء على حرمته الجسدية أو المعنوية.

جدول 9 : مقارنة ضوابط النشر الصحفي بالأنظمة الإعلامية الديمقراطي، والسلطوي، والانتقالي

النموذج الإعلامي الديمقراطي المستقر (مثال ألمانيا)	النموذج الإعلامي السلطوي الاحتكاري (مثال الدول العربية التي لم تشهد انتقالا ديمقراطيا)	النموذج الإعلامي الانتقالي الديمقراطي (مثال تونس بعد الثورة)
1-توجد العديد من التشريعات التي تستهدف النشر الصحفي بتحقيق معايير محددة. 2-سريان القوانين الجنائية على الصحفيين مما يمنعهم من نشر الأسرار الخاصة بالدولة أو إثارة الفتن الطائفية أو العرقية أو الدينية أو الدعاية إلى حروب عدائية. كما يحظر إنكار"الهولوكوست" وجرائم النازي. 3- حماية حديثي السن من المواد الإباحية والعنف. 4- حماية الحقوق الشخصية للأفراد الذين يحق لهم مقاضاة وسائل الإعلام عند انتهاكها لحقوقهم الشخصية . 5- وضع الضوابط الخاصة بعمل محرري الصحف والصحفيين وبمساءلة الصحفيين والتقصي النافي للجهالة وضرورات الفصل الواضح والصريح بين المحتوى التحريري والمحتوى الإعلاني. 5-حماية غرف تحرير الأخبار من أعمال التفتيش والمصادرة . 6-حق الصحفيين في إخفاء مصادر معلوماتهم. 7-إلزام الصحف بنشر تكذيب أو رد في حالة نشرها لأخبار مغلوطة.	تعدد أشكال الرقابة الحكومية: 1-الرقابة المباشرة للإعلام: - الرقابة السابقة للنشر، من خلال رقيب أمني أو عسكري أو مدني مقيم بالمؤسسة الإعلامية يراقب المادة الصحفية قبل نشرها،ويتدخل بالحذف والحجب أو التعديل. - رقابة ما بعد النشر أو ما قبل التوزيع، بمنع إداري أو قضائي لتوزيع عدد يحتوي على مادة صحفية تمنع على القراء، ومنع تداولها. - رقابة ما بعد التوزيع، بمصادرة أعداد الصحيفة من السوق. 2-رقابة غير مباشرة للإعلام - إصدار تراتيب خاصة بالنشر تحت دواع وطنية. - التدخل في أسلوب المعالجة الإعلامية الوقائع معينة. - الضغط المادي على الإعلاميين كالسجن، الطرد والتعذيب والتخوين. -الضغط المعنوي كالاستمالة والإغراء والترهيب والتضييق والنقل التعسفية. -الرقابة بمبررات غير دقيقة كالصالح العام والمصلحة الوطنية، والحفاظ على الوحدة الوطنية والأمن القومي والنظام العام. -رقابة رئيس التحرير أو مسؤول التحرير لمنظوريه. -التضييق على حرية استقاء الأخبار من مصادرها أو النفاذ إلى المعلومة.	حدد المرسوم 115 مختلف التجازوات وجرائم الصحافة: 1-الجرائم المرتكبة بواسطة الصحافة أو بأي وسيلة من وسائل النشر مثل جريمة التحريض على ارتكاب الجنح حسب الفصل 50 للمرسوم 115 يعاقب كمشاركين في ارتكاب ما يمكن أن يوصف بجنحة على معنى الفصل 51 وما بعده من المرسوم 115 على أن المحاولة موجبة للعقاب وفقا لمقتضيات الفصل 59 من المجلة الجزائية. 2-التحريض المتبوع بفعل. 3- التنويه بالجرائم وبجرائم الحرب أو جرائم ضد الإنسانية أو التعاون مع العدو. 4-الدعاية للكراهية والتمييز بين الأجناس أو الأديان أو السكان وذلك بالتحريض على التمييز واستعمال الوسائل العدائية أو العنف أو نشر أفكار قائمة على التمييز العنصري -الفصل 52 5-تجريم الدعاية الحزبية والنيل بيوت العبادة من المقدسات أومن إحدى الشعائر الدينية المرخص فيها 6-جريمة النشر الكاذب لأخبار زائفة تنال من صفو النظام العام الفصل 54. 7-تجريم الثلب والنيل من الشرف -الفصل 55 8-جرائم الشتم والاحتقار والشتم -الفصل 57 9-النشر الممنوع مثل نقل معلومات عن جرائم جنسية ضد القصّر-الفصل 60 10-كشف وثائق التحقيق قبل تلاوتها في جلسة علنية الفصل 61 11-نقل وقائع المحاكمات أثناء المرافعات وداخل قاعات جلسات المحاكم إلا إذا صدرت في ذلك رخصة من السلطة القضائية ذات النظر- الفصل 62

جدول 10 : مقارنة تنظيم الصحافة المكتوبة بالأنظمة الإعلامية الديمقراطي، والسلطوي، والانتقالي

النموذج الإعلامي الديمقراطي المستقر (مثال ألمانيا)	النموذج الإعلامي السلطوي الاحتكاري (مثال الدول العربية التي لم تشهد انتقالا ديمقراطيا)	النموذج الإعلامي الانتقالي الديمقراطي (مثال تونس بعد الثورة)
1-أنشئ المجلس الألماني للصحافة عام 1956 كأعلى هيئة مسؤولة عن التنظيم الذاتي للصحفيين. 2-يتدخل المجلس في حالة وجود طرفين متنازعين حول إحدى الإخلالات المهنية والأخلاقية الصحفية 3-يمثل المجلس الألماني للصحافة كل من جمعيات الناشرين والصحفيين. 4-ويكون التكافؤ في التمثيل بين الطرفين الصحفي والمؤسسي مضمونا في كافة الأجهزة التابعة له. 5-لكل شخص الحق في التقدم بشكوى إلى المجلس الألماني للصحافة بخصوص كل مايتم نشره أوبخصوص أية إجراءات تخص الصحافة الألمانية. 6- لأي شخص أن يتقدم بشكوى إذا ما رآى في نشر المعلومات الشخصية انتهاكًا من حيث الحق في حماية بيانته ومعطياته الشخصية. 7-اتخاذ قرارات مجلس الألماني للصحافة تستند إلى مدونة الصحافة الألمانية للمعايير المهنية والأخلاقية الصادرة منذ 1973. 8-تنص المدونة على واجب إلمام الناشرين والمحررين والصحفيين بمسؤولياتهم تجاه الجمهورومعرفتهم بواجبهم في -الحفاظ على هيبة الصحافة- 9-في حال نشر مواد غير أخلاقية تصدر لجنة الشكاوى دوريا أحكاما أقصاها "توجيه اللوم العلني"ما يعد دعاية سلبية للجريدة والمؤسسة الإعلامية.	- لا وجود بالأقطار العربية لمجالس صحافة مستقلة أومنتخبة بحرية وشفافية من قبل المهنيين في سياقات التنظيم الذاتي لمهن الصحافة. عدى وجود بعض الهياكل المهنية المعينة أو التي تخضع لوصايات السلطة ورقابتها المشددة. مع وجود تجربتين يتيمتين لمجلسين فتيتين حاليا بكل من المغرب وتونس ولا يمكن تقييم أدائهما لحداثتهما.	1-انطلقت فكرة إحداث مجلس الصحافة بتونس في عام 2012 بدعم من المنظمة الدوليّة البريطانية "المادة 19" وبمبادرة من النقابة الوطنيّة للصحفيين التونسيين والجامعة التونسية لمديري الصحف. 2-يتألف المجلس من ممثلين عن ثلاثة أطراف: الصحفيون والناشرون والجمهور. 2-المجلس التونسي للصحافة ليس هيئة عموميّة بل جمعية مستقلة تتحمّل مسؤولية التنظيم الذاتي ومراقبة أخلاقيات المضامين الإعلاميّة المكتوبة والإذاعيّة والتلفزيّة. 3-التجربة التونسية مستلهمة من نموذج مجلس الصحافة البلجيكي وتضمن التمويل العموميّ للمجلس لا يتجاوز 50٪ من ميزانيّة ضمانا لاستقلاليته. 4- يتولى المجلس مراقبة التقيد بالقواعد الأخلاقية للممارسة الصحفية ومساعدة المؤسسات الإعلامية والصحفيين على ممارسة صحافة مهنية وذات جودة وحماية حماية استقلالية الصحافة من أي تدخل وإبداء الرأي في مشاريع القوانين والأنظمة المتعلقة بالمهنة أو ممارستها.[61]

جدول 11 : مقارنة تعديل القطاع السمعي البصري بالأنظمة الإعلامية الديمقراطي، والسلطوي، والانتقالي

النموذج الديمقراطي المستقر (مثال ألمانيا)	النموذج السلطوي الاحتكاري (مثال الدول العربية التي لم تشهد انتقالا ديمقراطيا)	النموذج الانتقالي الديمقراطي (مثال تونس بعد الثورة)
1-توجد في ألمانيا مجموعة من الضوابط والقوانين التنظيمية حماية للتعددية في أنظمة البث التلفزي والإذاعي 2-يوجد في ألمانيا نظام مزدوج للبث والإرسال الإذاعي والتليفزيوني العام	توجد ببعض البلدان العربية هيئات ناظمة للقطاع السمعي البصري غير مستقلة وغالبها معينة من قبل الطرف الحكومي	1-احدثت في تونس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري (هايكا)- المرسوم 116. وتسمى حسب الفصل 127 من باب الهيئات الدستورية بهيئة الاتصال السمعي البصري "هاكا" حسب دستور

[61]- عبد الكريم حيزاوي، مجلسان للصحافة بتونس والمغرب، المرصد العربي للصحافة AJO، 23 ماي 2016.

(الحكومي)وآخر لبث وسائل الإعلام المرئي والمسموع الخاصة وذلك منذ منتصف الثمانينات). 3- الإرسال الهوائي العام في ألمانيا يتمتع دستوريا بضمانات حرية البث والتحررمن رقابة الدولة. 4-تضمن قوانين المحافظات الألمانية إنشاء محطات بث عامة ومستقلة عن المحافظات. 5-تم إنشاء محطات بث تتم إدارتها بشكل ذاتي من قبل مجالس البث وتكون الأغلبية فيها لممثلي جهات مجتمعية مستقلة تمثل قطاعات مثل الاتحادات التجارية وجمعيات أصحاب الأعمال والجمعيات الثقافية والرياضية والهيئات الدينية والأحزاب السياسية والمنظمات المدنية.. 6-تعمل مجالس البث بأسلوب عمل البرلمانات، حيث تتولى انتخاب رئيس لمحطة البث والإشراف باعتباره قائم على تقديم خدمة عامة. 7- تلتزم المحطات بمعايير صحافية متميزة وتتولى تدريب العاملين بها على الاتزام بمدونات السلوك الداخلية الخاصة بها. 8-تحصل محطات البث العام على مقابل مادي لقاء الخدمات المقدمة من قبل هيئة عامة متخصصة ليتم توزيعه على عدد من محطات البث. 9-تدفع كل أسرة ألمانية حوالي 20 يورو شهريا وهو ما يكفل لمحطات البث تحصيل مبلغ يضمن إنتاجا برامجيا عالي الجودة. 10-تنتج محطات البث العامة ما معدله أكثر من 25 برنامجا تليفزيونيا وأكثر من 60 برنامجا إذاعيا بكل إقليم. 11- البث الخاص في ألمانيا يخضع للسلطات الإعلامية العامة المشرفة أيضا على محطات البث الخاصة ومراقبتها بذات أسلوب مراقبة محطات البث العامة. 12-تتمثل المسؤوليات الرئيسية للهيئات في منح التراخيص أو الامتناع عن إصدارها في حالة وجود خطر التركيز أو غياب التنوع. 13-تلتزم محطات البث الخاصة بمجموعة من الضوابط الخاصة بعنوان -تليفزيون المراقبة الذاتية الطوعية- لضبط وتنظيم المحتويات الإباحية والعنيفة بغاية حماية النشء، مع ضوابط أخرى لتقييم الأفلام	وتخضع في تسييرها وتمويلها لقوانين صارمة تعزيزا لإحكام الدولة القطرية العربية وضع يدها على البث الإذاعي والإرسال التلفزي بوصف الذبذبات وموجاتها مجال سيادي يرتبط بالأمن القومي للدولة والأنظمة القائمة.	2014. 2-تهدف الهيئة إلى تنظيم هذا القطاع السمعي البصري، وفصل ما هو حزبي عن العمل الإعلامي، مع تقنين وضع الصحفي داخل المؤسسة الإعلامية [62]. 3-دور "الهايكا" التعديلي للقطاع السّمعي البصري حسب الموقع الرسمي للهيئة يهدف تعديل الإعلام السّمعي والبصري إلى ضمان حريّة الصحافة وتعدّديّة وسائلها في كنف احترام قواعد وأخلاقيّات المهنة، وتأصيل قيم التعدّديّة الإعلامية واستقلاليّة الصحافيين وضمان مادّة إعلاميّة عالية الجودة. 3-الاختصاصات الرقابية والتقريرية للهايكا التونسية، تتمثل في تنظيم وتعديل الاتصال السمعي والبصري وفقا للمبادئ دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، ودعم حرية التعبير وحمايتها، ودعم قطاع الاتصال السمعي والبصري الوطني العمومي والخاص والجمعياتي وجودته وتنوعه وإرساء منافسة نزيهة في القطاع، وإرساء مشهد إعلامي سمعي وبصري تعددي ومتنوع ومتوازن، وتشجيع برمجة تربوية ذات جودة عالية، ودعم توزيع الخدمات الاتصالية السمعية والبصرية على أوسع مجال جغرافي ممكن وطنيا وجهويا ومحليا ودوليا، ودعم تكوين موارد بشرية ذات كفاءة عالية. الفصل 15 4-الصلاحيات التنفيذية لهيئة (هيكا)، يتمثل في فرض احترام جميع السلطات والمؤسسات والأطراف المتدخلة للقواعد والأنظمة المنطبقة على قطاع الاتصال السمعي والبصري، والبت في مطالب منح الإجازات المتعلقة بإحداث واستغلال منشآت الاتصال السمعي والبصري، والبت في مطالب منح الإجازات المتعلقة بإحداث واستغلال قنوات إذاعية أو تلفزية جمعياتية لغاية غير ربحية لفائدة الجمعيات التونسية. الفصل 16 5-للهيئة إبداء جميع الملاحظات ورفع التوصيات الاحترام النصوص التشريعية والترتيبية التي تحدد القواعد والشروط الخاصة بإنتاج وبرمجة وبث الفقرات المتعلقة بالحملات الانتخابية التي يتعين التقيد بها من قبل منشآت الاتصال السمعي والبصري بالقطاعين العمومي والخاص. 6-وضع القواعد السلوكية المتعلقة بالإشهار ومراقبة تقيّد أجهزة الاتصال السمعي والبصري بها. 7- العمل على سنّ المعايير ذات الطابع القانوني أو التقني لقياس عدد المتابعين لبرامج منشآت الاتصال السمعي والبصري ومراقبة التقيد بها. 8-البت في النزاعات المتعلقة بتشغيل القنوات الاتصالية السمعية والبصرية واستغلالها. 9- معاقبة المخالفات المرتكبة من قبل منشآت الإعلام

[62]- خلاف حول الإعلام بتونس.. بين الحرية والتنظيم http://www.aljazeera.net/programs/the-observatory/2014/10/6

البرامج الأخرى وأوقات عرضها.		السمعي والبصري، وفقا للتشريع ولكراسات الشروط واتفاقيات الإجازة . 10-تتمثل الاختصاصات الاستشارية للهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري(هيكا) في إبداء الرأي وجوبا للسلطة التشريعية وللحكومة حول مشاريع القوانين المتعلقة بقطاع الاتصال السمعي والبصري. الفصل 19- 11-تعد الهيئة تقريرا سنويا يتضمن حسابات الهيئة، فضلا عن بيان النتائج والوضعية المالية للهيئة، والميزانية التقديرية للسنة المالية الموالية، وعرضا لمختلف النشاطات التي تولتها خلال السنة المنقضية.[63]

ملاحظات تقويمية حول النظام الإعلامي الانتقالي التونسي

- يلاحظ أن الهايكا ومنذ الإعلان الرّسمي عن إحداثها كهيئة تعديلية يوم 3 ماي 2013 الموافق لليوم العالمي لحريّة الصحافة، لم تصدر تقاريرها السنوية حسبما ضبطه المرسوم المحدث لها ووفق مهامها، إلا بعد ثلاث سنوات من تأسيسها.
- يلاحظ أن عملية إسناد بطاقات الصحفي المحترف تعطلت بعد الثورة بسبب عدم التوافق بين الجهات الحكومية والهيئات المهنية والنقابية الممثلة للصحفيين ومدراء الصحف، ما تسبب في أزمة بين الصحفيين والطرف الحكومي بسبب الصعوبات والتعطيلات التي لحقتهم أثناء مهماتهم المهنية وتغطياتهم جراء عدم الاستظهار بهذه البطاقات خلال أعمالهم مما اضطرهم إلى إطلاق حملة "أعطيني بطاقتي".
- يلاحظ انعدام التوازن في المرسوم 115 بين الحريات والحقوق الصحفية من جهة والمسؤوليات والواجبات المناطة بالطرف الإعلامي والصحفيين، على أن الطابع الزجري للمرسوم يحيل بداهة الذاكرة إلى الصبغة التجريمية للعمل الصحفي خلال الحقبة الديكتاتورية وممارسات التضييق والتعتيم والمصادرة والملاحقات للصحفيين التي شرعت لها الأحكام الزجرية لمجلة الصحافة وقانون الاتصال سيء الذكر آنذاك، وهذا يلقي أكثر من سؤال حول المصالح المتحققة للدولة جراء هذا التجريم الذي لا يضر بحقوق لأشخاص أو الدولة إذا ما لم يتعلق الجرم بالأمن والصحة العامة. وعلينا في هذا الصدد أن لا نتغاضى عن الأحكام التجريمية الاستثنائية المثيرة للجدل لقوانين الإرهاب والطوارئ التي درج استعمالها خلال الوضع الانتقالي والظروف الاستثنائية الذي تمر بها البلاد بين فينة وأخرى، وهو ما يهز الثقة في احترام المعايير الدولية للتنظيم القائم على أصالة الحرية كمبدإ وليس التحجير والمنع وربما حتى

[63] الموقع الرسمي للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري – هايكا- http://haica.tn ، اطلع عليه في سبتمبر 2019.

العودة إلى مربع القمع كممارسة في ظل تكرر الأخطاء المهنية القاتلة والأخلاقية الفادحة للصحفيين التونسيين ومؤسساتهم الإعلامية تحت مسوغات غياب التقاليد الاحترافية ونقص المهنية العالية.. وفي غياب المسؤولية الصحفية وهيئات التنظيم الذاتي وآلياته وإمكانيات المحاسبة المقبولة.

مازال النظام الإعلامي التونسي خاضعا للأحكام الانتقالية باعتبار أن المرسومين 115 و116 هما مرسومن صادران قبل صياغة دستور الجمهورية الثانية للعام 2014 ، ولم تصدر أي مبادرة تشريعية إلى حدّ اليوم لتقديم مشروع قانون ينهي الحالة الانتقالية للنظام الإعلامي التونسي بإصدار قانون جديد ينحي الأحكام الانتقالية وحالة التشتت القانونية المتصلة بالإعلام التونسي التي تعود إلى الفترة السابقة للثورة والمبثوثة بين مجلة الصحافة ومجلة الاتصال وحتى المجلة الجزائية، إضافة إلى المرسومين الإنتقاليين المذكورين. ولعل المأزق القانوني الذي اكتنف عمل الهيئة العليا السمعي البصري "هايكا" الانتقالية من الناحية القانونية الصرف بما أن آجال شرعية وجودها قد انقضت، وحيث يذهب البعض إلى أنها هيئة غير دستورية بما أن الدستور 2014 قد نصص ضمن هيآته الدستورية على هيئة تعديلية تحمل اسم هيئة السمعي البصرّي "هاكا" ومن ثم فإن تصرفات الهيأة الحالية مثار جدل قانوني. كما أن الهيأت المهنية للصحافة نعني بها نقابة الصحفيين وجمعية مدراء الصحف بمعية الرابطة التونسية لحقوق الإنسان قد أحدثت مجلس صحافة في إطار التنظيم الذاتي للمهنة الصحفية وأن جملة من مهام المجلس الجديد تتقاطع مع صلاحيات هيئة السمعي البصري مما يوحي بمنتهيات تضارب وبتدخل فقه القضاء لمثل هذه الحالات المتضادة قانونا.

4- في الحاجة إلى مبادرات التنظّم الذاتي لمهنة الصحافة في تونس

رغم التطور الحاصل بالمشهد الإعلامي التونسي بفضل التطوير التحرري لمنظومة التنظيم لمهنة الصحافة في تونس عبر المرسوم 115، ومنظومة التعديل للقطاع السمعي البصري عبر المرسوم 116، فإن النظام الإعلامي التونسي مازال محكوما بأحكام انتقالية مازالت لم تؤسس بعد لديمقراطية إعلامية تشاركية ديمقراطية متكاملة التقنين الكلي بتحويل المرسومين آنفي الذكر إلى قواعد قانونية مستقرة عبر السلطة التشريعية المنتخبة، بوصف صدورهما جاء عن سلطة انتقالية غير منتخبة في سياق التنظيم المؤقت للسلطات العمومية بعد تعليق العمل بدستور 1959 إبان ثورة 2011 . لكن هذا الوضع لم يعد من مبرر لبقائه بعد صدور دستور2014، والانفراج الدستوري والتشريعي والمؤسساتي النسبي بعد صدور عديد القوانين التحررية الجدية وفي ظل نشأة عدد من الهيئات الدستورية على غرار هيآت النفاذ للمعلومة وحماية المعطيات الشخصية وهيأة السمعي البصري.. لكن في غياب عديد الهياكل التنظيمية والتعديلية المحورية في مسار التحرر لقطاع الإعلام الذي تعرض على مدى أكثر من أربعة عقود إلى هتك وإضعاف وحصار ممنهج أفقده مصداقيته بين الجمهور وجعل منه رهينة للسلطة ومزاجها

وتقلباتها، يستدعي اليوم الصحفيين إلى أخذ زمام المبادرة لتشكيل هياكلهم المهنية وهيئاتهم الداخلية التحريرية والتنظيمية المستقلة والمنتخبة مباشرة من القطاعيين، وفي مقدمتها مجلس الصحافة كأولوية تنظيمية ذاتية آكدة، بعيدا عن تدخل سلطات السياسة والمال وضغوطاتها ووصاياتها واستمالاتها التي قد تعود بالإعلام إلى المربع الأول من الانهيار الإعلامي وانحطاطه مبنى ومعنى قبل الثورة.

1.4- أول مجلس صحافة في تاريخ تونس

شاركتْ مجموعة من المنظمات المدنية وهي: النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين والنقابة العامة للإعلام والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وجامعة مديري الصحف بالإضافة إلى الغرفة النقابية للتلفزات الخاصة والغرفة النقابية للاذاعات، في إنشاء أول مجلس صحافة في تونس والمنطقة العربية كمبادرة تنظيمية ذاتية غير مسبوقة في تاريخ المهنة والبلاد وعموم المنظقة العربية، كما توفّقت ذات المنظمات المتشاركة في هذه الخطوة التنظيمية التشاركية التحررية في صياغة "ميثاق شرف مجلس الصحافة" والقانون المنظم له واقترحت أعضاءه السبعة المكونين لهذا المجلس ممن لديهم اطلاع ومعرفة واسعة بالخصائص والتّجارب الدولية في التعديل الذاتي في مجال الصحافة وممن تتوفر فيهم أساسيات المصداقية والكفاءة والمهنية، مراعية في هذه التركيبة احترام مبدإ التناصف بين النساء والرجال. وقد تم الإعلان عن بعث هذا المجلس خلال شهر أكتوبر 2019 وحُدّدت مهامه الأساسية في التوفيق والوساطة بين المواطنين من جهة والصحفيين والمؤسسات الصحفية في ضوء شكاوى المواطنين المرفوعة ضد الصحفيين مع إبداء رأيه فيها. فضلاعن مهامه التطويرية والتتنظيمية لمواثيق العمل الصحفي والدفاع عن الحريات الصحفية والصحفيين ورصد انتهاكات الأخلاقيات الصحفية.
ويعاب على هذا المجلس أنه غير مستقل في مستوى التمويل الذي يأتي من مصادر كالتمويل العمومي ومن مساهمات الهياكل النقابية المؤسّسة للمجلس ومن المؤسّسات الصحفية ومن أنشطة المجلس ومن المساعدات والهبات أو من شركاءَ من الخارج، بوصفه يخضع لقانون الجمعيات المدنية. وعلى هذا النحو فإن هذه المقاربة توكل للمجلس مهامّ محدودة جدا متصلة أغلبها بمجالات الأخلاقيات والحريات الصحفية، على أن يكون المجلس قوة ضغط على الصحفيين والمؤسّسات لدفعهم إلى احترام أخلاقيات المهنة. كما يخشى أن يحصل تضارب في المصالح وتداخل في الصلاحيات بين مجلس الصحافة من جهة وهيئة الاتصال السمعي والبصري في ظل تقاطعات الإشراف التنظيمي والتعديلي بين الهيكلين المستجدين قد ينشأ عنه فقه قضاء في الصدد في غياب التجارب والتكرار.

2.4- أول مقاربة تقييمية للنقد والتنظيم الذاتي

في خطوة علمية ومهنية غير مسبوقة بادر فريق من الصحفيين التونسيين –21 صحفيا من مختلف الاختصاصات والمؤسسات المكتوبة والإلكترونية والمرئية والإذاعية العمومية والجمعياتية

والخاصة- بإنجاز أول تقرير ميداني حول الأداء المهني والأخلاقي للصحفيين والصحافة التونسية خلال تغطية الأحداث الإرهابية – حادثة باردو مثالا خلال الفترة ما بين 18 و 23 مارس 2015 –تحت عنوان : "الميديا التونسية والإرهاب" تحت إشراف علمي للصّادق الحمامي موله وأشرف عليه تنظيما مركز تونس لحرية الصحافة. تم خلال التقرير الذي ورد في 71 صفحة إخضاع الصحفيين المستجوبين في العينة للنقد الطوعي والمساءلة الذاتية عبر آلية "التفكيرية " التي حولوا فيها ممارستهم إلى موضوع يفكرون فيه في ظل رصدهم للتغطيات الإخبارية للأحداث الإرهابية من قبل 9 مؤسسات إعلامية تونسية اهتمت بمحاور : المعالجة الإخبارية الإخبارية المحضة أو التحليلية التفسيرية / والسبق الصحفي والخبر المثير/ وإشكالات التعبير المرئي التحريرية والأخلاق / وتداخل الخبر مع الرأي / والمصادر وتوصيف الواقع/والمعايير التحريرية والمساءلة والنقد الذاتي والانفتاح على الجمهور/ وبينت نتائج التقرير مرة أخرى أن التغطية الصحفية الإخبارية لأحداث الإرهاب في تونس تستمد خصائصها من الممارسة الصحفية السائدة وبتقاليدها الموروثة عما قبل الثورة. وكمراجعة ذاتية من الفريق الصحفي المنجز للعمل التقييمي صاغ جميعهم "مشروع ميثاق تحريري لتغطية الأحداث الإرهابية " يمكن أن يكون مدوة للصحفيين التونسيين للتقيد به في ممارساتهم وتغطياتهم لأحداث مشابهة.

خاتمة المدخل الثاني

أن الحالة الإعلامية التونسية المعبر عنها بالحالة الانتقالية ما فتئت تؤسس لبيداغوجيا المحاسبة والتقييم والإصلاح من خلال الأخطاء المهنية والأخلاقية، لذلك شرعت بعض المؤسسات في استحداث أُطر تنظيمية ذاتية داخلية أخلاقية على غرار الموفق الصحفي إذاعة موزاييك FM ومجالس التحرير مثل قسم الأخبار بالتلفزة الوطنية ومواثيق التحرير بمؤسسة الإذاعة التونسية وهي لعمري خطوات في اتجاه المساءلة الذاتية والمسؤولية المهنية والتنظيم الذاتي لابد من النسج على منوالها وتعميمها في كافة المؤسسات بحيث تصبح تقاليد ديمقراطية وثوابت لا حالة مزاجية عابرة.

بيبليوغرافيا المدخل الثّاني

- **قائمة الكتب والمقالات باللغة العربية**

1. الفلاحي، (حسين علي إبراهيم)، الديمقراطية والإعلام والاتصال، دراسة في العلاقة بين الديمقراطية والإعلام، كلية الإعلام، الجامعة العراقية، بغداد، 2014.
2. بدر(أحمد)، الاتصال بالجماهير بين التطويع والتنمية والإعلام، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.
3. لطيف (لبنى)، قضايا ورؤى في سوسيولوجيا الاتصال التنموي، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، الجزائر، 2015.
4. أمين سعيد عبد الغني: إدارة المؤسسات الإعلامية في عصر اقتصاد المعرفة، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة،2006.
5. عبد الرحمن (عواطف) ،أزمة الإعلام العربي بين التبعية والاختراق الثقافي، ملامح وسبل المواجهة، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، مجلة علمية محكمة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، المجلد الأول، أكتوبر 2009 / يناير – مارس 2010.
6. الفيلالي (ليلى)، الإعلام الجواري والميديا الجديدة في مقاربة الديمقراطية التشاركية، المركز الديمقراطى العربى، برلين، ألمانيا، نشر في5 ديسمبر 2019.
7. الحمامي (صادق)، أفكار حول التنظيم الديمقراطي للصحافة التونسية، الصحافة التونسية، 14 جانفي 2016 .
8. الميرغني) رجائي ، دور الإعلام في التحول الديمقراطي المجتمع المدني داعمًا–الائتلاف الوطني لحرية الإعلام نموذجًا، ورقة عمل مقدمة لبرنامج "بناء القدرات والنهوض بالمعرفة" لشباب الصحفيين الليبيين: القاهرة من 21/15 يوليو/تموز2011.
9. بوحنية (قوي)، بن الشيخ (عصام)، الرسالة الإعلامية العربية "التغييرية": المضامين والرؤى، المؤتمر الدولي الـ 17 جامعة فيلادلفيا، ثقافة التغيير: الأبعاد الفكرية والعوامل والتمثلات (المملكة الأردنية: 6– 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2012).
10. الحمامي (صادق)، استقلالية الإعلام : الشروط والآليات.. مقال صادر بجريدة الصحافة بتاريخ 17 فيفري 2012.
11. الهواري (شيماء)، قراءة في المستجدات الدستورية حول حرية التعبير والإعلام: تونس والمغرب ومصر نموذجا، المركز الديمقراطي العربي DAC، برلين- ألمانيا، 22 يونيو 2017.
12. عبد الكريم حيزاوي، مجلسان للصحافة بتونس والمغرب، المرصد العربي للصحافة AJO، 23 ماي 2016.

- **قائمة المراجع الأجنبية**

1. Louise Cooke, "Police and media relations in an era of freedom of information", "Policing and Society", December 2009. Retrieved 10 March 2011.
2. Exoo ،Calvin F. (2010). The Pen and the Sword: Press, War, and Terror in the 21st Century. California: Sage Publications. Pp1-4- ISBN 978-1-4129-5360-3.
3. Goran , Hyden, and Charles Okigbo , " The media and the Two waves of Democracy ; in media and democracy in Africa " , G. Hyden ,M. Leslie and F.F Ogudimu , (e.ds) (New Brunswick , N, J: Transaction Publishers, 2002) pp29-50.
4. Shelton Gunaratne. " Democracy , Journalism and Systems Perspectives From East and West " , inx , Hao and S.K , Data Ray (eds), issues and challenges in Asian Journalism , (Singapora: Marshall Cauendish , 2006) pp 1-24
5. Riismandel, Paul "About Grassroots and Community Media" September 1996. Retrieved 2013-04-30.

6. "Earned media". Word Spy. Paul McFedries and Logophilia Limited. "earned media n. Free media coverage, such as a news story or opinion piece.

- **المراجع الإلكتروني**

1. داوودي (عمر)، الرقابة الإعلامية في العالم العربي، موقع أعواد قش، http://a3wadqash.com/?p=425 نشر في: 2016/12/05 ، اطلع عليه في أكتوبر 2019.
2. معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات- واشنطن، -http://www.siironline.org/alabwab/solta4(17)/207.htm ، اطلع عليه في أكتوبر 2019.
3. - جمال (مصري) - موقع مجّة- HTTP://GHAZAYEL.COM/MEDAIDEMOC/#.VQAZPZRHDIU
4. بسيوني (د. محمد إبراهيم) : أساليب التنظيم الذاتي للإعلاميين وتأثيره على أخلاقيات الإعلام- كراسات صحفية وإعلامية، العدد الرابع، السنة الأولى يوليو- أغسطس 2012- http://ahrij.ahram.org.eg/NewsContent/ معهد الأهرام الإقليمي للصحافة، اطلع عليه في نوفمبر 2019.
5. الهواري(شيماء)، صناعة الإعلام، التسيير الاقتصادي والتدبير الإداري والموارد البشرية للمؤسسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي،برلين، ألمانيا، https://democraticac.de/?p=48913 نشر في 7سبتمبر 2017، اطلع عليه في جانفي 2020.
6. - العالم، (صفوت) - كلية الإعلام بجامعة القاهرة ، نشر في http://studies.aljazeera.net/issues/2013/03/20 ، اطلع عليه في ديسمبر 2019.
7. رونالد (ماينياردوس)، تنظيم الإعلام في أوروبا: النموذج الألماني، مؤسسة فريدريش نومان من أجل الحرية، -http://www.fnst /egypt.org
8. شبكة ضياء الجزائرية للمؤتمرات والدراسات، الملتقى الدولي الثاني حول: " سلطات ضبط وسائل الإعلام، مسارات ، تجارب ، آفاق" http://diae.net/21166
9. (الشولي) أحمد ، حرية الصحافة في الوطن العربي، قناة الجزيرة...
10. Source: http://www. Jordonianarabic. Com/ Arabic lass/ media/ pressfree.mp3 (accessed le10/08/2008
11. - خلاف حول الإعلام بتونس.. بين الحرية والتنظيم http://www.aljazeera.net/programs/the-observatory/2014/10/6
12. الموقع الرسمي للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري – هايكا- http://haica.tn اطلع عليه في سبتمبر 2019.

المدخل الثّالث

نحو مقاربة تشاركيّة وتفاعليّة للجمهور: من جمهور متقبّل.. إلى شريك التّلفّظ.. وصانع المحتوى..

"أضحى لكلّ وسيلة اتّصال جمهورها الذي يفوق حبّه لها اهتمامه بمضمونها ساخناً كان أم بارداً"

مارشال ماكلوهين Marshall McLuhan - 1911-1980-

" إن امتياز وتميز الوسائط الجديدة عن الوسائل التّقليدية هي خصائص أساليب الإغراء الاتّصالي، والتّواجد الاجتماعي، والتّحكم في محتوى الاتّصال، والتّحكم في طريقة الاتّصال"

لندا بيترس Peters, Linda - The new interactive media (2001)

التشكّل التاريخي للأنظمة الإعلاميّة في العالم وأثره على تقبّلات الجمهور:

مقاربة تطبيقيّة على الحالة التونسية

الكلمات المفاتيح : الأنظمة الإعلامية/ جمهور الميديا/ نظريات التقبل (دراسات الجمهور)/ الجمهور التفاعلي.

مقدمة للمدخل الثّالث

من بدائه الأقوال إن الجمهور ظاهرة سوسيولوجية قديمة قدم التجمعات البشرية والوجود الإنساني، لذا يبقى الاهتمام به وبدوره قديماً قدم الدراسات الإثنولوجية والأنثروبولوجية والسوسيولوجية العامة. بيد أن جمهور وسائل الإعلام، كانتظام متمايز من سائر أشكال التجمعات البشرية الأخرى، لم يحظ بذات عمق اهتمامات الدراسات الإنسانية والسوسيولوجية. إذ رغم الأقدمية الابستيمولوجية لدراسات الإعلام والاتصال البشري التي شارف تاريخ ظهورها على القرن، وذلك رغم وجود مبادرات لتأسيس فروع علمية مستقلة، تنفرد بدراسة هذا الشكل من تجمع الناس حول الرسائل الإعلامية والبلاغات الاتصالية، مثل علم الاجتماع الإعلامي وعلم النفس الإعلامي وغيرها من فروع التاريخ والاقتصاد والثقافة والسياسة، المرتبطة بوسائل الاتصال الجماهيري. إن اتجاه الاهتمام بالأبحاث المتعلقة بجمهور وسائل الإعلام الجماهيرية، من قراء الصحافة المكتوبة، والاستماع الإذاعي، والمشاهدة التلفزيية، والاستخدامات الاتصالية للشبكة العنكبوتية العالمية الإنترنات، وشتى تقنياتها ووجوه تشكّلاتها الاتصالية وعبر أنماط الميديا الجديدة، والميديا الاجتماعية، هو دون شكّ اهتمام حديث العهد نسبياً، لكن تتزايد أهميته باطرادٍ مواكبة للتطورات المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة ومستمرة التّجدد. يجب أن نقرّ وللأسف بأن دراسات الجمهور في علاقاتها بالوسائط ظلّت حقلا احتكاريا على المدارس الغربية. كما يجب أن نعترف مع الباحث الجزائري نصر الدين العياضي بوجود فجوة قائمة بين المكانة الاجتماعية المتزايدة التي أصبحت تحظى بها وسائط الاتصال في حياتنا اليومية، والمساحة الضيقة التي تحتلها في ممارسة البحث العلمي في المنطقة العربية [64].

1- تشكّلات وسائل الإعلام ووسائط الاتصال في التّاريخ الإنسانيّ الحديث

من الوجهة التاريخية والمرجعية للأشياء أن وسائل الإعلام والاتصال تمر بمراحل أساسية هامة في تاريخها في مسار اكتسابها الطابع الجماهيري وذلك راجع إلى طبيعة الوسائل في حد ذاتها أو الإطار الجيوبوليتيكي وخصائص وإيديولوجيا الدولة وطبائع الأنظمة السياسية التي تملك تلك الوسائل من حيث

[64]- العياضي (نصر الدين)، ***"البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال في المنطقة العربية وغياب الأفق النظري"***، مجلة المستقبل العربي، العدد450، السنة 39، أغسطس أب 2016. ص 7.

تطورها ودخلها وحجمها وموقعها وثقافتها، علاوةً على حقيقة النظام الإعلامي القائم بها ، وهذه المراحل خمسة كما ذهب إلى ذلك أغلب أخصائي الاتصال ودارسي الميديا، وهي أولا المرحلة النخبوية، ثانيا مرحلة الشيوع والذيوع والانتشار، ثالثا مرحلة التخصّص، رابعا المرحلة الالكترونية، وأخيرا مرحلة الاتصال متعدد الوسائط Multimedia ومتعدد المنصات Cross media.

1.1-أولا: المرحلة النّخبوية:

لابد في البدء أن نؤكد أن هذه المرحلة هي مرحلة احتكارية حتمية كلية لوسائل الإنتاج الإعلامي والاتصالي من قبل الدولة، ومن أهم مميزاتها التاريخية والاجتماعية والسياسية ، النخبوية في التعلم والتعليم بما يعيني انتشار الأمية وشيوع الجهل وعموم الفقر بين الناس، كما تتميز هذه المرحلة بالتّركّز الجغرافي والسياسي لوسائل الإعلام بالعواصم وفي أحسن الحالات المدن الرئيسية الكبرى،ومن عيوبه أيضا أنها لا تخدم القاعدة الجماهرية الواسعة بل تتوجه وتهتم بطبقة معينة من السكان هم المتعلمون والمثقفون والأطباء وأصحاب المناصب والجاه، وهي مرحلة عدمية مادية للطبقة الجماهرية فالغالبية العظمى من السكان لا يستطيعون القراءة ولا يملكون المال الكافي لشراء الصّحف وأجهزة الراديو، ناهيك عن أجهزة التلفزيون، هذا فضلا عن العزلة الجماهرية ذلك أن غالبية السكان لم يتعرّضو لأية مادة إعلامية قامت ببثها أو نشرها وسيلة إعلامية جماهيرية، لأنهم يقطنون في امناطق معدومة وقرى معزولة عن المركز ومنفصلة عن بعضها البعض. وتتميز المادة الإعلامية في الإذاعة والتلفزيون غالبا بالطابع التنموي الثقافي والبعد الإخبارية التعليمي الموجه الأسلوب الإرشادي.

2.1- ثانيا: مرحلة الشيوع والذيوع

تتميز هذه المرحلة ببدايات التنوير الاجتماعي والانتشار التعليمي ما يسمح بقراءة النّصوص الإعلامية، ارتقاء ملحوظ للمستوى المادي للناس بفعل الارتفاع في الدّخل والمستوى المعيشي بما يسمح بشراء الوسائل المطبوعة أو اقتناء التجهيزات الإعلامية. إذن هي حالة جديدة ستُزيح ربّما عوائق انتشار وسائل الإعلام بفعل التراجع النسبي لآفتي الجهل والفقر، إذ يصبح بمقدور نسبة من السكان القدرة على شراء الصحف واقتناء المجلات أو حتى تبادله وتداولها، وبمقدور نسبة أخرى وإن كانت قليلة شراء أجهزة الراديو، وأن تتحمل أعباء معاليم الكهرباء من أجل استعمال التلفزيون إذا كانت ممن اقتنت هذا الجهاز الطارئ في حياة الناس. كما تتميّز هذه المرحلة بدخول الإعلان كدعامة تمويل وتخفيض تكلفة في تصرف وتسيير الجهاز الإعلامي ومنتجي محتوياته باهظة الكلفة.

3.1- ثالثا: مرحلة التّخصّص

تتميز هذه المرحلة بارتقاء اقتصادي ومالي وتوسع ديمغرافي وانتشار تعليمي أوسع، وبخاصة وجود أوقات الفراغ عند معظم السكان ما معدله بين أربعة وستة ساعات يوميا، وتعني مرحلة التخصص

هذه مرور وسائل الإعلام على مستويات إنتاجها إلى مرحلة الخدمة المتخصصة لكل فئة من المجتمع (الأطباء، المهندسون، المدرسون، الإعلاميون، الزراعيون، الاقتصاديون، ...) وذلك بتقديم مواد إعلامية موجهة إلى كل فئة من هذه الفئات ونسبة برامجية موجهة إلى عامة الشعب، من خلال رسائل إعلامية عامة كالأخبار والبرامج الترفيهية والثقافية وغيرها.

4.1- رابعا: المرحلة الإلكترونيّة

هي بالفعل مرحلة مفصلية فارقة كما يجمع على ذلك علماء الاتصال ومؤرخو الحداثة بأن هذه المرحلة بدأت منذ منتصف القرن التاسع عشر باكتشاف الموجات المغناطيسية وما تبع ذلك من تجارب ومحاولات لاستغلال هذه الموجات حتى نجح العالم الإيطالي **ماركوني** في إرسال إشارات لاسلكية ومن ثم اختراع الراديو عام 1906، وتوالت بعد ذلك المخترعات التي ما لبثت أن حققت "ثورة اتصالية" غيرت مجرى التاريخ وخصائص المجتمعات وأثرت بعمق في أنظمة العلاقات، وشكلت نقلةً نوعية وفريدة بسرعتها وتجديدها في وسائل الاتصال الإنساني. ومن أهم منجزات هذه المرحلة التلغراف والتلفون والفونوغراف، ثم التصوير الفوتوغرافي فالفيلم السينمائي، ثم الإذاعة المرئية (التلفزيون)، والتليكس، وصولاً إلى الأقمار الصناعية والفاكس والفيديو وغيرها من وسائل الاتصال والإعلام وأجهزتها التقنية وكانت آخر حلقاتها الحواسيب الإلكترونية (الكمبيوتر) الذي فتحت له تطويراته واستخداماته أبواب الميديا ومجالات الإعلام على مصراعيها، و وحولت العالم إلى قرية عالمية إلكترونية صغيرة كما تنبأ بذلك **ماكلوهان** تتواصل فيها الإنسانية عبر الصوت والصورة والكلمة وتتبادل فيها راهن الأحداث وأحوال الناس للتَّوِ. ثورة في نظم الاتصال وانفجار معلوماتي جعل الإنسان عاجزا أمام الأدفاق الإعلامية والاتصالية عن متابعة ما يحدث في العالم على مستوى الأحداث، والتخصصات. ثورة الأنفوميديا التي شهدها العالم في مجالات الاتصال خلال القرن العشرين شرّعت لظهور أوعية جديدة لنقل وحفظ المعلومات تتسم بدرجة أكبر من المرونة في التعاطي التعامل والاستخدام والتوظيف. لكنها مثلت خطرا لا يمكن تجاهله على صناعات الإعلام الورقي، ووسائل الإعلام المطبوع ممّا دفع أربابها إلى التفكير في بدائل وأوعية وحوامل غير ورقية لنشر رسائلها بفعل الارتفاع المهول لأسعار الورق، وارتفاع تكلفة الطباعة والنشر والتوزيع. وجه جديد للعالم الاتصالي والميديا تم تدشينه بعد أن وضعت الصحافة الورقية موطئ قدم داخل الشبكة العنكبوتية الإنترنت التي تستقطب أعدادا متزايدة من مستخدميها، مع الأرباح الكبيرة للإعلانات والتجارة والنقر عبر الإنترنت. دخول قطاعات الاتصال والإعلام إلى الشبكة أثمر وضعا معقدا ومتداخلا ومتدافعا ومشوبكا لما يعرف بالصحافة الإلكترونية والميديا الجديدة والميديا الاجتماعية.. بفعل الاستخدام الموظف للشبكة عبر مظاهر عديدة، مثل شبكة الإنترنت كمصدر للمعلومات والأخبار، والتّغطية الصّحفية المستعينة بالحاسبات الإلكترونية، أو توظيف الحاسبات الإلكترونية

وبرمجياتها في التحليل الكمّي للبيانات الضخمة الموجودة في قواعد البيانات أو في بناء مجموعات وتحليلها رقميا لما يعرف بصحافة البيانات Data Media عبر البحث المرجعي المستعين بالحاسبات الإلكترونية، أواستغلال المجتمعات الافتراضية للعالم السلكي المرتبط بالشبكات والبريد الإلكتروني وجماعات المناقشة لإنجاز مقابلات ولقاءات عبر الحواسب والاتصال الشّبكي، داخل المؤسسة الإعلامية أو خارجها التي أمكن لها النشر والإعلان والتسويق والدعاية الإلكترونية، بل إنّ ما تتيحه تلك القنوات الإلكترونية من تفاعلية إعلامية نشيطة توفير قنوات الاتصال مع الجمهور عبر البريد الإلكتروني إنتهاءً إلى الأنظمة التفاعلية الكاملة عبر الصفحات والمدونات ونشر التعاليق.. ويمكن تلخيص هذه المرحلة الإلكترونية أولا، بطابعها متعدد الوسائط والمحامل والمنصات صورة وصوتا ونصّا، ثم ثانيا، بطابعها التّواصلي التفاعلي التشاركي الذي مكّن الجمهور من أن يخرج من نسقية السلبية والسكون إلى مرحلة التفاعل والتعليق والرفض والتحليل والاستنتاج والنقد المعمم جماهريا، وتحيين للمعلومة حفاظا على آنيتها وجِدّتِها بما يضمن صدقيتها وجدّيتها. أما الخصوصية الثالثة للمرحلة الإلكترونية فهي سمة التّمكين للجمهور الذي بسط نفوذه على المادة الإعلامية المقدّمة وعلى عملية الاتصال ككلّ، من خلال القدرة التمييزية الاختيارية بين ماهو صوتي أوصوري أونصّي من المحتويات الصحفية سواء كانت أخبارا أو تقارير أو تحليلات، ومن مصادر متعددة ومتقاطعة ومتناقضة. وهي بالفعل خدمات إعلامية متعددة في صناعاتها ومحتوياتها ولكنه متعددة في الاختيار والذوق الجماهيري بعيدة نسبيا عن الضّبط والقَوْلبَة. وهذا يحيلنا إلى خصوصية خامسة، اتسمت بها الخدمة الإعلامية الجديدة وهو طابعها الاتصالي الشّخصي بما أكسبته الوسائط الجديدة لمستخدميها من اختيار المكان والزمان والوسيلة لتلقي الخدمة الإعلامية وتخيّرها وانتقائها وحتى إبلاغها والقدرة على صناعة محتويات اتصالية شخصية هي منتهى التّفاعلية التي خلقت ما يعرف بصحافة المواطنة أو الشارع أو الصحافة الديمقراطية إنها فرص جديدة لم يكن في وسع الوسائط التقليدية إتاحتها لجماهيرها التي بدأت تتخلى عنها وبخاصة الأوساط الشبابية. الخصوصية السادسة، التي تطبع المرحلة الإلكترونية النشيطة وتهم بخاصة الصحافة الإلكترونية ما يصطلح عليه بـ"الحدود المفتوحة" التي كسرت مشكلة محدودية المساحة المخصّصة للنشر في الصّحافة التقليدية، وهو عائق تجاوزته الصحافة الإلكترونية بمزايا خاصية الحدود المفتوحة، عبر مساحات التّخزين الهائلة على الحاسبات الخادمة التي تدير المواقع تجاوزت القيود المتعلقة بالمساحة أو بحجم المقال أو عدد الأخبار،إلى ذلك تسمح تكنولوجيات الإنترنت ـ خاصة تكنولوجيا النص الفائق والروابط النشطة ـ بتكوين نسيج متنوع وذو أطراف وتفريعات لا نهائية تسمح باستيعاب جميع ما يتجمع لدى الصحيفة من معلومات، والأمر ذاته تُتِيحُهُ تكنولوجيا Datacenter Cloud يصدق على تخزين شتى البيانات والمضامين الاتصالية والمعلوماتية والصّور والأفلام والفيديوهات مهما يكن ثقلها الإلكتروني وفق قواعد الأمن المعلوماتي Data security.

5.1- خامسا: مرحلة الاتّصال متعدّد الوسائط

تتسم هذه المرحلة بتداخل وتمازج وتكامل متعدد للمبتكرات التكنواتصاليه وهي تستهدف الجمهور برسالة إعلامية متعددة المضامين والبيانات عبر عديد الوسائط والمحامل والمنصات، وفق أسلوب الدفق العالي والقصف الإعلامي والإمطار الاتصالي، تحقيقا للهدف البعيد والعالي في التأثير. هذه المرحلة الاتصالية توصف بأنها المرحلة الميدياتيكية متعددة الوسائط Multimedia، أومرحلة الوسائط المهجنة Hypermedia ، أومرحلة الميديا متعددة المنصات Cross media، ومرحلة Transmedia Story telling..، وبالجملة فإن حاصل هذه المرحلة التي هي من معيشنا الجديد أنها مرحلة التكنولوجيا الاتصالية التفاعلية Interactive، بفعل ما حصل من تزاوج تكاملي بين تكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا المعلومات ومن أهم مرتكزاتها الرئيسية الحواسيب في أجيالها الخامسة وما بعد، وأنظمة الصناعات الذكية والبرمجيات، إضافة إلى تقنيات الرقمنة الألياف البصرية وأشعة الليزر، والسوتلة عبرالأقمار الصناعية. هذا الأمر دفع أجهزة الإعلام المختلفة ومسؤوليها إلى تطوير أنماط عملها لتساير هذه التكنولوجيا الجديدة وتستوعبها وتوظفها، وتستغل إمكاناتها الهائلة وسرعتها المذهلة، فظهرت على الشبكة مواقع تبث البرامج التلفزيونية والإذاعية بشكل مباشر أوحي أومسجل، وظهرت الصحف الإلكترونية التي تدمج بين المادة النصية في معالجاتها للأحداث المختلفة وتعززها بالصّوت والصّور الفوتوغرافية وتدعمها بشواهد من مقاطع الفيديو، وبذلك يتوفر لمستخدم الإنترنت مجموعة من وسائل الاتصال من خلال جهاز واحد، وهو ما أدى إلى ارتفاع ملاييني في أعداد مستخدمي الشبكة، وأسهم في ظهور مفهوم جديد للصحافة الإلكترونية E media، وإلى حدوث ثورة حقيقية في تطبيقات الصحافة الجديدة New media وتفاعلها الجماهيري الحقيقي مع الميديا الاجتماعية Social media ومنجزاتها ومحتوياتها الرقمية.

لقد أثمرت الحالة الاتصالية الجديدة ما بعد الحداثة سرعة مهولة لتدفق الأخبار والمعلومات وتداولها، فعندما وقع اغتيال الرئيس الأمريكي" **أبرهام لنكون**" في أفريل 1865 استغرق وصول وانتشار خبر مقتله في أطراف جهتي الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ستة أشهر، لكن عندما اغتيل الرئيس الأمريكي "**جون كينيدي JFK**" في العام 1963 لم يستغرق بلوغ خبر مقتله إلى غالب الجماهير الأمريكية وحدها سوى ساعة زمن من حدوثها، على أنه حينما تم تنفيذ حكم الإعدام في الرئيس الروماني المخلوع "**نيكولا تشاوشيسكو**" في ديسمبر 1989 بلغ الخبر الجماهير الرومانية والدول الأوربية المحاذية خلال دقيقة زمنية واحدة استغرقها النقل التلفزيوني المباشر لعملية الاغتيال، على أنه حينما تمت محاصرة مجلس الدوما الروسي للإطاحة بالرئيس الروسي السابق "**بوريس يلتسين**" علم مستخدمو الانترنيت بالحدث في الثانية ذاتها، والأمر نفسه عاشته جماهير العالم خلال أحداث الانقلاب في تركيا خلال نهاية صيف 2016 وكيف أسهم التناقل الجماهيري الإلكتروني في إحباط الانقلاب [65].

[65] - صفوري (أمجد عمر) ،" **المدخل إلى الإذاعة والتلفزيون** "، كلية الصحافة والإعلام - جامعة الزرقاء، الأردن، دت، ص 19.

2- مقارنة تشكّلات أنظمة الميديا في العالم (نماذج الاتصال الجماهيري في العالم) Comparing Media Systems

1.2. النّموذج الرّباعي لشرام ورفاقه (Wilbur Schramm): (1956)

لكن الحالة الجماهرية في اتصالها بالميديا التقليدية أوحتى الميديا الجديدة تتأثر وتخضع لأطر تنظيمية في العلاقات والوسائل والرسائل البسلطة والنظام القائم لما يعرف في اصطلاحات علوم الإعلام والاتصال بأنظمة الميديا، والتي حددتها خاصة الدراسات المقارنة لأنظمة الميديا منذ محاولاتها الأولى المتمثلة في مقاربة النظريات الأربع لدراسة أنظمة الميديا Four theories of the press للعام 1956 والتي أنجزها مجموعة من الباحثين هم ثلاثة **Wilbur Chramm, Theodore Peterson, Fred S. Siebert**، وهي محاولة أولى لنمذجة الصحافة في العالم، والتي قسمت العالم إلى نماذج أربعة متعارفة وهي:[66]

1.1.2- أولا: النّظام الصّحفي السّلطوي/ الكلياني:

تعود هذه النظرية في أبعادها النظرية تاريخيا إلى النظرية **الميكيافلية**، وتعود عمليا إلى مرحلة حكم الديكتاتوريات، ومن **فراكو وهتلر وموسيليني** وما شابهها بعد ذلك من أنظمة. حيث استخدم هذا النظام الصحافة لتضخيم سيطرة الدولة والدفاع باستماتة عن مصالحها ومصالح الطبقة أوالجماعة الحاكمة. في ظل هذه النظرية يعتمد النظام الإعلامي على توجيهات نخبوية تتسم بالولاء المطلق لأصحاب السلطة. ويتم احتكار تصاريح وسائل الإعلام، حيث تقوم الحكومة بالمراقبة الصارمة لما ينشر ويذاع، كما يحظر على وسائل الإعلام نقد السلطة الحاكمة والوزراء وموظفي الحكومة، وتقوم أساسا على التّشكيك في الجماهير وقدراتها، حيث تذهب إلى أن الجماهير غير قادرة ذهنيا أو نفسيا على اتخاذ القرارات بنفسها وهي محتاجة إلى التوجيه الحاسم، لذلك تحقر السلطوية الإعلامية المعارضين الذين يقدمون على أنهم شاذين ومرضى ومارقين ولو تولوا السلطة فإنهم سيشكلون خطرا مدمرا على المجتمع .ويبقى **قوبلز** أشهر منظر لهذا النموذج الاعلامي.

2.1.2- ـثانيا: النّظام الصّحفي الاشتراكي/ الشيوعي:

تعود الأفكار النظرية المرجعية لهذا النموذج إلى نظريات **ماركس** و**أنجلز**، والتي وضع قواعد تطبيقها العملي خاصة لينين وستالين، في الاتحاد السوفيتي السابق، وهي ما تزال تطبق في بعض البلدان مثل كوريا الشمالية والصين وكوبا وغيرها، وتعتبر هذه النظرية أوتطبيقاتها أن الطبقة العاملة في هذا النظام هي المسيطرة على وسائل الإعلام في سياق "ديكتاتورية البروليتاريا، ويُطلب من الإعلاميين والصحفيين والمؤسسات الإعلامية التي هي بيد الدولة حيث تُحظر المكلية الفردية لوسائل الإعلام، التفاني

66 - Fredrick S. Siebert, Theodore Peterson, and Wilbur Schramm, ***Four Theories of the Press ,The Authoritarian***, Libertarian, Social Responsibility, and Soviet Communist Concepts of What the Press Should Be and Do, Urbana, University of Illinois Press [1969].

في خدمة مصالح هذه الطبقة بإخلاص، ويفرض المجتمع رقابة قبْلية وقيودا قانونية لمنع نشر أية معلومات أو أفكار ضد الشيوعية، وتطبيق عقوبات متنوعة على الإعلاميين والصحفيين حال مخالفة ذلك .

3.1.2- ثالثا: النّظام الصّحفي التّحرّري/ اللّبرالي/ الرّأسمالي:

يعود ظهور هذه النظرية إلى العام 1688، ببريطانيا، ومن ثم انتشرت إلى أوروبا وأمريكا، وهي تقوم على إعلاء قيمة الفرد الذي يجب أن يكون حرّا في التمتّع بحقوقه الفردية ولا سيما حق التعبير. وتهدف نظرية الحرية براغماتيا إلى تحقيق أكبر قدر من الربح المادي من خلال الإعلان والترفيه والدعاية. على أن الهدف الرئيسي لها يكمن في مراقبة الحكومة وأنشطتها ، ونقدها وكشف عيوب أدائها ومقاومة الفساد. يمثل هذا النظام الإعلامي الرأسمالي فكرة السوق الحرة المفتوحة بلا قيود وعدم تدخل الدولة في شؤون الصحافة والإعلام، ووفقا لهذا النظام فإن مبادرات النشر والاستثمار في الإعلام يجب أن تكون حرة وبلا رقابة مسبقة أو قيود أو تضييقات. ثم إن سوق الصحافة والإعلام يجب أن يكون مفتوحا لكل شخص أوجماعة لملكية وسائل الإنتاج الصحفي والإعلامي والاتصالي وتديرها بلا قيود. وقد تعرض هذا النظام إلى مخاطر متعدد أهمها طموحات الرأسمالية المتطرفة بحثا عن النفوذ والاحتكار والاستحواذ على المكاسب الضخمة ولو على حساب الحقوق الشخصية والمجال الخاص للأفراد والمجتمعات التي تعيش فيها. كما تعرضت هذه النظرية لانتقادات ما وصف بتهديد الأخلاق العامة وتعريضها للخطر تحت شعار الحرية ، ومبالغتها في الإسفاف والتافهة قصد الإثارة، والبحث عن السبق والتشويق لتسويق المادة الإعلامية الرخيصة، كما ارتُهن الإعلام لتحقيق مصالح مالكيه على حساب الصالح العام للمجتمع، عبر توجيه الإعلام لأهداف سياسية أو اقتصادية، وتدخل المعلنين في السياسات الإعلامية للمؤسسة والخطوط التحريرية مما يهدد حقوق الصحفيين والجمهور.

4.1.2- رابعا: نظام المسؤوليّة الاجتماعيّة لوسائل الإعلام

ظهرت هذه النظرية كردة فعل على نقد النظرة التحررية في المجتمعات الرأسمالية الغربية. ويعتمد نظام المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام على نظام تعاقدي اجتماعي عرفي غير مكتوب بين منتسبي المهنة مع المجتمع في سياق ما يعرف بالعمادات والهياكل المهنية المنظمة للقطاعات الحرة، مثل الجسم الصحفي المحامين والأطباء والصيادلة والمهندسين فيما يصطلح عليه بالتنظيم الذاتي Auto regulation، فيحمي المجتمع هذه المهنة وممارسيها في مقابل خدمتهم للمجتمع وعدم التسبب في الضرر له. يسمح نظام المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام بممارسة الأنشطة الإعلامية بحرية القائمة على المسؤولية الذاتي تجاه المجتمع والجمهور والرأي العام الذي يملك القواعد والقوانين التي تجعل منه رقيبا على آداب المهنة. وذلك بعد أن استُخدمت وسائل الإعلام في الإثارة والخوض في أخبار الجنس والجريمة.. يشدد أصحاب هذه النظرية على أن الحرية حق وواجب ومسؤولية في ذات الوقت، ومن هنا يجب أن تقبل وسائل الإعلام القيام بالتزامات معينة تجاه المجتمع، ويمكنها القيام بهذه الالتزامات من خلال

وضع مستويات أو معايير مهنية للإعلام مثل الصدق والموضوعية والتوازن والدقة. مما يلاحظ في هذا الصدد أن هذه المعايير تفتقد إليها نظرية الحرية – كما يتوجب على وسائل الإعلام في إطار قبولها لهذه الالتزامات أن تتولى تنظيم أمورها ذاتيا في إطار القانون والمؤسسات القائمة. وفي هذا الإطار التنظيمي تحافظ وسائل الإعلام على تعددية تعكس تنوع الآراء والأفكار في المجتمع، من خلال إتاحة الفرصة للجميع من خلال النشر والعرض. كما أن للجمهور العام الحق في أن يتوقع من وسائل الإعلام مستويات أداء عليا، وأن التدخل في شؤون وسائل الإعلام يمكن أن يكون مبررة تحقيقا للصالح العام علاوة على أن الإعلاميين في وسائل الاتصال يجب أن يقبلوا أن يكونوا مسؤولين أمام المجتمع، فضلا عن مسؤولياتهم أمام مؤسساتهم إذا ما أسيئت اسخدامات الحرية وتوظيفاتها السلبية إزاء الجماهير.

2-2- نموذج شبكة هالين ومانشيني Macini / Hallin : (2004).

على أن أحدث وأهم نظرية في حقل أنظمة الميديا المقارنة تبقى المنهجية التي اعتمدها **هالين Daniel C Hallin، ومانشيني Polo Macini** لدراسة أنظمة الميديا comparing media systems، والتي صرحا بها سنة 2004. [67] تقوم نظرية **هالين ومانشيني Hallin /Macini** على نومذجة واسعة من خلال دراسة مرجعية لـ 18 دولة ديمقراطية غربية، 9 من أوروبا الشمالية بينها الدول السكندينافية وألمانيا والنمسا وبلجيكا والنمسا وهولندا، و5 من جنوب القارة الأوروبية وهي فرنسا واليونان وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال، و4 دول أطلسية هي كندا والولايات المتحدة وبريطانيا واليابان. وتتخذ هذه النظرية مجموعة معايير تفصيلية في دراسة مدى ديمقراطية النظام الإعلامي القائم وقد حددا أربعة أسس معيارية تنضوي تحتها شبكة معايير تفصيلية كمحددات لمستوى الديمقراطية الإتصالية والإعلامية لكل مجموعة من الدول، يمكن تطبيقها على بقية دول العالم مستقبلا.

1.2.2- المستوى الأوّل: دراسة بِنْية سوق الميديا:

وتقوم على ثمانية محددات للصناعة الميدياتيكية أو السوق الإعلامية القائمة وضوابطها ثمانية.

- حدود انتشار الصحافة المكتوبة، ونسبة القراءة، ونسبة التوزيع..
- طبيعة القرّاء، وحدود جماهرية المكتوبة أو نخبويتها، ولمن تتوجه الصحافة ..
- البعد الجندري، أو النوع الاجتماعي وتوزيع استهلاك الجمهور من كل جنس للصحافة ..
- مكانة التلفزيون، وماذا يستهلك الجمهور من محتويات الصناعة التلفزية...
- الحدود الجغرافية لانتشار الميديا محليا وجهويا ومركزيا، وقياس مستويات تركيز الميديا، ومكانة الميديا الجهوية..

67 Daniel C. Hallin; Paolo Mancini; -***Comparing Media Systems, THREE MODELS OF MEDIA AND POLITICS***, Published in the United States of America by Cambridge University Press, New York; 2004

- نسبة التمييز الجماهيري بين الإعلام الأصفر وصحافة الإثارة والصحافة الجيدة...
- التقييم اللغوي لسوق الصحافة (اللغات واللهجات المستخدمة) ومدى مراعاة حقوق الأقليات اللغوية والثقافية..
- مستويات تأثير دول الجوار على النموذج الإعلامي المحلي القائم...

2.2.2- المستوى الثّاني: دراسة التّوازي السّياسي:

أي دراسة العلاقة بين المجال السياسي والميديا، وتتضمن 7 ضوابط هي التالية:

- ما مدى تسيّس أو تسييس الميديا وطبيعة الخطاب السياسي القائم من خلال الميديا...؟
- حدود تدخل السياسي في الميديا مثل ملكية المؤسسات الإعلامية لجهات سياسية أو تخفي السياسيين وراءها...
- مدى مشاركة الصحفيين ومهنيو الميديا في الحياة السياسية...
- ما مدى تحزب جمهور الميديا...؟
- مكانة الصحفيين واتجاهاتهم في ممارستهم لنشاطهم الميدياتيكي وحدود حياديتهم في صناعات محتويات الميديا..
- التنوع الداخلي: هل تقبل الميديا بالتغيير في المواقف واتجاهات الرأي...؟
- حوكمة الميديا العمومية هل تسيطر عليها الحكومة أم تدار بصفة مستقلة...؟

3.2.2- المستوى الثّالث: درجة مهنيّة الميديا:

وضوابطها ثلاثة:

أ) حدود استقلالية الصحفيين ومهنيّي الصحافة عن إدارة مؤسسة الميديا وتعليماتها وإملاءاتها..

ب) مدى انبثاقية معايير مهنية تضمن الاستقلالية والحيايدية والدقة والنزاهة ومواثيق التحرير الداخلية....

ج) اتجاه الصحفيين وممتهني الصناعات الإعلامية لخدمة الجمهور...

4.2.2 - المستوى الرّابع: دور الدّولة:

ويتضمن 5 متغيرات معيارية هي:

أ) حدود تدخل الدولة في نظام الميديا القائم..

ب) ماهي المساعدات التي تقدمها الدولة للمؤسسات الميديا والصحفيين ومنتجي الميديا...

ج) ملكية الدولة للميديا العمومية ومشاركتها لميديا الخواص...

د) وسائل تنظيم نشاط الميديا، (نظام التراخيص/ نظام كراس الشروط...)

هـ) موقع الدولة كمصدر للأخبار، وكيفية تعامل الصحافة والمؤسسات مع البلاغات الحكومية...

هذا وقد أفرزت تطبيقات نموذج شبكة تحليل **هالين ومانشيني Hallin /Macini** على المجموعات الثلاث للدول الغربية التسع عشرة تخريج ثلاثة نماذج إعلامية لتمظهرات حدود ديمقراطية الأنظمة الإعلامية القائمة في تلك البلدان والتي يمكننا جدولتها كما يلي: [68]

جدول 12 : حول تطبيق معايير نموذج شبكة: هالين ومانشيني Macini / Hallin

لحدود ديمقراطية النظام الإعلامي الغربي:

معاييرنموذج شبكة: هالين /مانشيني Macini / Hallin	مجموعة الدول الأولى (النموذج المتوسطي)	مجموعة الدول الثانية (النموذج الديمقراطي المهني)	مجموعة الدول الثالثة (النموذج الأطلسي الليبرالي)
المستوى الأول: دراسة بنية سوق الميديا	انتشار محدود للصحافة المكتوبة / صحافة نخبوية.	انتشار قوي للصحافة المكتوبة/ صحافة جماهرية	صحافة متطورة وجماهرية
المستوى الثاني: دراسة التوازي السياسي	تنوع في المجال لا في المضامين/خضوع الميديا للإدارة عبر الحكومة أو البرلمان	صحافة وطنية متعددة ومتنوعة/ صحافة حزبية متطورة/ صحافة تجارية محايدة	صحافة تجارية محايدة/ صحافة ذات طابع خبري/ تتخذ ذات المسافات من الجميع
المستوى الثالث: درجة مهنية الميديا	مهنية ضعيفة/صحافة قابلة للتلاعب	مهنية عالية/ صحافة عميقة/ صحافة بيانات/ مأسسة التنظيم الذاتي	مهنية عالية / تنظيم ذاتي غير ممأسس
المستوى الرابع: دور الدولة	تدخل قوي للدولة/ مساعدات عمومية للميدا / خوصصة وحشية	تدخل الدولة لحماية حرية الصحافة/الدولة تنهض بالصحافة/ مرفق عمومي قوي وجدي	هيمنة منطق السوق/ عدم تدخل الدولة / الاستثناء البريطاني الايرلندي حضور عمومي جيد ونموذجي

ونحن في ضوء هذه المقاربة سنحاول تطبيق هذا النموذج المعياري على واقع الإعلام في تونس قبل 14 جانفي 2011 وبعده 14 جانفي 2014.

جدول 13 : حول محاولة تطبيق معايير نموذج شبكة هالين/مانشيني Macini / Hallin على النّظام الإعلامي التونسي:

معاييرنموذج شبكة: هالين /مانشيني Macini / Hallin	النّظام الإعلامي التّونسي قبل الثّورة	النّظام الإعلامي التونسي بعد الثّورة
المستوى الأول: دراسة بنية سوق الميديا	انتشار محدود للصحافة المكتوبة/ صحافة غير تعددية/ محتوي صحفي رديء	تعددية شكلية خارجية/ صحافة ضعيفة صناعيا/ صحافة ضعيفة الانتشار/
المستوى الثاني: دراسة التّوازي	صحافة نمطية/ صحافة بلاغات	قنوات تلفزية يمتلكها سياسيون/

[68] - أنجزنا في هذا الصدد محاولة تطبيقية لهذه النظرية على الحالة الصحفية التونسية خلال المرحلة الانتقالية والوضع الراهن.

السّياسي	وبروباغاندا/ خضوع الميديا للرقابة عبر أجهزة الدولة / خطوط تحرير مسيسة/ خضوع للرقابة الذاتية والخارجية	صحافة حزبية منغلقة/ صحافة مستقلة مسيسة/صحفيون غير محايدون/ صحافة تجارية غيرمحايدة/ برلسكنة المشهد التلفزي التونسي
المستوى الثالث: درجة مهنية الميديا	مهنية ضعيفة/صحافة موالاة/ غياب التنوع في الأشكال والمضامين/	مهنية ضعيفة/ صحافة سطحية/ غياب التنظيم الذاتي/ صحافة رأي لا صحافة تحليل واستقصاء
المستوى الرّابع: دور الدّولة	تدخل ردعي للدولة/استمالات عبر الإشهار العمومي/قطاع خاص ناشئ موالي/إعلام سمعي مرئي حكومي	تلاشي دور الدولة/ تخلي الدولة عن الصحافة والصحفيين/غياب الحوكمة/ مرفق عمومي ضعيف

إن مقاربتنا التطبيقية لمعاييرنموذج شبكة **هالين ومانشيني Hallin /Macini** لحدود ديمقراطية النظام الإعلامي التونسي بعد الثورة تؤكد التغيير الطفيف في أدائه المهني والترويجي ومستويات الحيادية والتدخل الحكومي فمع تخلي الدولة عن دورها تجاه المرفق العمومي لم تضع الهيئة التعديلية القائمة ممثلة في "الهايكا " الهيئة العليا المستقلة للسمعي البصري صيغة لعلاقة الدولة بهذا المرفق ولا استراتيجا عمل للنهوض به أو خطة عمل تحاسبها الحكومة في ضوئها على غرار النموذج البريطاني أو الفرنسي رغم أنه ممول رأسا من الجمهور ودافعي الضرائب. كما أن دور الهيكا ظل قاصرا على الأساليب الردعية في محاسبة مضامين بعض البرامج لتدخلها في المجال الخاص للجمهور أو إخلالتها بالنظام والأمن والدفاع والذوق والصحة العامة، في غياب المحاسبة على نشرها موازناتها المالية، فضلا عن كشف مصادر تمويلها للجمهور، وعدم حماية جماهير الناشئة من المضامين المسيئة والخطيرة والمهددة لها. إذن فالنظام الإعلامي التونسي الجديد بعد 14 جانفي 2011 إن هو إلا تحرّر من بعض مظاهر النّموذج السّلطوي أو التنموي، في اتجاه نظام إعلامي انتقالي هجين غير ناضج ولم تكتمل ملامحه في الاتجاه نحو النموذج اللبرالي أو نموذج المسؤولية الاجتماعية أو المشاركة الديمقراطية .

إذن يمكننا في ضوء هذه المقاربة استطلاع بقية النّماذج الإعلامية السائدة في عالميا وعربيا وزيادة تبئير النموذج التونسي قبل الثورة وبعد على هذه النماذج. حيث درجت بعض الدّراسات الإعلامية لأنظمة الميديا المقارنة على إضافة نماذج إعلامية أخرى في ضوء معايير محلية للبلدان الصادرة فيها أو حتى من خلال نماذج ومقاربات دولية في هذا الصّدد على غرار نموذجي اليونسكو [69]. كما يمكن أن نسوق في هذا المستوى نظامين آخرين هما: نظام إعلام الدول السائرة في طريق النمو (النظرية التنموية) والنظام الإعلامي العالمي الجديد (نظريّة المشاركة الدّيمقراطية) بوصفهما سبْقا ولُحوقا للثورة التونسية.

[69]- قدمت **منظمة اليونسكو عبر معهد الدراسات الإحصائية التابع لها مقاربة ثالثة للأنظمة الإعلامية في العالم** من خلال دراسة مقارنة أنجزتها بين سنتي 2009 و2011 شملت 20 دولة من أرجاء العالم Le paysage médiatiques dans 20 pays(I.S.U) ، وهناك منهجية تقييمية خامسة لأنظمة الميديا في العالم وهي التي تنتهجها منظمة "مراسلون بلا حدود RSF " والتي تصدر سنويا تقريرا حول وضع حرية الصحافة والتعبير في كافة دول العالم وتجدوله في ترتيب سنوي مع تسجيل الخرقات الحاصلة في المجال التّنديد بها وحشد الرأي العالمي لمناهضتها.

5.2.2- خامسا: نظام إعلام الدول السائرة في طريق النمو أو النظرية التنموية

ظهرت النظرية التنموية في عقد الثمانينات، واهتمت بتفسير واقع الأنظمة الإعلامية في دول العالم الثالث أو الدول السائرة في طريق النمو، وهو نموذج إعلامي يختلف عن النظريات التقليدية الأربع التي ذكرناها، فهو يفتقد كل العوامل الأساسية للاتصال كالمهارات المهنية والمواد الثقافية والجمهور، ويركز في المقابل على طبيعة الدور الذي ينبغي أن تسهم به وسائل الإعلام في تحقيق التنمية الشاملة والمستقلة، لذلك يتلخص دور الصحافة والصحفي في أن يتفحص بعين ناقدة ويقيّم ويكتب عن مدى ارتباط المشروع التنموي بالحاجات المحلية والقومية.. ونلاحظ هنا التناقض بين الاستخدام الحكومي للصحافة في خدمة التنمية، وبين الدور الرقابي للصحافة في ظل السيطرة الحكومية بتراجع النّقد. إذن المقاربة التنموية للإعلام في دول العالم الثالث هي شكل من أشكال الدعاية السيّاسية للحكومة وقيادتها. ووفق هذه النظرية تتلخص مهام وسائل الإعلام في النقاط التنموية الآتية:

- وسائل الإعلام مدعوة إلى تشكيل اتجاهات الجماهير وإعطاء أولوية مطلقة للثقافة الوطنية واللغة الوطنية في محتوى مضمون ما تنشره من أفكار ومعلومات للدول السائرة في طريق النمو المتقاربة جغرافيا وسياسيا وثقافيا.
- ضمان حق الصحفيين والإعلاميين بمؤسسات الاتصال في جمع وتوزيع المعلومات والأخبار، وعلى المؤسسات الاتصالية والإعلامية انتهاج سياسات تقررها الحكومة تحقيقا للتنمية الوطنية.
- القبول بمراقبة الدولة لوسائل الإعلام وتنفيذ أنشطتها خدمة للأهداف التنموية، لذا تخضع ممارسة حرية الإعلام للقيود التي تفرضها الأولويات التنموية والاحتياجات الاقتصادية للمجتمع.
- دعم ثقة الجماهير بالمؤسسات والسياسات الحكومية وإضفاء الشرعية على السلطة السياسية ويدعم تحقيقها للتّكامل السّياسي والاجتماعي وتجنب الصّراعات السياسية والاجتماعية وإحباط أصوات التشرذم والتخفيف من التناقضات في القيم والاتجاهات وتغليب الوحدة والمصلحة الوطنية، عبر إبراز الإيجابيات وتجاهل السلبيات وتقليص حجم النقد إلى حدوده الدنيا [70].

6.2.2 - سادسا: النّظام الإعلامي العالمي الجديد (نظريّة المشاركة الدّيمقراطية):

يُعتبر هذا النّظام أحدث النّظم الإعلامية النّامية حاليا في العالم، ويعد تطوّرا عمليا لنظام المسؤولية المجتمعية، وقد ارتبط ظهوره بانتشار ثقافة حقوق الإنسان وتطورات وسائل التواصل الاجتماعي والميديا الجديدة في بداية الألفية الثالثة، وتنامي ظاهرة تدفق المعلومات وامتلاك الأفراد لوسائل اتصالية تحولت إلى وسائل إعلامية محدودة الجمهور. قامت النظرية إذن كردة فعل مضاد للطابع التّجاري والاحتكاري لوسائل الإعلام المملوكة ملكية خاصة، وكذلك رداً على مركزية مؤسسات الإذاعة والتلفزة

[70] - شرام (ولبر): **أجهزة الإعلام والتنمية الوطنية**، ترجمة: محمد فتحي، القاهرة، الهيئة العامة للتأليف والنشر،1974.

العامة، التي قامت على معيار المسؤولية الاجتماعية، وتنتشر بشكل خاص في الدول الرأسمالية، حيث أدت الممارسة الفعلية لوسائل الإعلام إلى الإحباط وحالة من خيبة الأمل بسبب التّوجه النّخبوي للإذاعة والتلفزيون العام، دعا نظام المشاركة الديمقراطية إلى التحرر من نظام الأحزاب والنظام البرلماني الديمقراطي في المجتمعات الغربية، الذي بات عبءًا على الجماهير بتجاهله للأقلّيات والقوى الضّعيفة في المجتمع، وتعادي هذه النظرية بالتالي أفكار نظرية المجتمع الجماهيري، أونظرية الصحافة الحرة (نظرية الحرية) الفاشلة بسبب خضوعها لمنطق السوق الذي يجردها من محتواها. كما تعتبر نظرية المسؤولية الاجتماعية غير ملائمة لارتباطها بمركزية الدولة. وحسب نظرية المشاركة الديمقراطية فإن التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام لم يمنع ظهور مؤسسات إعلامية تمارس سيطرتها من مراكز قوى في المجتمع، وفشلت في مهمتها وهي تلبية الاحتياجات الناشئة من الخبرة اليومية [71].

7.2.2 - سابعا – تقييمات النظام الإعلامي العربي:

يمكن القول إن النظام الصحفي العربي تفرّد بموروثه السّلطوي بحكم نشأته في ظل السّلطة الاستبدادية المطلقة التي تتطابق أنظمتها الصحفية مع الطابع السياسي العربي السلطوي، إذ تمثل وسائلها الجماهرية وجهة النظر الرسمية للحكومات العربية. ومن أبرز ملامح الأنظمة الصحفية العربية من خلال بعض الدراسات التي تناولت قوانين المنشورات والصحافة العربية وطبيعة العلاقة القائمة بين الصحافة والسلطة السياسية الحاكمة وتحولات الصحافة العربية من الاستعمار وإلى حضيرة الدولة الوطنية. فقد أنجز الباحث **فاروق أبو زيد** دراسة قانونية للأنظمة الصّحفية العربية استنادا إلى تحليل مضامين ستة عشر قانونا للصحافة والنشر في بلدان عربية مختلفة، خلُصت إلى أن النظام الصحفي السلطوي أو المبرر بالتنموية يشكّل الاتجاه الغالب على الأنظمة الصحفية العربية، غير أنه لا يوجد نظام إعلامي ثابت الوصف. إذ تتداخل خصائص مختلفة للأنظمة التي ذكرناها الليبرالية والسلطوية والاشتراكية لتفرز نموذجا هجينا وهزيلا في مجال الحريات. نخلص من ذلك إلى أن أزمة حرية الإعلام والصحافة في الوطن العربي لا تنفصل عن أزمة الديمقراطية حيث تسود الأنظمة السّلطوية التي تضع كل السلطات في يد رئيس الدولة سواء كان ملكاً أو رئيساً أوسلطاناً أو أميراً. لقد تحولت معظم الميديا العربية إلى أجهزة حكومية رسمية مهمتها الدّعاية لأنظمة الحكم وتعبئة الجماهير وحشدها للتّأييد في غياب فعلي أو عملي لتنظيمات مدنية وسياسية شعبية ديمقراطية، مع انعدام التوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. ورغم ما شهدته قلّة من الدول العربية من تحول إلى نظام التعددية السياسية والصحفية إلا أن الأنظمة الصحفية في تلك الدول لم تتحرر إلى الآن من تراث السلطوية، المستهف للإعلاميين وصانعي

---

[71] - بسيوني (محمد إبراهيم) : ***أساليب التنظيم الذاتي للإعلاميين وتأثيره على أخلاقيات الإعلام***- كراسات صحفية وإعلامية، العدد الرابع، السنة الأولى، معهد الأهرام الإقليمي للصحافة، يوليو- أغسطس -2012 .

محتويات الميديا، توظيفا وتشويها وتأليبا، فضلا عن استغباء الجماهير وتنميط ردود فعلها التفاعلية حتى ما بعد ما يعرف بالثورات العربية [72].

هذا الواقع يحيلنا رأسا إلى ضرورات استعادة وعي الجماهير، ذلك أن التحولات الحاصلة في مجالات الميديا تجديدا وتوظيفا واستخداما وأشكالا وممارسات أفرزت تفاعلية حركت سواكن الجمهور وخلصته وإن ظرفيا أو ظاهريا من مواريث التشكيل والقولبة استنادا إلى نظريات اتصالية حاضنته المدرسة الغربية أولا وأخيرا في غياب أي تدخل أكاديمي عربي أوحتى من بلاد الشرق الأقصى لتقديم بدائل نظرية أو مؤثرات عملية خلال ممارسة العملية الاتصالية والتعرض للميديا.

3- جماهير الإعلام والاتصال بين جدليات الفعل والانفعال، والوسيلة والرّسالة.

تشكو مصطلحات الإعلام والاتصال من الفوضى، وهي ظاهرة جماعية لا تطرح في مستوى الفرد، بل تحيل إلى نفس القيم المرجعية ذات الأبعاد الثقافية والاجتماعية والسياسية والدّينية واللّغوية..غير أن الجمهور ليس على ذات المستوى من التقبل والقدرة على الفهم والتحليل للمضامين الإعلامية باعتبار الفارقيات Les différenciations في الانتماء الجغرافي والمعرفي والجنسي والطبقي.. فهو قيمة متغيرة Une donne panoramique et dynamique تعمل عديد الفواعل les actants على تغييره، فبمجرد أن يتغير أحد عناصر العملية الاتصالية تتحول بقية الفواعل في إطار البحث عن استعادة التوازن الذي يسم العملية الاتصالية. وبقدر ما تتشابك الأنظمة العلائقية بين الجمهور بقدر ما ينشأ التجانس على قيم مشتركة Collectivité. لذا نقدم هذا التعريف الإجرائي للجمهور"فهو مجموعة بشرية قاعدية ممتدة معنية بأنشطة إعلامية وتواصلية ينحدر أفرادها من الجنسين ومن أعمار مختلفة ومن فئات اجتماعية ومهنية شتى، بيدأنهم مستهدفون وموجهون بفحوى الرسائل الإعلامية والاتصالية وأشكالها نحو نفس الهدف، وتشد اهتمامهم الأخبار نفسها لما جبل عليه الجمهور من حب الاطلاع على البلاغات الإعلامية بوسائلها وأدواتها المختلفة حتى بلغنا عصر الوسائط متعددة المنصات" . تستخدم المؤسسات الاتصالية ووسائل الإعلام الجماهرية وسائل وأدوات شتى لغرس رسائلها في وعي ولا وعي الجماهير استنادا إلى نظريات نفسية و سلوكية وخبرات متراكمة.. على أن النظريات الغربية في دراسة أثر الميديا في الجماهير تتزاحم في رؤى غير توافقية على حدود هذا التأثير وطرائق حدوثه ومستتبعاته، بيد أنه يوجد عدد مهم من النظريات التي تقدم رؤى عن كيفية عمل وسائل الإعلام وتأثيرها في الجمهور.

فضلا عن التغيرات الاجتماعية المحتملة وتأثيرات وسائل الإعلام فيها، فإن تلك النّظريات هي محصلة لملاحظات وفروض، ودراسات، وأبحاث، ومشاهدات واستخلاصات، ونتائج بلغت حدود الأطر النّظرية

---

[72] - العربي (عثمان الأخضر): ***"النظريات الإعلامية المعيارية، ماذا بعد نظريات الصحافة الأربع"*** ، حوليات كلية الآداب، الحولية 16، الرسالة 112،الكويت مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت ، 1996.

والتّطبيقات العملية لما يمكن أن تفسره من ظواهر حيّة وماثلة أُثبتت لاحقا وتدريجياً من خلال تطبيقات ميدانية.

1.3 -تمايز طرق تقبّل الجمهور للرسالة الاتصالية:

قام علماء الاتصال بوضع مبادئ تتناول صفات معينة بقبول الجمهور للرسالة فقد صنف **"دينيس هوويت"** جمهور المتلقين إلى نوعين رئيسيين هما:

1.1.3 الجمهور العنيد:

وهو الجمهور الذى لا يستسلم تماما لوسائل الإعلام التى تسعى إلى تغيير آراء ومواقف واتجاهات الجمهور والسيطرة عليه. ذلك أن الرؤية هنا تفترض أن وسائل الإعلام ليس لها قوة إقناعية كبيرة لتغيير عقول الناس، وذلك بسبب عوامل الانتقائية sélectivités التى تؤثر في فعالية وسائل الاتصال وتتمثل فى : التعرض الانتقائى ، والإدراك الانتقائى ، والتّذكر الانتقائى.

2.1.3-الجمهور الحسّاس:

يرى **"هوويت"** أن وسائل الإعلام لا تؤثر في كل فرد ، وإنما هناك بعض الأفراد الذين يتأثرون بوسائل الإعلام أكثر من غيرهم، وهذا ليس نابعاً من خصائصهم الشخصية ، إذ أنّه لا توجد دلائل قوية، تؤكد الفكرة بأن بعض الأشخاص أكثر إقناعاً من غيرهم بالرسائل الإعلامية . ولكن الأمر يتعلق بأفراد أكثر حساسية يفترض فيهم أن يكونوا بحاجة أكثر إلى الحماية مثل : الأطفال والمراهقين والشباب والنساء وكبار السن، وهذا النوع من الجمهور هو الذى يطلق عليه **"هوويت "** الجمهور الحساس.

2.2.3- حدود ارتباط الجمهور بقضايا المجتمع ومشكلاته :

قد يُعرض الجمهور عن الرّسالة بسبب مشكلات طارئة في المجتمع أو مناسبات اجتماعية أو دينية فالتسويق الجيّد للرّسالة هو الذي يضع ذلك في حسبانه، بل ويستفيد منها في التسويق. ويعتبر الإعلام أحد القنوات المؤسسية الرسمية للتعبير عن المصالح، لذا تجد المشاكل السياسية وقضايا الساعة دائرة استماع أوسع وتسهم في تدفق المعلومات بين النخب السياسية والجماهير ونقل والطموحات والتصورات.

3.2.3– الجمهور والتفاعل مع المدارس الإعلامية

هناك مدارس إعلامية عالمية ومحلية مختلفة ولكن يتأثر بعضها ببعض ويقلد ما يراه نجاحا لدى الآخرين ككل عمل إنساني ، هذه المدارس تمايزت من بعضها بعدة أساليب (نتكلم عن الخط الأساسي أو الرسمي) : مثلا التخطيط للبرامج فتجد هناك من يركز على التأثير بالمواضيع الخفيفة والتركيز على الثقافة والفن كالمدرسة الفرنسية، ومن تأثر بها مثل الإعلام اللبناني الذي يروج حاليا لأكثر ألوان الإعلام تقليدا للنمط الغربي . فيما يفضل بعضها الجدية أكثر وتبدو أعماله أكثر رصانة مثل مدرسة البي بي سي والمتأثرن بها وأبرزهم قناة الجزيرة وغيرها من القنوات الإخبارية. ومنهم من يحاول الجمع بين

المدرستين مثل بعض وسائل الإعلام الأمريكي. وثمة من يعتمد إلى اليوم نظرية الطلقة السحرية مثل الإعلام الروسي فهو يعد ناشئا ويركز على التلقين أكثر من غيره ومن علامات التمايز بين تلك المدارس الاهتمام بطريقة الصياغة واستخدام مفردات معينة وطرق معينة في التداول ويمكن مراجعة موقع البي بي سي/ معهد الصحافة كمثال للاطلاع على هذا لكننا نلاحظ أننا لا يمكن حصر الأمور في قوالب جامدة لأن الأعمال في النهاية تخضع لاجتهادات. وعلى العموم فيجب على فريق الإعداد أن ينتبه للمدرسة الإعلامية التي تنتمي إليها وسيلته وليكن تناوله مشابها لتناول الوسيلة وطريقة صياغة رسالتها.[73]

4- نحو مقاربة بديلة: الجمهور شريك التلقّي

يجدر أن نطرح سؤال ما مدى الانسجام بين واقع جمهور وسائل الإعلام والدراسات المتعلقة به في البلاد التونسية، من جهة، وبينها وبين المنطلقات النظرية والمنهجية التي تستند إليها والتي توصلت إليها أبحاث الجمهور في المجتمعات المرجعية. ونحاول، من خلال طرح هذه الإشكالية ومحاولة الإجابة عنها، الإسهام في تصور مقترب بحث بديل في دراسات الجمهور يستند إلى العناصر التنظيرية التي خَلُصَتْ إليها دراسات ظاهرة جمهور وسائل الإعلام الجماهيرية . ويرتكز المشروع المقترح على العناصر النظرية والأمبريقية الحديثة، والخصوصيات المحلية الديموغرافية والسوسيوثقافية التي تلعب الدور الأساس في التفاعل الاجتماعي فيما بين أفراد الجمهور بمناسبة التعرض للرسائل الإعلامية (كمنبهات) من جهة، وفيما بين المتلقي والمرسل في سياق سوسيو-تقني-ثقافي وتكنولوجي جديد، من جهة أخرى. وذلك، في سبيل الإسهام في التأسيس لمنهج بحث يأخذ بعين الاعتبار ليس خصوصيات المجتمعات الانتقالية والظروف التي أدخلت فيها وسائل الإعلام وكيفية تشكيل ظاهرة الجمهور تبعا لذلك فحسب، وإنّما كذلك ضرورة الانتقال من التحليل الكلي ذي النظرة الشمولية للمجتمع إلى التحليل الجزئي الذي يعيد الاعتبار لجماهير الناشئة بوصفها قاعدة عريضة في المجتمعات النامية لها خصوصيتها في التقبل والتعرض والإشباع والتفاعل [74].

إن الدراسات الميدانية لأثر التلقي في دراسات الجمهور أكثر ملاءمة للتقرُّب من ظاهرة جمهور وسائل الإعلام، وبصفة خاصة الجمهور التلفزي من المتعلمين من الناشئة، في المجتمعات الانتقالية، وتحديداً في بلادنا نظراً لما تتميز به من تحوّل ديمقراطي وانفتاح إعلامي أثمرت مشاكل في مستويات تقبل الأجيال الصاعدة في سن التعلم لكمّ هائل من الرسائل الإعلامية تحدث في سياق وبطريقة تختلف عما هو جارٍ في مجتمعات أخرى من المنطقة العربية. وفي غمار هذه المتغيرات، بدأت اهتمامات أكاديمية جديدة بفئات وشرائح من الجمهور لاسيما الناشئة لمعرفة خصائصه وحاجاته واهتماماته وأنماط تفاعله

---

[73] - عبد التواب (ياسر): ***"مداخل أساسية لدراسة جمهور وسائل الإعلام"***، بحوث ودراسات- نشرت في 5 نوفمبر2015 - http://www.al-omah.com/

[74]- François Heinderyckx, **Une introduction aux fondements héroïques de l'étude de medias**. Céfal sup ; (liège :édition du Céfal,2002,p.102.

مع الرسائل الإعلامية المتنوعة التي يتعرض لها من مختلف وسائل الإعلام المتاحة، ولفهم كيفية تكوين وتوجيه الرأي العام الوجهة التي ترضي القائم بالاتصال[75]، بمعنى أن الانشغال بتأثير وسائل الإعلام على سلوك الجمهور واتجاهاته وآرائه، وانطلاقا من السياقات المشار إليها ، يتضح أن غالب أبحاث الجمهور في البلاد التونسية ما قبل الثورة خاصة ركزت على الجمهور، كطرف أساسي في العملية الاتصالية، من جهة إشكاليات التأثير (Effect) ونادراً ما اهتمت بمسألة الأثر (Impact) ناهيك عن التفاعل والتفاعلية (Interaction). وقد لا تهتم إطلاقا بواقع الجمهور الذي لم يعد ذلك المتلقي السلبي وإنما هو الذي يحدد طبيعة وكيفية ومدى استجابته للرسائل التي يختار التعرض لها، بل بوصفه "شريكا في التلفظ" وفق نشاطه التقبلي والإدراكي كما ذهب إلى ذلك الإيطالي **أمبرتو إيكو** الذي يرى "أن نشاط الجمهور يبدأ حيث ينتهي منتجو الإعلام وصانعو المحتويات الاتصالية"، باعتباره "متلفظا جديدا" على ما ذهب إليه أيضا **أنطونيو كليولي** في استدراج بيّن لكسر المركزية الإعلامية- الاتصالية التي ظلت تمثلها الوسلة والرسالة ردحا من الزمن [76]. والأمر ذاته استشعرته المقاربة اللسانية التي قامت على رصد النشاط التقبلي والنشاط الإدراكي كما زعم ذلك **يوس Joss** من أنه "لا تفاعل إلا من خلال أفق انتظار L'horizon d'attente" ذلك أن صناع المحتويات الاتصالية يقدمون مشاريع بلاغاتهم وفق انتظارات الجمهور حسب توقعاتهم، لكن حالة تقبل تلكم الرسائل تختلف من شخص إلى آخر Différenciation de l'agir communicationnel حسب أفق التقبل الذاتي. وإذا كان الاتصالي الكندي الشهير **ماكلوهان** قد اعتبر أن الإنسان- الجمهور يستفيد من الوسائل والوسائط والتقنيات للتواصل والفهم وجني المعارف بقوله "إنما البلاغ هو الوسيلة ". فإن حقل معرفي آخر من مجالات العلوم الإنسانية وهو الميديولوجا مع رائد مدرسة غرونوبل **روجيس دوبريه** رفض في كراس الميديولوجيا كل تماه إنساني مع الوسيلة الجماهرية كما يفسر ذلك **دانيال برونو D . Brono** بأن "التاريخ الإنساني هو تاريخ وسائط" حيث يدخل الإنسان عبر الوسائط والمنصات الاتصالية، إذ هو في حد ذاته وسيطا بجبلّته إذ يتحدث **دوبريه** عن الإنسان الوسيلة أو الإنسان الوسيط –Homedium-. على أن شتى المقاربات للجمهور من فروع علوم الإنسان وعلوم اللّسان، بنماذجها الكلاسيكية والديناميكية لا تقبل جدلا بهزيمة الإنسان أمام الوسيلة، فهو صانعها لذلك يستعيد **هابرماس** مقولة الساحة الإغريقية القديمة l'agora لرد اعتبار الإنسان الجمهور التفاعلي في الفضاء العام، ورغم أن عودة الفضاء العام إلى المجال الإنسان التفاعلي ارتبط عند **هابرماس** بالرأسمالية [77]، فإن الفضاء العام الجديد في التاريخ الراهن ارتبط أساسا بالميديا الجديدة والميديا الاجتماعية والميديا المتعددة المنصات في تعادلية غير مسبوقة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني،

---

[75] - **مجلة الاتصال والتنمية**، العدد01، ، دار النهضة العربية، بيروت تشرين الأول/أكتوبر 2010.

[76] - ماجد (تربان) ، **الانترنيت والصحافة الالكترونية رؤية مستقبلية** ، الدار المصرية اللبنانية ، 2008 ، القاهرة ، ص117-118.

[77] - علاء (طاهر) **: مدرسة فرانكفورت من هوركهايمر الى هابرماز** ، منشورات الإنماء القومي، ط 1 – بيروت، د ت ، ص 101.

مجتمع الجماهير [78]. لقد أوشك النقاش العام على الاختناق تحت سطوة الصناعات الثقافية وصناعة الترفيه وانتشار وسائل الاتصال الجماهرية، ممّا أدّى إلى تشويه طبيعة المجال إلى حد بعيد، ذلك أن المناقشات السياسية أصبحت مرهونة بما يدور داخل البرلمانات وما تتداوله وسائل الإعلام، فيما سيطرت المصالح التجارية والاقتصادية التي هيمنت على الصالح العام. ولم يعد " الرأي العام يتشكل من خلال النقاش العقلاني المفتوح بل غدا محصلة للاستمالة والتلاعب والسيطرة كما يبدو على سبيل المثال في العمليات الدعائية والحملات الترويجية. من جهته يعتبر المفكر مابعد حداثي **جون بودريار** من أبرز المنظرين المعاصرين لوسائل الاعلام والاتصال، التي يعتبرها من أخطر المنتجات التقنية تأثيرا، فلقد أدت نشأة وسائل العلام الجماهرية ولا سيما الإلكترونية كالتلفاز إلى تحولات عميقة وطبيعية في حياتنا. إن التلفاز "لا يعرض لنا العالم" أو يعكسه أو يمثله، بل إنه أصبح بصورة متزايدة "يحدد" ويعيد تعريف ماهية العالم الذي نعيش فيه. إن نظرة سريعة إلى الوقائع التي ينقلها التلفاز للأفراد والمجتمعات في جميع أنحاء العالم بمختلف تفصيلاتها ومواطن الإثارة والمبلغة فيها مثل الحروب والمجاعات والمحاكمات والمطاردات، ستؤكد لنا أن التلفاز إنما تنقل ما يسميه **بودريار**"عالم الواقع المفرط". فالواقع الحقيقي لم يعد موجودا بالفعل بل استعيض عنه بما نشاهده على شاشات التلفزيون من مشاهد وصور وأحاديث وتحليلات ومقابلات وتعليقيات.. قبل حرب الخليج والعدوان الأمريكي على العراق إثر غزو صدام للكويت عام 1991، كتب **بودرياير** مقالا صحفيا شهيرا عنونه بـ"حرب الخليج لن تحدث" غير أن حربا دموية طاحنة اندلعت.. حينها ظن الناس أن **بودريار** أخطأ التقديرات، وارتكب خطأ فادحا في نظرته وتحليليه للأشياء. لكنه عاد فور نهاية الحرب ليكتب مقالا جديديا وفي ذات الاتجاه تحت عنوان" حرب الحليج لم تحدث"، وهو يقصد بذلك أن حرب الخليج بين **صدام حسين** و**جورج بوش** الأب لم يحدث مثيلها في التاريخ... لقد كانت حربا تدور على النحو الذي صورته وسائل الإعلام الجماهرية ووسائط الاتصال الحديثة. لقد كانت ببساطة مشهدا استعراضيا تلفزيا. وكان زعيما القوتين المتناحرتين آنذاك، ومعهما عشرات الملايين من جماهير المشاهدين في العالم يتعرفون من خلال " عالم الواقع المفرط" الذي يعرض لهم كما يريد" ما يحدث في الواقع الحقيقي الفعلي". وخلاصة نظرية **بودريار** أن تغلغل وسائل الإعلام والاتصال في حياة الجماهير في كل مكان وزمان، إنما يخلق "عالما من الواقع المفرط" يتكون من اختلاط أنماط السلوك البشري من جهة والصور الإعلامية من جهة أخرى ويتألف هذا الواقع المفرط من صور خليطة أمشاج متداخلة تكتسب معانيها ودلالتها من صور ومشاهد أخرى ترتكز مرجعياتها الأساسية على "واقع خارجي". ونجد انعكاس ذلك مثلا في برامج الدعاية والإعلانات والإشهار التجاري التي تبثها شاشات

[78] - تشارلز. ر. رايت: **المنظور الاجتماعي للاتصال الجماهيري**، ترجمة: محمد فتحي، القاهرة، دار المعارف،1983.

التلفزيونات، كما هو بوسع أيّ مترشح انتخابي أن يكسب الانتخابات من مجرد تكرر ظهوره التلفزي حتى يصبح مقنعا للجماهير التي تصوت لانتخابه [79]..

5- الفضاء الافتراضي للميديا الجديدة والاتّجاهات الجديدة في مقاربات الجمهور.

أسهمت الثقافة الافتراضية التي أبدعها الفضاء الإلكتروني للإنترنت في قلب معادلة الجمهور من حالته السلبية المتأثرة والمتقبلة للفعل الميدياتيكي ومنجزاته الجاهزة، إلى حالة الفعل والتأثير في الميديا وصناعة المضامين ومحتويات الميديا، وهو ما أثمر ظهور معادلة جديدة تستبعد مفهوم الإعلام الجماهيري ولتؤسس لمفهوم إعلام الجماهير، الذي اعتلى بامتياز عرش الميديا الجديدة، التي أخذت تتشكل في ما يعرف بصحافة المواطنة، أو الصحافة البديلة أو التشاركية، مستفيدة في ذلك من مراحل تشكل الصحافة الإلكترونية على سبيل الشكل والتجلي، ومنتفعة أيضا من فضاءات الميديا الاجتماعية social media على سبيل الانتشار والتعميم والتفاعل النشيط.

1.5- فلسفة الفضاء التّفاعلي والتّشاركي:

تقليديا كان مدار اهتمام الدراسات الاجتماعية والإعلامية متركزا على إشكالية التأثير (Effet) ونادراً ما اهتمت تلك الدراسات بمسألة الأثر (Impact)، ناهيك عن التفاعل والتفاعلية (Interaction)، (Interactivité). وقد لا تهتم إطلاقا بواقع الجمهور الذي لم يعد اليوم ذلك المتلقي السلبي وإنما بات هو من يحدد طبيعة وكيفية ومدى استجابته للرسائل التي يختار التعرض لها. لا بل أغفلت نهائيا موقع الجمهور في صناعة المحتوى الإعلامي وقدرته على صياغة إعلامه الخاص وفق رؤاه ومنطلقاته وقناعاته المعرفية والذّوقية. كان الفضل في التأسيس الجديد الممكّن للجمهور ولهذه الرؤية التّفاعلية لرائد مدرسة فرانكفوت فيلسوف الفضاء العام l'espace public- **يورغن هابرماس-** (**Jürgen Habermas).** لقد استرجع **هابرماس** مفهوم الفضاء العمومي من التراث الإغريقي الغربي بوصف (الأغورا l'Agora - الساحة/ الفضاء لدى الإغريق) هي شرط إمكان الحرية والحقيقة ونمط التفكير. فالإغريق هم من اكتشف هذا البناء الأصيل للفضاء العمومي حيث الدولة-المدينة وبخاصة فضاء الأغورا l'Agora كمركز للحوار والنقاش والدفاع والقرار ولممارسة السلطة السياسية المباشرة، وذلك استنادا إلى الحجاج والإقناع الخطابي، فالإنسان لا يتحرر إلا حينما يمارس السلطة على الآخرين وحريته مشروطةٌ بالآخرين ومشاركته وبحضوره في الفضاء والعالم. وفي تعريفه الدقيق للفضاء العمومي يقول **هابرماس**: "يمكن أن يفهم المجال العمومي البرجوازي، أولاً وقبل كل شيء، باعتباره مجالاً لمجموعة من الناس الخاصين المجتمعين في شكل جمهور. وهؤلاء الناس يطالبون بهذا المجال

[79] - غِدِنز(أنطوني)، **علم الاجتماع -مع مدخلات عربية-**، ترجمة د.**فائز صباغ**، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان، ط 1، بيروت أكتوبر2005، ص513.

المقنن والمنظم من طرف السلطة، ولكنهم يطالبون به مباشرة ضد السلطة نفسها، لكي يتمكنوا من مناقشتها حول القواعد العامة للتبادل، وحول ميدان تبادل البضائع والعمل الاجتماعي، وهو ميدان يبقى خاضعاً بشكل أساسي ولكن أهميته أصبحت ذات طبيعة عمومية" [80].

2.5-الجماهير الجديدة: وحتميّة التّفاعل.

لقد أدخلت إحداثات تكنولوجيات الاتصال والإعلام الجديدة و المتجددة على السرعة والدوام، تحولات عميقة وتغييرات جذرية على المفاهيم التقليدية لنظريات الإعلام السائدة المعتبرة بديهيات، وعلى جميع صنوف العلم وحقول المعرفة. ويعتبر **دينيس ماكويل (D.Macquial)** أن التفاعل يعدّ إحدى الصفات الحتمية لوسائل الإعلام الجديدة فلقد انبنت على مقولات التفاعل والمشاركة في بناء المعرفة والمضامين. ولعل من بين المفاهيم التي خضعت لتعديلات واسعة وشملت العناصر الجوهرية والفرعية ، مفهوم الجمهور، أي جمهور وسائل الإعلام والاتصال، الذي تشكَّل على مدى ستة قرون تقريباً، منذ اختراع **غوتنبرغ** لحروف الطباعة المتحركة في القرن الخامس عشر الميلادي، أي على طول التاريخ الطبيعي لوسائل الإعلام الجماهيرية. هذه التحولات لا تعني ضرورة، إلغاء مفاهميا كليا وإحلالا مفاهميا جديدا، باعتبار أن العناصر المكونة لمفهوم الجمهور، من مثل التلقي المباشر للرسالة، وعلاقة الوجه للوجه بين القائم بالاتصال والجمهور، وانعدام الفواصل الزمنية والجغرافية بين زمان ومكان الإرسال والتلقي.. ترجع إلى مرحلة ما قبل وسائل الإعلام، عادت في أشكال متطورة في أنظمة الاتصال الرقمية، وأصبحت من السمات المميزة للجمهور في المجتمعات الإلكترونية الافتراضية، مجتمعات المعرفة والإعلام. لقد ارتبط مفهوم الجمهور في مدلولاته السوسيولوجية بعملية الاتصال في جميع أنواعها التي تتطلب على الأقل مُرسلاً، رسالةً، ومُستقِبلاً، أو متلقٍ، هو السبب والغاية، مهما تكن طبيعة الرسالة المُستقبَلة: سياسية، فكرية أو علمية أو فنية أو رياضية أو دينية، ومهما تكن الوسيلة المستعمَلة في نقلها، صوت، صورة أو لغة، مباشرة أو غير مباشرة، فردية أو جماعية. وقد ظهر ونمَا الشّكل الجماعي لوسائل الاتصال بظهور ونمو التجمعات البشرية التي أقامت حضارات متنوعة لعب الاتصال دوراً حيوياً في نشر قيّمها ونقلها عبر الأجيال المتلاحقة، إلى أن أصبح الاتصال الجمعي جماهيريا بعد انتشار الصحافة في القرن الثامن عشر، وظهور وسائل الإعلام الإلكترونية من إذاعة في العشرينيات من القرن الماضي، والتلفزيون في بداية النصف الثاني منه، والأقمار الصناعية والانترنت في العشريتين التاسعة والعاشرة الأخيرتين من القرن العشرين".[81] لقد أصبحنا نتحدث اليوم وبإسهاب عن فعل اتصالي وصناعة إعلامية من الجمهور تمظهرت في البدء في القدرة التعبيرية التفاعلية، وتجلت نتائجها في

[80] - العلوي (رشيد): الفضاء العمومي من **هابرماس** إلى نانسي فريزر- 26 جانفي 2015 http://www.hurriyatsudan.com /

[81] - McQuail ،Denis (2000). **McQuail's Mass Communication Theory**. London: Sage . ISBN 0-7619-6547-5. p 143.

صناعة المحتوى والمضامين والتدوين من الجمهور وإلى الجمهور وفق مقاربة، تجاوزت قوالب الميديا الجماهيرية التقليدية المؤسسة على قاعدة نشر المعلومة من الفرد إلى المجموعة (from one to many)، بل تقوم الميديا الجديدة على معادلة جماهرية تنشر المعلومة من الكل إلى الكل (from many to many) تحقيقا لتوقعات **جويل دى روسنى** في كتابه "ثورة بروليتاريا الإنترنت".

3.5- الأشكال الّتفاعلية الجماهريّة بين الفضاء العام والفضاء الافتراضي:

تعددت مظاهر مشاركة الجمهور وتحركاته في الفضاء العام والمجال الإلكتروني بفضل الامكانات الواسعة التي يتيحها الفضاء الافتراضي وتعدد مجالات التصرف في الفضاء وولوج تقنيات تكنواتصالية تراوح بين التجلي والتّخفي، ومستفيدة أيضا من هوامش الحرية والديمقراطية التي بدأت تطبع الفضاء السياسي الذي عانق توقه الممارسة الديمقرطية بعد التفصي من مستتبعات الكليانية ولواحقها، وهو ما انعكس على التوجهات الإعلامية الجديدة والاتجاهات البيداغوجية والمشاركة المدنية لما يعرف بـ"مجتمع المواطنين الأحرار" ومن أهم مظاهر التفاعلية والتشاركية الجديدة التي أتيحت للجماهير وأشكالها:

1.3.5- التّفاعل عبر الوسائط والمنصات الجديدة

يعتبر الانترنت النموذج الأول للنظام التّفاعلي الإلكتروني بين الوسائط الجديدة. إذ بوسع المستخدمين من خلال متابعاتهم ومشاهدتهم في الإبحار الإلكتروني، التعليق عليها، والإضافة والتصويب والنقد والمساهمة الحرة. ويحدث هذا التفاعل على عدة مستويات ودرجات مختلفة من التواصل، مثل تفاعل المستخدم مع مستخدم آخر عبر الإنترنت، والميديا الاجتماعية، أو المواقع التّفاعلية وغيرها. ويمكن التمييز بين مستويين من التفاعل الإلكتروني أحدهما "التّفاعل المفتوح" ويكون في مستوى برمجة الحاسوب وتطوير نظم وسائل الإعلام، بينما يقع التفاعل الثاني وهو "التفاعل المغلق" حينما يتم تحديد عناصر الدخول من قبل المستخدم. عبر كلمات السر واستخدام الأسماء المستعارة مفاتيح الدخول وغيرها. كما يرتبط التفاعل بوسائط الاتصال الجديدة عبر ألعاب الفيديو وتقنيات الدي في دي DVD والتلفزيون الرقمي هي أمثلة كلاسيكية لأجهزة الاتصال والإعلام التّفاعلية، حيث يتحكم المستخدم في ما يشاهده وفي الوقت المناسب له [82].

2.3.5- تقنية التّلفزيون التّفاعلي .. ومشاركة الجمهور في البرامج

اعتبر جهاز التلفزيون منذ اختراعه في سنة 1926 أحد أهم المبتكرات والمنجزات للإنسان، بفضل ما تملكه هذه الآلة السحرية من جاذبية للمتلقي ولما تتوافر عليه من مميزات تقنية من صورة وصوت

82- **مجلة الاتصال والتنمية**، العدد01، دار النهضة العربية، بيروت، تشرين الأول/أكتوبر 2010.

وحركة نشيطة ومتواصلة رغم أن البدايات كانت باللون الأسود دون ألوان أو تنويع برامجي. على أن التطورات التقنية والتكنولوجية ظلت تتواتر وتتعاقب مع هذا الجهاز السّحري الصغير حيث دخلت عليه الكثير من التحويرات والتغيرات في أحجام الشاشات التلفزيونية والأشكال والتقنيات والمؤثرات. برزت أهمية التلفزيون أكثر مع السوتلة والبث عبر الأقمار الصناعية ممّا أسهم في ارتفاع القنوات الفضائية المخترقة للحدود المحلّية. لكن تبقى أعلى مظاهر التطورات التكنولوجية في مجال التلفزيون بعد السوتلة ظهور التلفزيون التفاعلي، حيث أتاحت هذه التقنية الإمكانية الكبيرة في التفاعلية بين المتلقي والتلفزيون، فبعد زهاء 80 سنة من ابتكار التلفزة ظل يُنظَرُ فيها إلى الجمهور على أنه مجرد متلقّ سلبي يتلقى الرسالة الإعلامية دون مشاركة أو رفض أو تفاعل يقوم على معنى المشاركة في البرامج من خلال التصويت أو اختيار المادة أو البرمجة التي يروم مشاهدتها. نشير هنا إلى ظهور نظامين للتلفاز التّفاعلي، وذلك حسب نظام الاستقبال للمشترك (المشاهد) عبر الأقمار الصناعية عبر خطوط الكيبل. ومن أهم خصائص التلفاز التفاعلي أنه يقدم العديد من القنوات التلفزيونية كما يحتوي على قائمات تفصيلية للبرامج ونوعياتها ومواعيد بثها. وإتاحة خدمة التسجيل لمادة معينة ،حيث يكون التسجيل أوتوماتيكيا دون إعاقة مشاهدة برامج أخرى خلال ذات التوقيت، كما يقدم التلفزيون التفاعلي خدمات أخرى مثل معلومات عن الطقس أو السياحة وإمكانية الحجز للسفر عن طريقه، ويمنح المشاهد فرصة الحجز للمباريات الرياضية المشاهدة. وتبقى أهمية التلفزيون التفاعلي في تحكم المشاهد في المادة التي ينتقيها في التوقيت المناسب لرغباته، علاوة على خدمة الابتياع والتسوق الإلكتروني التلفزي للبضاعة التي بمجرد أخيارها تظهر على الشاشة أسعارها وعلامتها وماركتها وصناعتها، فضلا عن خدمات الألعاب وحالة الطقس والمواعيد والعناوين المهمة التي يوفرها. إن التلفزيون التفاعلي يعد من ابرز خطوات التحولات التّكنواتصالية في المجال التّلفزي و السّوتلة [83].

3.3.5- تقنية السّينما التّفاعلية: إغرائيّة جماهيريّة جديدة إلى الفن السابع.

للسّنة الثانية أي بعد تجربة صائفة 2014، عاشت لندن في صيف 2015 أوّل تجربة سنمائية تفاعلية في الهواء الطلق. تسمح تجربة "سرّ السينما" للسينما التفاعلية للجمهور بأن يزج بنفسه في عالم الخيال، ويلعب دورا في القصة، ويقضي المساء في أحداثها. الجمهور بحدّ ذاته يصبح فاعلا وبطلا ومع مائة وعشرين مختصا يجسدون سيناريو فيلم "العودة إلى المستقبل" لصاحبه **فابيان ريغال** الذي يتيح للمشاهد أن يعيش التاريخ ويكتشف السّنما من الداخل. الجمهور يريد أن يكون جزءا من الثقافة والمشاركة في هذه التجربة. منظمو التظاهرة السنمائية الفاعلية بشروا بزيارة ألف وخمسمائة شخص في كل عرض من العروض المائة التي ستقدم. تكلفة تجربة "سرّ السينما" تصل إلى ثمانية وسبعين جنيها إسترلينيا،

---

[83]- افنان (محمد شعبان): **مركز بحوث السوق وحماية المستهلك** – جامعة بغداد، 2012/12/20/
http://www.mracpc.uobaghdad.edu.iq/ArticleShow.aspx?ID=195

بالإضافة إلى تكاليف الزي الذي يرتديه المشاركون والذي يشترونه أيضا. المشاركون يحصلون على شيفرات وهويات خاصة وينضمون إلى المتمردين ضدّ المملكة. ينتقلون إلى فضاء خيالي بين حرب النجوم. كان يا مكان في قديم الزمان وفي كوكب بعيد، كانت حرب النجوم، عودة الإمبراطورية ضد الهجمات التي تعود عبر الشاشة وتأخذ الأجساد إلى لندن في تجربة بين السينما والمسرح التفاعلي [84].

4.3.5- المسرح التّفاعلي: الجمهور شريك خشبة الفنّ الرّابع.

ثمة نوعين من المسرح التفاعلي، في ظل التحفظ على المسميات لعدم دقتها نتيجة اختلاف الترجمة من اللغات الأجنبية إلى العربية، النوع الأول هو المسرح التفاعلي التكنولوجي، وفيه يقوم الجمهور بخلق جو عام للعرض من خلال تفاعلهم معه، ويستخدم في "مسارح السينوغرافيا"، ويعتمد بشكل كبير على الإيحاء بأجواء مختلفة، عبر توظيف الإضاءة والصوت، ويغلب عليه الطابع التّجريبي بشكل عام. أما النوع الثاني فهو "مسرح المتفرج" وفيه يشارك المتفرج في إنتاج العرض من خلال ردود فعله على الموضوع وآرائه، أو تأتي المشاركة من خلال الممثلين أنفسهم، حيث يتوجهون إلى المتفرج ليصبح إحدى شخصيات العرض، أو أن يأخذ الجمهور أدوارا جماعية، مثل قيامه بالتصويت لاختيار نهاية للعرض، أو تحديد خط سيره. وأكدت الكاتبة والمسرحية السورية **مي قوطرش** أن المسرح التفاعلي، وهو مسرح شعبي هدفه تحقيق التواصل مع الجمهور، خصوصا في المناطق الريفية والفقيرة، مازال في بدايته في الوطن العربي، ومازالت نتائجه أقل من المتوقع، نتيجة لصعوبات عدة تواجهه، من أهمها العادات والتقاليد التي تمنع بعض الجمهور من التفاعل مع العرض، خصوصا النساء، وأيضا الفوضوية التي قد يواجهها القائمون على العرض في المناطق الريفية، وهنا يبرز دور «الجوكر» الذي يدير العرض، حيث يعمل على احتواء هذه الفوضى عبر توريط مصدرها في العرض. وأضافت **مي قوطرش** «المسرح التفاعلي أو الشعبي هو مسرح تنموي، غالباً ما يقدم في الجمعيات والمدارس والمؤسسات العلاجية وغيرها، ويهدف إلى كسر الحاجز تدريجيا. إن تفاعل الجمهور في منطقة معينة يتزايد في كل مرة، وتتوقف درجة التفاعل بين الجمهور والعرض على عدّة عوامل، من بينها حساسية الحديث والموضوع المطروح، ونوع الجمهور وشريحته الثقافية والاجتماعية». **مي قوطرش** أكدت وجود صعوبات كبيرة في الحصول على عرض ثابت و توثيق نصوص المسرح التفاعلي، لتباينه واختلافه بين عرض وآخر تبعا لمشاركة الجمهور. وتعتبر بالتالي أن توثيق هذا النوع من الفن أو ثبات نصوصه ليس هدفاً للقائمين عليه، فهو يقوم على تحفيز المتلقي على المشاركة وتقديم حلول مختلفة للقضية المطروحة، وكلما تعددت الحلول واختلفت كلما كان العرض ناجحاً ومحققاً لهدفه، مشيرة إلى إن

---

[84]- عادل (دلال)، ***السينما التفاعلية: نحو جذب الجمهور أكثر إلى الفن السابع***-15/07/02
http://culturebox.francetvinfo.fr/london-box/2014/08/15/secret-cinema-enorme-retour-vers-le-futur.html

العمل بهذه التقنية المسرحية يستهدف في الأساس الشرائح العمرية الكبيرة، ولكن عندما يتوجه إلى الأطفال يجب التعامل معه بحذر يتلاءم مع طبيعة المرحلة العمرية لهم، ويتم وفق نص ثابت و مؤطّر، على إن يترك لهم الإسهام في وضع نهاية له [85].

5.3.5- التّعليم التّفاعلي : من آليات البيداغوجيا النّشيطة.

من الأنماط المعرفية القريبة من الإعلام نذكر التعليم كممارسة ثقافية حيوية ، برز فيها معطى التعليم التفاعلي كنمط من أساليب التعلّم والتعليم الجديدة، وهو أسلوب يستخدم في التعليم والتدريب يعتمد على التفاعل بين المتعلم والأستاذ، وكذلك على التفاعل فيما بين المتعلمين أنفسهم. التعليم التفاعلي نمط تدريسي يشجع على التعلم بسبب المشاركة النشيطة للمتعلمين خلال كسب المعرفة، ويقوي رسوخ المعلومات وبقاء بشكل كبير وذلك بفعل المشاركة أيضًا، وهو يزيد في مقدار التعلم مع ازدياد صعوبة المفاهيم. ويقوم التعليم التفاعلي عادة على قاعدة عمل المجموعات أو الفريق. ويتوقف دور المعلم والأستاذ فيه على رئاسة أو إدارة ورشة عمل، وليس على المحاضرات أو التعليمات والتلقين والإيحاءات المعرفية. أثبتت الدراسات الميدانية فعالية ومردودية طرق التعليم التفاعلي في اكتساب المتعلم على المهارات المهمة والاستحواذ المعرفي. ويعتمد نجاح التعليم التفاعلي على عناصر متعددة من أهمها: التفاعل المتبادل وجهًا لوجه (face to face interaction) / دراسة سير عمل مجموعة (group processing)/ المهارات الاجتماعية (social skills)/ الاتكالية المتبادلة الإيجابية (positive interdependence) / المسؤولية الفردية (individual accountability).

ومن أهم التقنيات المستعلمة في التعليم التفاعلي السبورة التفاعلية، وهي من أحدث الوسائل التعليمية المستخدمة في تكنولوجيا التعليم، وهي نوع خاص من اللوحات أو السبورات البيضاء الحساسة التفاعلية ActivBoard التي يتم التعامل معها باللمس أو استعمال القلم ويتم استخدامها لعرض ما على شاشة الكمبيوتر من تطبيقات متنوعة، وتستخدم في قاعات التدريس، في الاجتماعات والمؤتمرات والندوات وورشات العمل. ومن أهم مميزات استخدام اللوحة التفاعلية توفير الوقت. كما أنّ المعلم الملمّ باستخدام تطبيقات الكمبيوتر سيوفر الكثير من الوقت والمجهود في إنتاج الوسيلة التعليمية. وعرض الدروس بطريقة مشوقه وتعليم مهارات استخدام الكمبيوتر، يستطيع المعلم استخدام برنامج الاكتيف انسباير لعرض الدروس باستخدام اللوحة. فوائد "الأكتيف بوردو" "الاكتيف انسباير"-السبورة الرقمية – التفاعلية، أنّها تسهل عملية التحضير للمعلم أو المحاضر/ مرونة الاستعمال وتوفير الجهد/ سهولة

---

85 - محيسن (إيناس): ***المسرح التفاعلي.. الجمهور شريك في الإبداع***- موقع الإمارات اليوم . 09 مايو 2012
http://www.emaratalyoum.com/life/culture/2012-05-09-1.482748

استرجاع المعرفة السابقة ودون تعب عند الحفظ أساليب توضيحية وسلسة/ توفير الجهد واكتساب أكبر قدر من المعلومات [86].

4.6- التّفاعلية في عالم الإعلام الجديد.

الصحافة التّفاعلية شكل وممارسة جديدة للعمل الصحافي يتيح للجمهور إمكانية الإسهام بشكل مباشر في صناعة الخبر وتغطية الأحداث. يمكن "للمراسلين- الجمهور" إجراء محادثات مع شتى صِنافات الجماهير التفاعلية. لقد أسهمت عصر الرّقمنة (واب 0.2) في قلب طرائق جمع الناس لمعلوماتهم وتلقي أخبارهم ومواكبة المعيش. فلقد شهدت الصحف التقليدية والورقية، التي بعد أن كانت المصدر الرئيسي للأخبار، حالات من التراجع في تداولها نظرًا لقدرة الأشخاص على الحصول على الأخبار من الإنترنت مجانًا وبالسرعة الكافية الضامنة لآنية الأحداث وجدتها قريبا من زمن وقوعها. ويستند هذا التغيير العميق الحتمي لتقنيات نشر الأخبار إلى تساؤل مرجعي وهو، هل يمكن للصحافة أن توجد دون جمهور؟ كان جواب **"جويس يومي نيب"** أن قام بعرض خمسة نماذج من الصحافة العامة، هي: (1) الصحافة التقليدية (2) الصحافة العامة (3) الصحافة التفاعلية (4) الصحافة التّشاركية (5)وصحافة المواطن.. على أن النماذج الخمسة تختلف في درجة مشاركة الجمهور في عملية إعداد التقارير وصياغة الأخبار، في ظل نسبيّة ضعيفة للمشاركة في الصّحافة التقليدية، في حين اشتملت صحافة المواطن على أعلى نسبة تفاعل. لقد أتاحت الصحافة التفاعلية الجديدة لوسائل الإعلام "تقاربا بين المواطنين والجمهور". فقد تم طرح مفهوم الصحافة التّفاعلية باعتباره محاولة لإعادة تعريف الجمهور وكذا إعادة مشاركته في الشّأن العام وإعادة اندراجه في الفضاء العام. وذلك عبر التدوين والفيديوهات والرسومات ومقاطع الصوت وإعداد التقارير الخاصة وتحديد مكامن القيمة الإخبارية. ومن ثَم، غدا المتابع المستهلك للمادة الإخبارية منتجا للأخبار و/أو محرّرًا لها. ويبدو بالتالي أنّ التّحدي الجديد الذي واجهته وسائل الإعلام يكمن في أن المجتمعات الجديدة لم تعد تعتمد كليةً على الكيانات الإخبارية التقليدية في سرد أخبارها. بفضل الإنترنت، ومضامينها الحيوية النشيطة من المدونات والمواقع الإلكترونية ومجتمعات الميديا الاجتماعية، كفضاءات لنشر وتلقي الأخبار والنّقاش حولها. وبالتالي، اضطرت وسائل الإعلام التقليدية إلى صياغة مقاربة جديدة لتعريف "اتصال وسائط الإعلام أي من حالة الاتصال "من الواحد إلى العديد (from one to many) " إلى واقع الاتصال من "العديد إلى العديد (from many to many)". والجدير بالذكر أن أكثر أدوات الصحافة التّفاعلية شيوعًا المدوّنات، والتي تسمح بتطوير أخبار القاعدة الشعبية في وجود شهود العيان أو أولئك الذين يتمتعون بالخبرة أومن ذوي الاطلاع في مجال بحثيّ معين. وغالبا ما يستشهد المدونون بالمقالات الإخبارية الرئيسية أي طوالع الأحداث والوقائع ويضعون روابط لها. كما يغلب في نشرات اليوم أن يقتنص الصحفيون الرئيسيون

---

[86] - Promethean Planet : ***التعليم التفاعلي وأهميته في برامج التعليم المستمر***، 24 أكتوبر، 2012 . http://www.prometheanplanet.com/en/

على أفكار الإخبارية من خلال مسوح المدونات التي يتابعونها تلهمهم في مطارحاتهم الإخبارية. ومن المظاهر التفاعلية للمدونات ما تتيحه لجمهور القراء من إمكانيات الإضافة وزيادة المعلومات أو التصويبات أو التعديلات أو التعليقات بحيث لا يمر الخبر دونما مستتبعات ولواحق جماهرية. وتنشر عديد المدونات اليوم محتوياتها للمشتركين باستخدام تنسيق آر إس إس (RSS)، وهو آلية تقنية دارجة لنشر المحتويات، إلى جانب المحادثات، تُستخدم الفيديوهات وعروض الشرائح الصوتية والألعاب لنقل المعلومات. إن مفهوم الصحافة التفاعلية يرتبط كثيرًا بـ الصحافة المدنية نظرًا لقدرته على استكشاف وسائل جديدة ومبتكرة لتضخيم المحادثات المجتمعية بحجة حل المشكلات العامة[87].

خاتمـــــة المدخل الثالث

نجم عن الصحافة الجديدة ومواقع الصحافة التشاركية ظاهرة الحضور الشّبابي اللافت بوصفه الجمهور الأكثر تفاعلا معها، ذلك أننا بصدد الحديث عن النشطاء أوالمدونين أوالفاعلين مع أدوات الإنترنت الجديدة، و ما يميزهم هو الحرص على التعبير عن أنفسهم بحرية تامة، وبالطريقة التي تحلو لكل واحد منهم، وقضاء أغلب أوقاتهم أمام أجهزتهم المتصلة بالإنترنت، التي غالبا ما تكون في منازلهم، لسهولة الاتصال دون وقت محدد أو نظام معين يحد من استعمالهم للإنترنت. وذلك إلى جانب أنهم غالباً ما يكونون معارضين أو ساخطين على الأوضاع السياسية أو الاجتماعية الموجودة في الواقع، لذا فإنهم يجدون في أدوات الإنترنت الجديدة متنفساً لهم للتعبير عن تلك الآراء المعارضة Anti système . كما أنهم باتوا أكثر حرصا على التمكن من مهارة التعامل مع الإنترنت بصفة عامة وأدوات الإنترنت الجديدة لإيصال رسالتهم بشكل سريع وسهل. وغالباً ما يلجأ الشباب إلى التثقف والتعرف بشكل مستمر على مجريات الأمور في الساحة المحلية والعالمية، لمواكبة التطورات كافة والتعبير عن آرائهم فيها. كما يمكننا القول مع الباحث التونسي جمال الزرن أيضا إن صحافة المواطن تسعى أكثر إلى إعادة الاعتبار إلى المثل التي تبشر بها الديمقراطية، و أن المواطن بإمكانه أن يقرر مصيره ويحدد مستقبل أبنائه، ويختار نوعية الحياة التي يريدها، ومن خلال مشروعها لإنقاذ الديمقراطية عبر الإنترنيت، وبمعنى آخر تريد صحافة المواطن إنقاذ الاتصال والإعلام من آليات التوظيف والإحتكار.[88] وهذا في حد ذاته مدخل جديد للسوسيولوجيا وعلوم الإعلام لدراسة القضايا الجديدة المنبجسة عن تلكم الظواهر الحية والخاصة بجمهور مخصوص وهو الشباب والنشء عموما.

---

[87] - Janet Kolodzy - "Convergence journalism: Writing and Reporting across the News Media, Rowman & Littlefield, 2006 - p 267. https://books.google.tn/books

[88]- الزرن (جمال): ***"صحافة المواطن: المتلقي عندما يصبح مرسلا"***، المجلة التونسية لعلوم الإتصال العدد 51-52 ، معهد الصحافة وعلوم الأخبار، IPSI، تونس 2009.

بيبليوغرافيا المدخل الثالث

- **المراجع باللغة العربية**

1- العياضي (نصر الدين)، ***"البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال في المنطقة العربية وغياب الأفق النظري"*** ، مجلة المستقبل العربي، العدد450، السنة 39، أغسطس أب 2016.

2- صفوري (أمجد عمر) ، **" المدخل إلى الإذاعة والتلفزيون "**، كلية الصحافة والإعلام - جامعة الزرقاء، الأردن، دت.

3- شرام (ولبر): **أجهزة الإعلام والتنمية الوطنية**، ترجمة: محمد فتحي، القاهرة، الهيئة العامة للتأليف والنشر،1974.

4- بسيوني (محمد إبراهيم) : ***أساليب التنظيم الذاتي للإعلاميين وتأثيره على أخلاقيات الإعلام***- كراسات صحفية وإعلامية، العدد الرابع، السنة الأولى، معهد الأهرام الإقليمي للصحافة، يوليو- أغسطس -2012 .

5- العربي (عثمان الأخضر): ***"النظريات الإعلامية المعيارية، ماذا بعد نظريات الصحافة الأربع"*** ، حوليات كلية الآداب، الحولية 16، الرسالة 112،الكويت مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت ، 1996.

6- **مجلة الاتصال والتنمية**، العدد01، ، دار النهضة العربية، بيروت تشرين الأول/أكتوبر 2010.

7- ماجد (تربان) ، **الانترنيت والصحافة الالكترونية رؤية مستقبلية** ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، 2008 .

8- علاء (طاهر) **: مدرسة فرانكفورت من هوركهايمر الى هابرماز** ، منشورات الإنماء القومي، ط 1 – بيروت، د ت.

9- تشارلز. ر. رايت: **المنظور الاجتماعي للاتصال الجماهيري**، ترجمة: محمد فتحي، القاهرة، دار المعارف،1983.

10- غِدِنز(أنطوني)، **علم الاجتماع -مع مدخلات عربية-**، ترجمة د.**فانز صباغ**، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان، ط 1، بيروت أكتو2005.

11- **مجلة الاتصال والتنمية**، العدد01، دار النهضة العربية، بيروت، تشرين الأول/أكتوبر 2010.

12- [1]- الزرن (جمال): ***"صحافة المواطن: المتلقي عندما يصبح مرسلا"*** ، المجلة التونسية لعلوم الإتصال العدد 51-52 ، معهد الصحافة وعلوم الأخبار، IPSI، تونس 2009.

- **المراجع باللغات الأجنبية**

1- Fredrick S. Siebert, Theodore Peterson, and Wilbur Schramm, ***Four Theories of the Press ,The Authoritarian***, Libertarian, Social Responsibility, and Soviet Communist Concepts of What the Press Should Be and Do, Urbana, University of Illinois Press [1969].

2- Daniel C. Hallin; Paolo Mancini; -***Comparing Media Systems, THREE MODELS OF MEDIA AND POLITICS***, Published in the United States of America by Cambridge University Press, New York; 2004 François Heinderyckx, **Une introduction aux fondements héroïques de l'étude de medias**. Céfal sup ; (liège :édition du Céfal,2002.

3- McQuail ،Denis (2000). **McQuail's Mass Communication Theory**. London: Sage . ISBN 0-7619-6547-5.

4- Janet Kolodzy - "Convergence journalism: Writing and Reporting across the News Media, Rowman & Littlefield, 2006 - p 267. **https://books.google.tn/books**

- **المراجع الإلكترونية**

1- عبد التواب (ياسر): ***"مداخل أساسية لدراسة جمهور وسائل الإعلام"***، بحوث ودراسات- نشرت في 5 نوفمبر2015 - http://www.al-omah.com/

2- العلوي (رشيد): الفضاء العمومي من **هابرماس** إلى نانسي فريزر- 26 جانفي 2015 **http://www.hurriyatsudan.com /**

3- افنان (محمد شعبان): مركز بحوث السوق وحماية المستهلك – جامعة بغداد، 2012/12/20/ http://www.mracpc.uobaghdad.edu.iq/ArticleShow.aspx?ID=195

4- عادل (دلال)، السينما التفاعلية: نحو جذب الجمهور أكثر إلى الفن السابع-15/07/02 ، http://culturebox.francetvinfo.fr/london-box/2014/08/15/secret-cinema-enorme-retour-vers-le-futur.html

5- محيسن (إيناس): ***المسرح التفاعلي.. الجمهور شريك في الإبداع***- موقع الإمارات اليوم . 09 مايو 2012 **http://www.emaratalyoum.com/life/culture/2012-05-09-1.482748**

6- Promethean Planet : التعليم التفاعلي وأهميته في برامج التعليم المستمر، 24 أكتوبر، 2012 . http://www.prometheanplanet.com/en/

خاتمة

تجزم الأدبيات الديمقراطية بمفهومها الليبرالي الغربي أن حرية التعبير هي أقدس الحريات ومناط الديمقراطية وركنها الركين هو الصحافة الحرة، فلا غرابة إذن في التسوية بين حرية الإعلام والممارسة الديمقراطية إذ لا حياة لأحديهما في غياب الآخر. والمعنى أن تهديد حرية التعبير والصحافة والنشر هو إجهاض للمسار الديمقراطي وخلخلة للديمقراطية الناشئة في العالم. ومع أنه ثمة حالة إجماعية أن حرية الصحافة في تونس حققت أغراضها في الانعتاق من ارتهاناتها لدوائر القرار السياسي ووصاية الغرف المظلمة ومؤسسات الرقابة الظاهرة وأطرها وآلياتها التضييقية الخفية. كما أن حرية الاتصال بدورها تخلصت نهائيا من أغلب أليات الحجب والخنق غير القانوني التي اصطلح عليها بين الناشطين الإلكترونيين بـ"عمار 404"، بما عزز كفاءات الصحفيين ومؤسساتهم وغيرهم من نشطاء الميديا الجديدة والاجتماعية والمدونين في مجال النفاذ إلى المعلومة وترويجها بشتى الطرق وبمختلف والسائط وعبر شتى منصات الميديا الجديدة والإلكترونية. غير أنه ثمة حيرة عارمة في الأوساط الإعلامية المستقلة من أنه ورغم نجاح الإعلام التونسي في التخلص من أشكال الرقابة السياسية التقليدية للسلطوية فإنه اليوم يتخبط من وقوعه تحت سلطان المال السياسي والمال الفاسد الأمر الذي أدى إلى التدخل في خطوط التحرير للمؤسسات القائمة ولاسيما الإعلام الخاص ولعب أدوار خفية وعلنية خدمة لجهات سياسية وإذكاء حالات التموقع السياسي التي أفرزتها المتغيرات الدستورية والخارطة الحزبية في ظل إحجام الهيأة التعديلية السمعية البصرية عن إعمال القانون وإلزامها بتطبيق القانون وإثبات الشفافية والالتزام بمقتضيات كراس الشروط وضرورة سن وتطبيق الاتفاقيات المطلوبة مع مؤسسات الإعلامي العمومي، في ظل خنق المتحكمين في قرارات هذه الهيئة المعتبرة كألية من آليات الديمقراطية الإعلامية في الدور الرقابي والعقابي كمظهر من مظاهر التعبير عن الوجود الواجهاتي ليس إلا. إن حالة الرضى منقبل فريق من الناشطين الإعلاميين والحقوقيين على الحالة الإعلامية التونسية الراهنة في الاكتفاء بواقع التعددية للمشهد الإعلامي ولاسيما السمعي البصري لهو في نظرنا أكثر تهديد يأت يمن الجسم الصحفي نفسه. إن الفاعلين في الإعلام العام والخاص بهذا الفهم الضيق لمهامهم التاريخية مهنيا وحقوقيا وقانونيا وأخلاقيا في الدفاع عن المكاسب التحررية للإعلام وتذويب كل الرصيد الأخلاقي والرمزي للرسالة الإعلامية التحررية من كل أشكال الوصايات والتبعية والاحتكام إلى المرجعيات الذاتية بدل المعايير العليا الضامنة لاستمرار الحرية المقدسة. إن الحالة الإعلامية التونسية المعبر عنها بالحالة الانتقالية ما فتئت تؤسس لبيداغوجيا المحاسبة والتقييم والإصلاح من خلال الأخطاء المهنية والأخلاقية، لذلك حثت الهيئات المهنية الراعية للديمقراطية ممثلة في المقام الأول في النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

وشركاءها المهنيين المؤسسات في استحداث أُطر تنظيمية ذاتية داخلية أخلاقية على غرار الموفق الصحفي ومجالس التحرير ومواثيق التحرير وهي لعمري خطوات في اتجاه المساءلة الذاتية والمسؤولية المهنية والتنظيم الذاتي لابدّ من رسوخ منوالها وتعميمه في المؤسسات كافة بحيث تصبح تقاليد ديمقراطية وثوابت لا حالة مزاجية عابرة. ذلك أنه وبعد نشأة بعض هذه الآليات الديمقراطية للتنظيم الذاتي وأنظمة المسؤولية الاجتماعية وحصريا بلفيف صغير من المؤسسات الخاصة والعمومية تم التخلي عنها كمحاولات بدائية وفي مرحلتها الجنينية دونما تبرير بل ودونما تنديد أو تنبيه من الجسم الصحفي نفسه وذلك هو الأخطر في نظرنا إذ كيف يتخلى الصحفيون عن مكاسب ديمقراطية فتية ظلوا طيلة الحقبة السلطوية يطالبون بها وخاضوا من أجلها نضالات وقدموا من أجلها شهداء وتضحيات وهم أولاء يتخلون عنها لربما بصمت مريب. وغير بعيد عن هذه الآليات تعد خطوة تأسيس مجلس الصحافة أواخر، -2019 أي بعد قرن كامل من أول مجلس صحافة ينشأ في العالم بالسويد- بمبادرة بين نقابة الصحفيين وجمعية مدراء الصحف والرابطة التونسية لحقوق الإنسان، فإن هذه التجربة ستضع نفسها على محك الخروق المهنية والأخلاقية الكبيرة والمتواصلة دون محاسبات في حق المهنة والجمهور. هذا الجمهور الذي ووفق ذات المقاربة الديمقراطية لم يعد مجرد متقبل ومنفعل ومتأثر بما تصنعه الميديا فيه وفق نظريات التأثير والمقاربات الاتصالية. لقد نجم عن الصحافة الجديدة ومواقع الصحافة التشاركية والميديا الاجتماعية ظهور الصاحفة التشركية أو الصحافة المدنية أو صحافة الشارع والتي يعبر عن الفاعلين فيها قانونا بصناع المحتوى الإعلامي والذين يعاملون ديمقراطيا وحسب مقتضيات المرسوم 115 معاملة الصحفيين من باب الاجراءات الاحترازية لحماية حرية التعبير. ولي يغيب عن ملاحظ الحضور الشبابي اللافت بين النشطاء الإلكترونيين بحرصهم على التعبير عن أنفسهم بحرية تامة، عبر شبكة الإنترنت، التي غالبا ما تكون في منازلهم، لسهولة الاتصال دون وقت محدد أو نظام معين يحد من استعمالهم للإنترنت. وغالباً ما يكونون بحكم الخصائص النفسية للمراهقة ومرحلة الشباب مسكونين بالرفض ومعارضة أو السخط على الأوضاع السياسية أو الاجتماعية والواقع والأوضاع القائمة، بل إنهم خاضوا معركة خفية فاجأت الساسة والمراقبين عرفت بمعركة (ضد النظام) Anti système التي كانت وراء النتائج المفاجئة للانتخابات الرئاسية للعام 2019 التي جاءت بقيس سعيد على رأس رئاسة الجمهورية. فواعل اتصالية محورية ثلاثة هي أضلع الهرم الديمقراطي على قاعدة البيئة الديمقراطية لامناص من التنبه إلى أولوياتها وإلى مقتضياتها في البناء الديمقراطي المتشكل على مهل في المشهد التونسي الفتيّ المتشكل بعد ثورة ديمقراطية تماما كما تشكلت الديمقراطيات الغربية التأسيسية الثلاث الأنجليزية والأمريكية والأنجليزية ومكاسبها الإنسانية التاريخية بمرجعيتها الحقوقية.

المؤلف – ربيع كورونا- تونس 2020.